الرواق

AL - REWAQ

استطلاع الرواق
تقييم أداء حكومة الكاظمي
2021 - 2020

مجلة فكرية سياسية فصلية
تصدر عن مركز رواق بغداد للسياسات العامة
العدد السادس - تشرين الأول - 2021

لمـــــاذا من غير المحتمل أن تغيّر الانتخابات المقبلة اللعبة؟

صراع القديم والجديد
فـــي انتخابات 2021

الأحزاب العراقية التي
تشكّلت قبل تشرين وبعدها

أبعاد التوغل التركي
في الشمال العراقي

مركز رواق بغداد للسياسات العامة

- مركـزُ تفكيرٍ، يُقـدّم رُؤىً وأفكاراً ودراسـاتٍ وبحوثـاً للنُّخـب والمختصّين ومتّخـذي القرار. تصـدر عنه مجلة «الرواق» التي تُعنى بالتركيز على عنوانٍ واحدٍ، وتستكتب فيه خيرة الباحثين والكتّـاب والمختصيـن. يعمـلُ علـى تيسـير المعرفة لغير المختصّين؛ لزيادة وعي وثقافة الجمهور، بعيداً عن الإعـلام غير المبتني على أساسٍ علمي.

- يعمل الـرواق على ترجمة مقـالاتٍ وبحوثٍ مهمّـةٍ ومختـارةٍ عـن اللغـات الانكليزيـة والفارسـية والتركية؛ لتكـون بين يدي الباحث العراقـي. وينطلـق فـي أعمالـه ونتاجـه من أهمّيـة التركيز على العمـل المعرفي بدلاً من الايديولوجيـا والخلفيات النظرية المشـحونة أو المتطرفة.

- يؤمـن الرواق بأهمّيـة الانفتاح علـى الكتل السياسية والنُّخب المعرفية في إيصال أفكاره وتصوّراته ورؤاه في بناء الدولة والمؤسسات العراقيـة. لكنّـه لا يسـمح بـأن يكـون منصّةً حزبيـةً لأيّ طـرفٍ سياسـيٍّ، التزامـاً بالقانون والتعليمـات الصـادرة عـن دائـرة المنظّمات غير الحكوميـة، والتي تحظر على مؤسّسـات المجتمع المدني ممارسةَ أيّ نشاطٍ سياسيٍّ.

يطمـح الرواق بأن يكـون نتاجـه إضافةً لفهم الواقع العراقي، دون تشـنجٍ وأحكامٍ مسبقةٍ. يعمـل الـرواق علـى طباعـة ونشـر بحـوث ودراسـات الراغبيـن، بعـد فحصهـا وتدقيقها على أسـاس علمـي، وهـي لا تعبّـر بالضرورة عـن متبنّياته، فالرواق محكومٌ بالأُطر النظرية والعلمية فحسب.

يرحب رواق بغداد بجميع الرؤى والأفكار والحلول التي تطرح
من قبل أصحاب الاختصاص من الباحثين والمفكّرين والكتّاب.

AL-RIWAQ

مجلة فكرية سياسية فصلية
تصدر عن مركز رواق بغداد للسياسات العامة
العدد السادس - تشرين الأول - 2021

رئيس مجلس الإدارة : **عباس العنبوري**
رئيس التحرير : **د. علاء حميد**
نائب رئيس التحرير: **عدنان عبد الحسين**
مدير التحرير: **علي حسون**

المحتويات

افتتاحية **العمل الحزبي..المحاولة والاستدامة** - عباس العنبوري 4

بحوث ودراسات

- **أثر مشاركة الأحزاب التشرينية على شرعية الانتخابات المُبكِّرة** - أ.م.د. مالك منسي صالح الحسيني 6
- **الشارع الشيعي - انتخابات بين خطاب تشريني ووجوه محافظة** - د. عدنان صبيح 21
- **راهن الديمقراطية والتعددية في ظل قانون الانتخابات** - د. أمجد حامد الهذال 35

مقالات

- **(تشرين) واعادة الاعتبار للعمل السياسي** - حارث رسمي الهيتي 46
- **الحالة الحزبية الجديدة في كربلاء بعد مرحلة الاحتجاجات** - محمد علاء الصافي 49
- **قراءة في قرار مجلس النواب بحل نفسه** - أ. د نبيل مهدي الذبحاوي 55
- **أحزاب تشرين فصل جديد في تاريخ الأحزاب العراقية** - علي عبد الخالق 58

سياسات مقارنة **الأحزاب العراقية التي تشكّلت قبل تشرين وبعدها** - م.م. سيماء علي مهدي 62

تقدير موقف **استطلاع الرواق - تقييم أداء حكومة الكاظمي 2020 - 2021** علي حسون 70

ترجمة

الفارسية - **الانتخابات البرلمانية المبكرة في العراق وحال القوى السياسية** - فرهاد وفايي فرد - ترجمة: على نجات 78

الانكليزية - **لماذا من غير المحتمل أن تغيّر الانتخابات المقبلة اللعبة** - سجاد جياد - اعداد قسم الترجمة في الرواق 86

التركية - **أزمة قيادة الاتحاد الوطني الكردستاني على وجود منظمة حزب العمال الكردستاني في السليمانية؟** بكر آيدوغان - اعداد قسم الترجمة في الرواق 101

كتاب الرواق **من الحرب إلى سياسة الأحزاب التحوّل الحرج إلى السيطرة المدنية** -ياسر صالح 106

تقرير استقصائي **بنية الأحزاب الجديدة وتشكيلها** - سارة صباح 117

المركز والأقليم **أبعاد التوغل التركي في الشمال العراقي** - سامان نوح 129

الرواق الآخر **صراع القديم والجديد في انتخابات 2021** - بقلم رئيس التحرير 138

العمل الحزبي..
المحاولة والاستدامة

عباس العنبوري

يواجه العمل الحزبي في العراق تحدياتٍ كبيرةً، بعضها ثقافي- اجتماعي تضرب جذوره في أعماق ذهنية الفرد العراقي، ويتمثّل في غياب التجربة الحزبية لعقود طويلة، وبالتالي غياب تقاليد العمل الحزبي من حيث المفاهيم والأفكار وتأسيس ثقافة العمل الحزبي في إرساء مناهج الديموقراطية داخل الحزب وجدّية التعامل مع تحقيق الأهداف الحزبية، لتكون غالبةً (ولو ظاهرياً) على تحقيق المصالح الشخصية أو العائلية. وقد خلقت التجربة الحزبية بعد العام 2003 أثراً ارتدادياً مضاعفاً في انكفاء المجتمع عن المشاركة في العمل الحزبي وتقديم المبادرات لتأسيس أحزابٍ جديدةٍ، بدلاً من أن تكون بدايةً لتكوين عملٍ حزبيٍّ على أُسس ومناهج وطنية تتطور وتنمو بتراكم التجربة وتلاقح الأفكار مع تجارب حزبية أخرى قريبة أو بعيدة عن العراق.

وقد آلت محاولة المرجعية الدينية في النجف في دعم المستقلين عبر تشكيل كتلة (مستقلون) في إطار الائتلاف العراقي الموحد في العام 2004 إلى الذوبان في مشاريع سياسية لمصالح يغلب عليها الطموح الشخصي لبعض قادة الكتلة. الأمر الذي حال - بحسب تصوري الشخصي - دون تقديم المرجعية الدينية لمحاولاتٍ أخرى. فاستبدلته بالتشجيع على تقديم مشاريع حزبية جديدة على أسس وطنية يمكنها أن تكون بديلاً عن الأحزاب التقليدية التي أدارت الدولة خلال الأعوام الماضية حتى اندلاع احتجاجات تشرين الأول من العام 2019.

وفي السياق ذاته، أكدت المرجعية دعوتها لـ»النخب الفكرية والكفاءات الوطنية الراغبة في العمل السياسي لتنظيم صفوفها للنهوض بالبلد، وحلّ مشاكله المتفاقمة في إطار خططٍ عمليّةٍ مدروسةٍ» وذلك في خطبة الجمعة التي قُرئت في الصحن الحسيني على لسان الشيخ عبد المهدي الكربلائي في 20/ كانون الأول / 2019.

إذ كان من أبرز النتائج التي خرجت بها احتجاجات تشرين تأسيس عددٍ من الأحزاب والحركات السياسية التي اتّسمت بشعارات وطنية يغلب عليها الطابع المدني أو العلماني، ويغيب عنها الطابع الإسلامي والديني، وتتميّز على قياداتها بتنوّعها الطائفي والقومي - في أحيان أخرى -. إلا أنّه من غير المتوقع أن تحصل تلك الأحزاب على حظوظٍ كبيرةٍ من التمثيل في مجلس النواب المقبل؛ بسبب قدرة الأحزاب التقليدية على تنظيم أنفسها في إطار قانون الدوائر المتعددة وخبرتها في كسب الأصوات، فضلاً عن التباين في الإمكانات المالية الكبيرة التي كشفتها طبيعة الحملات الانتخابية للفريقين التقليدي والجديد. وستكمن المفارقة في حقيقة وجود مشروعٍ سياسيٍّ حقيقيٍّ من عدمه، من خلال ما ستكشفه الأيام من قدرة الأحزاب الجديدة على الثبات والاستدامة في الحفاظ على وتيرة عملٍ سياسيٍّ لا توقفه احتمالية الفشل في الانتخابات، وهو ما لا أتوقعه لدى الأعمّ الأغلب منها؛ إذ ستكتفي معظمها بالاعتراف بعدم القدرة على التغيير، ولعن الأحزاب الفاسدة التي أمسكت بمقاليد الحكم، وسيبقى العمل الحزبي كسائر الأنشطة المؤسسية في العراق ضحية الاكتفاء بالمحاولة، دون وجود حسّ المطاولة والاستدامة – غالباً -، وهذا ما لا نتمناه!

AL - REWAQ

الرواق

مجلة فكرية سياسية فصلية
تصدر عن مركز رواق بغداد للسياسات العامة
العدد السادس - تشرين الأول - 2021

سكرتير التحرير: سارة صباح

هيأة التحرير: رأفت نبيل البلداوي
سامان نوح
طالب كاظم عودة
قيس الموسوي
د. محمد نعناع
ياسر صالح
حسين البياتي

الهيأة الاستشارية: د. آرثر كويزني - فرنسا
إبراهيم العبادي - العراق
د. ثناسي كمباناس - أميركا
جواد علي كسّار - العراق
زيد العلي - أميركا
سعيد الغانمي - استراليا
فاريبا باجوه - إيران
د. فرح الصفار - العراق
د. مارسين الشمري- أميركا
ماري كوراود - فرنسا
د. محمد فيزال بن موسى - ماليزيا
د. مظهر محمد صالح - العراق
د. ناظم عودة - السويد
أ.د نبيل زوين - العراق

مدير العلاقات العامة: آية الحكيم

المدير المالي: بنين محمد

GRAPHIC BY

alrewaq.magazine@rewaqbaghdad.org
info@rewaqbaghdad.org
07733478330

تنويه

المواد المنشورة في مجلة الرواق
لاتعبر بالضرورة عن رأي مركز رواق بغداد للسياسات العامة.

أثر مشاركة الأحزاب التشرينية على شرعية الانتخابات المُبكِّرة

أ.م.د. مالك منسي صالح الحسيني
كلية القانون- الجامعة المستنصرية

المقدِّمـــة

تمهيد وتقسيم

شـكّلت المظاهـرات التـي حصلـت بتاريـخ الأول من تشـرين الأول مـن عـام 2019 انعطافاً في المشـهد السياسي في العراق؛ إذ خرج آلاف العراقيين، أغلبهم مـن فئـة الشـباب، احتجاجـاً على استشـراء الفسـاد والبطالة وسـوء الخدمات، فضلاً عن تحقيق الإصلاح السياسـي والاقتصادي والاجتماعي وإعادة الحقوق المسـلوبة إلى الشـعب، غير أنَّ هناك حدثـاً بارزاً أدّى إلى اندلاع تلك الاحتجاجات في الأسابيع التي سبقت التاريـخ أعلاه؛ هـو تجمّع خرّيجي الجامعـات للاحتجاج علـى عـدم توفّـر فـرص العمـل خـارج وزارات التربية والصحة والكهرباء في بغداد[1].

كمـا سـبقت تلـك الاحتجاجـات مظاهـراتٌ عارمـةٌ في محافظـة البصـرة تطالـب الحكومـة المحليـة بتوفيـر مياه الشـرب والكهرباء؛ إذ قـام المتظاهرون بمهاجمة بعض الأبنيـة المهمّة وبعض المكاتـب التابعة للأحزاب السياسية[2].

اندلع الغضب الشعبي بشكلٍ مُضاعف في انتفاضة تشرين الأول. وكجزءٍ من الاحتجاجات أطلق ناشطون شباب حملةً واسعةً على وسائل التواصل الاجتماعي، وسمّوا تحركهم «تشرين»، ووصفوا أنفسهم بـ «التشرينيين»

ندعو جميع الحركات والأحزاب التشرينية إلى المشاركة في الانتخابات القادمة والعدول عن قرار المقاطعة

الحزب وفق تعريف المشرّع العراقي لا يعدو عن كونه مجموعةً منظَّمة من الأفراد يشتركون في أهدافٍ ومصالحَ مشتركةٍ يسعون إلى تحقيقها من خلال الوصول إلى سدّة الحكم وفق الوسائل الدستورية والقانونية

وفي مطلع عام 2019، وضعت المصالح المشتركة للأحـزاب السياسـية والتنظيمـات المسـلحة فـي البصرة نهاية للمعارضة المنظَّمة، ما أوقف حدوث احتجاجات شـاملة مرة أخـرى، ومرَّ صيف هذا العام بهـدوءٍ نسـبيٍّ، لكن فـي تشـرين الأول انتقل مركز الاحتجاجـات إلى بغداد؛ إذ اندلع الغضب الشـعبي بشكلٍ مُضاعف في انتفاضة تشرين الأول[3]. وكجزءٍ من الاحتجاجات أطلق ناشطون شباب حملةً واسعةً على وسـائل التواصل الاجتماعي، وسمّوا تحركهم «تشرين»، ووصفوا أنفسهم بـ «التشرينيين» .

وعلـى الرغـم مـن العفويـة التي اتسـمت بها تلك المظاهـرات واسـتنادها إلـى المـادة (38) مـن دسـتور جمهوريـة العراق الدائم لسـنة 2005 التي كفلـت حريـة التعبير عن الـرأي والتظاهر السـلمي وفق القانـون؛ غير أنَّ هذا المدّ الجماهيري لم يكن غايـة بحدِّ ذاتـه، وإنما عُدَّ وسـيلة لتحقيق الإصلاح على المسـتويات كافـة، ومن بينهـا تنقية العملية السياسـية مـن الأخطـاء التي رافقـت تطبيق مبدأ المحاصصة السياسـية، فضلاً عن المطالبة بتعديل الدسـتور وإصـلاح النظـام الانتخابـي المطبَّـق المتمثِّـل بنظـام التمثيل النسـبي بطريقة (سـانت ليغو) العراقية المعدَّلة.

وعليه، بات التشـرينيون يعتقدون بـأنَّ الاحتجاجات لا تسـتطيع تلبيـة مطالبهـم كافـة؛ لـذا يكون من الأفضـل لهم المُشـاركة في الحياة السياسـية عن طريـق الانتخابـات، بالرغـم مـن قلّـة خبرتهـم في السياسة، قياساً بالأحزاب التقليدية المخضرمة[4].

بناءً على ما تقدم، تكمن أهمية البحث في الوقوف علـى مدى مشـاركة الأحزاب الجديدة الناشـئة من رحـم المظاهـرات، أو كمـا اصطلـح على تسـميتها بالأحـزاب التشـرينية ومسـاهمتها فـي الانتخابات النيابيـة المُبكِّرة التي حدّدت في 10 تشـرين الأول 2021، وهـل أنَّ مسـاهمة هذه الأحـزاب الجديدة في العملية الانتخابية سيكون له تأثيرات على شرعية الانتخابات من عدمه في ضوء المعايير الدولية والوطنية؟

ومـن أجل الوقوف على هذه الآثار، سـنتناول ذلك في المبحثين الآتيين:

المبحث الأول: التعريف بالأحزاب التشرينية وشرعية العملية الانتخابية

المبحـث الثانـي : الآثـار السـلبية لعـدم مشـاركة الأحزاب التشرينية في الانتخابات النيابية المُبكِّرة

سـنتناول هـذا المبحـث بتقسـيمه إلـى المطلبين الآتيين:

المبحث الأول:

التعريف بالأحزاب التشرينية وشرعية العملية الانتخابية

المطلب الأول

التعريف بالحزب السياسي وأحزاب تشرين 2019:

إذا تأمّلنا قانون الأحزاب السياسية رقم (36) لسنة 2015؛ نلحظ أنّه عرّف الحزب على النحو الآتي: «الحزب أو التنظيم السياسي: هو مجموعة من المواطنين منضمّة تحت أيّ مسمى على أساس مبادئ وأهداف ورؤى مشتركة، تسعى للوصول إلى السلطة لتحقيق أهدافها بطرق ديمقراطية، بما لا يتعارض مع أحكام الدستور والقوانين النافذة»[5] .

نلحظ أنَّ المشرع العراقي باعتناقه التعريف المذكور سار في النهج ذاته الذي اعتنقه فقهاء الفكر الليبرالي أو الفكر الغربي للأحزاب، إذ يركّزون في تعريف الحزب على الهدف النهائي للعملية السياسية التي يمارسها الحزب، والذي يتمثّل في الوصول إلى السلطة بوسائل دستورية من خلال ترشيح أعضاء الحزب في الانتخابات

البرلمانيـة أو الرئاسـية، وبهـذا ابتعد هـذا التعريف عن مفهوم الفكر الاشتراكي للحزب الذي يركز على الأيديولوجية والطبقية.

ومـن تحليـل عناصر هذا التعريف؛ نلحـظ أنَّه احتوى على العديد من عناصر الحزب السياسية وهي:

الأول التنظيـم أو العضويـة بقولـه: (مجموعة من المواطنين منضمّة) .

الثاني: الأيديولوجيـة أو العقيدة، بالقول: (منظَّمة على أساس مبادئ وأهداف ورؤى مشتركة).

الثالـث: الهـدف، بالقـول: (تسـعى للوصـول إلـى السلطة لتحقيق أهدافها).

الرابـع: وسـائل إنجـاز أهـداف الحـزب أو أسـاليبه، بالقـول: (بطـرقٍ ديموقراطيـة بمـا لا يتعـارض مع أحكام الدستور والقوانين النافذة)[6].

وبهـذا يتَّضـح اعتنـاق المشـرّع العراقـي العناصـر التـي انتهـى إليهـا الفقـه بخصوص تعريـف الحزب السياسـي، وهي العضوية والأيديولوجية والهدف والوسـائل والتنظيـم، أيَّ إنَّ التعريـف التشـريعي المذكـور للحزب يُعدّ مطابقـاً للمعايير التي أطلقها الفقهاء والواجب توافرها في الحزب، كما ينسـجم مع التعريف الشائع للأحزاب السياسية.

وعلـى الرغـم من المزايـا المذكـورة أعـلاه، إلّا أنَّه يُؤخذ على التعريف المذكور جملة ملاحظات:

الأولـى : تحديـده هدف الحـزب في الوصـول إلى السلطة، ويُعدَّ هذا التحديد غير دقيقٍ، ولا ينسجم مـع الأهداف العامّة للحزب، فمـن المعلوم بداهةً أنَّـه لا يقتصـر هدف الأحزاب السياسـية على مجرّد الوصـول إلى السـلطة، فمـع التسـليم باعتبار هذا الهـدف الغاية الأخيـرة التي يبتغيها الحـزب، إلّا أنَّ طبيعـة أهـداف الحـزب تتغيّـر فـي كلّ مرحلـة عن الأخرى، ففي حالة كونه خارج السـلطة؛ فإنَّ هدفه يكـون الوصـول إلـى السـلطة، خلافاً لما هـو عليه الحـال فـي حالة كـون الحزب قابضاً على السـلطة، إذ يسـعى جاهـداً للاحتفاظ بها، وهو مـا يؤدّي بنا إلـى نتيجـةٍ مؤدّاها عدم التحديد القانوني السـليم لأهـداف الحزب[7]، خلافـاً لما ذهبت إليـه القوانين المقارنـة كقانـون الأحـزاب السياسـية المصـري رقـم (40) لسـنة 1977 الـذي حـدَّد هـدف الحزب بالمشـاركة في مسـؤوليات الحكم، وكذلك قانون الأحزاب السياسـية الأردني رقم (39) لسـنة 2015 الـذي حددها في المشـاركة في الحياة السياسـية وتحقيق أهداف محدّدة تتعلّق بالشؤون السياسية والاقتصادية والاجتماعية[8] .

إنَّ بعض الأحزاب الجديدة تعبِّر عن انعدام اليقين بشأن ما إذا كانت ستشارك في الانتخابات، بعد مقتل عددٍ من الناشطين مطلع أيار من العام 2021،

الثانية: اسـتعمال العبارات الغامضة، كما في عبارة عـدم التعارض مع (القوانين النافذة)، فهذه العبارة فضفاضة وتخالف الدستور العراقي لعام 2005؛ إذ جاء في الدستور بأنَّه في حالة التعارض بين القانون الاتحـادي وقانـون الإقليـم تكـون الأولويـة فـي التطبيق لقانون الإقليم[9]، ومن ثم يُثار التساؤل عن المقصـود بهـذه العبارة إذا ما علمنـا عدم جدواها في ضوء المعيار الذي اعتنقه الدستور؟

وعلـى الرغم مما تقدَّم إلّا أنَّنا نسـتطيع القول: إنَّ المشـرّع العراقي جـاء تعريفه متطابقـاً مع حقيقة مفهـوم الحزب وعناصـره المتعـارف عليها، ناهيك عن انسـجامه مع التعريفـات الفقهية التي أطلقها الفقهـاء الدسـتوريين والسياسـيين، فالحزب وفق التعريـف المذكـور للمشـرّع العراقـي لا يعـدو عن كونـه مجموعةً منظَّمة من الأفراد يشـتركون في أهـدافٍ ومصالحَ مشـتركةٍ يسـعون إلـى تحقيقها من خلال الوصول إلى سـدّة الحكم وفق الوسـائل

الدستورية والقانونية، أي إنَّ تحقيق أهداف الحزب يجب أنْ يكون في إطار الشرعية الدستورية.

ومن استقراء الواقع العملي نلحظ أنَّ هناك عدداً من الأحزاب ذات التوجهات التشرينية التي تمّ تأسيسها وإجازتها من دائرة الأحزاب والتنظيمات السياسية في المفوضية العليا المستقلة للانتخابات وفقاً لقانون الأحزاب السياسية العراقي رقم (36) لسنة 2015 والتي تتمثَّل بالآتي:

1 - حزب البيت الوطني.
2 - تجمّع الفاو- زاخو.
3 - الاتحاد العراقي للعمل والحقوق.
4 - حركة نازل آخذ حقي الديموقراطية.
5 - التيار الاجتماعي الديموقراطي.
6 - الجبهة المدنية العراقية (جبهة تشرين).
7 - الحزب الشيوعي.
8 - تيار المد العراقي.
9 - حركة امتداد.
10 - حركة وعي(*) .

إنَّ بعض الأحزاب الجديدة تعبِّر عن انعدام اليقين بشأن ما إذا كانت ستشارك في الانتخابات، بعد مقتل عددٍ من الناشطين، من بينهم الناشط إيهاب الوزني في كربلاء مطلع أيار من العام 2021، إذ خرج المتظاهرون إلى الشوارع يدعون إلى المحاسبة، وأعلنت بعض الأحزاب مقاطعة الانتخابات، وبالفعل، فإنَّ عضواً في أحد الأحزاب قال: إنَّ قيادته انقسمت حول إمكانية الترشح للانتخابات؛ بسبب المخاوف المتعلّقة بالسلامة، ومضى ليقول: (من الصعب أصلاً إقناع ناخبين بالخروج والاقتراع)[10] .

الأحزاب التشرينية لا تختلف عن الأحزاب السياسية إلّا من حيث الأهداف والتوجّهات المتعلقة بتغيير الواقع السياسي، وإبعاد الأحزاب غير الديموقراطية السابقة التي شوّهت النظام السياسي.

وفي الوقت نفسه، عدَّلت الأحزاب التقليدية استراتيجياتها في محاولة للمحافظة على الوضع الراهن، وتمثَّل أحد التغييرات في تسجيل أحزاب جديدة تحت قيادة أعضاء بارزين في التشكيلات القائمة، وإنَّ عدّة برلمانيين من الأحزاب المتنفذة قالوا: إنَّ القادة السياسيين يدركون أنَّه لم يعد بالإمكان تجاهل شباب العراق، وأنَّه ينبغي إشراكهم في العملية السياسية، وهكذا فإنَّ الأحزاب تروّج لوجوهٍ جديدةٍ، وبالتالي، تُقدّم المرشحين الشباب في الانتخابات القادمة، لكن من غير المرجّح أن تختار الأحزاب مرشحين من خارج شبكات نُخَبِها؛ وقد لا يمثِّل المشاركون الجدد شرائح واسعة من الشباب الذين يشعرون بالتهميش[11].

نخلص ممّا تقدّم إلى أنَّ الأحزاب التشرينية لا تختلف عن الأحزاب السياسية إلّا من حيث الأهداف والتوجّهات المتعلقة بتغيير الواقع السياسي، وإبعاد الأحزاب غير الديموقراطية السابقة التي شوّهت النظام السياسي؛ إذ حاولت هذه الأحزاب الجديدة رفع الشعارات التي طرحت في مظاهرات تشرين وتحويلها إلى واقعٍ عمليٍّ ملموسٍ.

*- فضلاً عن مقاطعة عدد من الملتقيات والقوائم الانتخابية التي تتمثَّل بالآتي: (الملتقى الوطني للمسائلة والعدالة، حزب المصير الوطني، تحالف الحركات المدنية للثورة، تنسيقية رسالة معتصم، حراك موطني حق، مجلس تشرين المركزي، الحزب العراقي الليبرالي، الحراك المدني المستقل، حزب المواطنة، تنسيقية بغداد، مستمرّون، تجمّع السلام والتقدّم، تجمّع القبة البيضاء) .

المطلب الثاني: شرعية العملية الانتخابية:

يقصد بالشرعية أنّها رضا الشعب عن القابضين على السلطة، بمعنى أن يكون الأشخاص الذين يمارسون السلطات العامّة التشريعية والتنفيذية قد استحصلوا على الرضا الشعبي قبل الوصول إلى سدّة الحكم.

تجدر الإشارة إلى وجود عددٍ من المعايير العامّة حول حرية الانتخابات، إذ يتمثّل أوّلها في الالتزام بمبدأ المشروعية، بأنْ يخضع الحاكم والمحكوم للقانون، فضلاً عن ضرورة توعية المواطنين بالثقافة الانتخابية، وضمان مبدأ التنافسية والبدائل الانتخابية، من خلال الرقابة الدولية أو رقابة منظمات المجتمع المدني، فيما تتمثّل المعايير الخاصّة للانتخابات في وجود جهة مختصّة بإدارة الانتخابات والإشراف عليها، والعدالة في تقسيم الدوائر الانتخابية، والتمسّك بمبدأ الاقتراع العام غير المقيّد، والالتزام بدورية الانتخابات[12].

أمّا بشأن شرعية العملية الانتخابية، فتجدر الإشارة إلى أنّه اختلف الكتّاب والفقهاء في عدد المراحل التي تتكوّن منها العملية الانتخابية على اتجاهات عدّة:

الاتجاه الأول: ذهب إلى حصر مراحل العملية الانتخابية بأربع مراحل وهي: (مرحلة تقسيم الدوائر الانتخابية)، و(مرحلة الترشيح)، و(مرحلة التصويت)، و(مرحلة إعداد النتائج وإعلانها)[13] .

الاتجاه الثاني: فيما ذهب أصحاب هذا الاتجاه إلى تحديد هذه المراحل بثلاث مراحل، هي:

1. المرحلة السابقة على العملية الانتخابية: وتتمثّل بـ(تقسيم الدوائر الانتخابية) و(الإدارة الانتخابية) و(تسجيل الناخبين).

2. المرحلة المعاصرة للعملية الانتخابية: وتتمثّل بـ(الحملات والدعاية الانتخابية) و(مرحلة الترشيح) و(موعد الانتخابات) و(الاقتراع والعد والفرز) .

3. المرحلة اللاحقة للعملية الانتخابية: وتتمثّل في مرحلة إعلان النتائج والطعون والشكاوى الانتخابية وصحّة العضوية[14] .

نعتقد أنَّ هناك عدداً من المراحل أو العناصر المكونة للعملية الانتخابية، والتي تشكّل نزاهتها ضمان لشرعية العملية الانتخابية برمتها، ويمكن إجمال مراحل العملية الانتخابية بالآتي:

أولاً : مرحلة تحديد موعد الانتخابات:

يُعدّ هذا الإجراء من أهمّ مراحل العملية الانتخابية، إذ إنَّ قيام السلطة التي حدَّدها الدستور أو القانون بتحديد وإعلان موعد الانتخابات يشكّل المرحلة الأساسية والرئيسة في بدء العملية الانتخابية، ولقد تمّ تحديد موعد الانتخابات النيابية في 2021/10/10، وتمّ حلّ مجلس النواب وفقاً لنص المادّة (64) من الدستور، ومن ثمّ صدر المرسوم الجمهوري بتحديد هذا الموعد.

ثانياً : مرحلة تقسيم وتحديد الدوائر الانتخابية:

تنصرف هذه المرحلة إلى تقسيم الدولة إلى دوائر انتخابية، والتي تقسَّم بدورها إلى مراكز انتخابية، ومن ثمّ إلى محطّاتٍ انتخابيةٍ، ولقد تمّ تقسيم العراق وفقاً للمادتين (14) و(15) من قانون انتخابات مجلس النواب العراقي رقم (9) لسنة 2020 إلى (83) دائرة انتخابية موزّع فيها ما يمثّلها من عدد النواب بواقع نائب عن كلّ (مئة ألف) نسمة من السكان .

غير أنَّ ما يُلحظ هو أنّه لم يُصار إلى اتباع تقسيمٍ هندسيٍّ موحّدٍ فيما يتعلّق بتقسيم جميع الدوائر الانتخابية بعد هجر نظام التمثيل النسبي، واعتبار كلّ محافظة دائرة انتخابية، الذي كان مطبقاً سابقاً، ومن ثمّ أصبح النظام الانتخابي قائماً على أساس الانتخاب الفردي بأعلى الأصوات، وباتباع الدوائر المتعدّدة داخل الدائرة الواحدة.

ثالثاً : عملية تسجيل الناخبين:

يقصد بتسجيل الناخبين بأنّها تلك العملية الانتخابية المتعلّقة بتحديد وإعداد جداول الناخبين، وتقسَّم عملية تسجيل الناخبين إلى عدة عمليات فرعية، منها إعداد سجل الناخبين الأولي، وذلك بالشروع بتسجيل وإدخال وقيد بيانات الناخبين على قائمة الناخبين المسجَّلين أو السجل الانتخابي.

كما يتوجّب منح مهلة أو مدّة لتحديث سجل الناخبين، والتي يقصد بها تجديد ومراجعة السجل الانتخابي بإجراء الشطب أو الإضافة أو تعديل موقع السكن، وبعد ذلك يتحوّل السجل الابتدائي إلى السجل النهائي بانقضاء المدة المحدّدة للطعن، ويُصار إلى اعتماده من المفوضية العليا المستقلة للانتخابات.

الدعاية الانتخابية: مجموع الوسائل والأنشطة المشروعة المستخدمة من قبل الكيانات والائتلافات والمرشحين، للتأثير على الناخبين وكسب ثقتهم لغرض التصويت لهم

رابعاً : مرحلة تسجيل المرشحين:

يقصد بها تلك المرحلة المتعلّقة بفتح باب الترشيح للمجلس النيابي، يستوي في ذلك أنْ يكون الترشيح بصورةٍ فرديةٍ أو بطريقة القائمة، وتنطوي عملية تسجيل المرشحين على عددٍ من المراحل الفرعية، منها ما يتعلّق بتسمية المرشحين، والتي تقع على عاتق الكتل أو الأحزاب والتنظيمات السياسية في حالة الترشيح بالقوائم، أو على عاتق الأفراد في حالة الترشيح الفردي.

ويتوجّب تقديم المرشحين إلى المفوضية العليا المستقلة للانتخابات؛ ليصار بعد ذلك إلى نشر أسماء المرشحين من قبل الإدارة الانتخابية؛ وذلك

لغرض فسح المجال أمام الطعون الانتخابية، وبعد انتهاء المدّة المحددة للطعن واكتساب صفة الثبات يُصار إلى نشر القوائم النهائية للمرشحين للانتخابات النيابية.

خامساً: مرحلة الحملة أو الدعاية الانتخابية:

تتنوّع التسميات التي تطلق على هذه المرحلة؛ إذ يسمّيها بعضهم (الحملة الانتخابية)، أو (مرحلة الدعاية السياسية)، فيما يسمّيها آخرون (مرحلة الدعاية الانتخابية)[15]، وأيّاً كانت التسمية المستعملة، تعرّف الدعاية الانتخابية بأنّها: ((مجموع الوسائل والأنشطة المشروعة المستخدمة من قبل الكيانات والائتلافات والمرشحين، للتأثير على الناخبين وكسب ثقتهم لغرض التصويت لهم))[16] .

سادساً : مرحلة التصويت:

تعدّ هذه المرحلة من أهمّ المراحل التي لها دورٌ مهمٌّ في تقييم العملية الانتخابية برمّتها، على الرغم مما يتراءى لبعضهم أنّ هذه العملية لا تعدو عن كونها مجرّد خطوات تمهيدية لهذه المرحلة، ونظراً لهذه الأهمّية، نلحظ أنّ المشرع يحيطها العديد من الضوابط. ويتوجّب توافر العديد من المستلزمات المتعلّقة بهذه العملية، فمنها ما يتعلّق بمركز أو محطة الاقتراع، ومنها ما يتعلّق بغرفة الاقتراع السري وصندوق الاقتراع، أو بطاقة الاقتراع، أو الحبر الانتخابي. ومنها ما يتعلّق بموظفي الاقتراع من موظفي المفوّضين الدائمين أو المتعاقدين، ويلزم توافر هذه المستلزمات مجتمعةً للقول بنجاح العملية الانتخابية من عدمه.

سابعاً : مرحلة العد والفرز:

وتكمن أهمية وخطورة هذه المرحلة من مراحل العملية الانتخابية في أنّها تترجم قوة المرشحين، سواءٌ أكانوا ضمن قوائم حزبية أم منفردين، بمعزلٍ عن نوع الوسيلة المستعملة، ويستوي في ذلك أنْ يكون العدّ والفرز يدوياً أو إلكترونياً.

ومما تجدر الإشارة إليه بهذا الصدد أنّ مرحلة الفرز تتكوّن من مرحلتين فرعيتين، إحداهما مستقلّة عن الأخرى:

1. عملية العدّ والفرز الذي تقوم به المحطات الانتخابية من قبل مدير المحطة وموظفي الانتخابات، بحضور ممثلي الأحزاب والكيانات السياسية، ويمكن أنْ نسميه (العد والفرز الأولي) .
2. عملية العدّ والفرز في الدائرة الانتخابية من خلال (الإدارة الانتخابية) التابعة للمفوضية العليا المستقلة للانتخابات، والتي يقوم بها موظّفو المفوضية، والتي يمكن أنْ يُطلق عليها (العد والفرز النهائي).

أي إنّ هناك فرزاً فرعياً يتم في مكاتب الاقتراع (المحطة الانتخابية)، وفرزاً مركزياً يتمّ في المكتب الوطني في المفوضية العليا المستقلة للانتخابات.

ثامناً : عملية توزيع المقاعد وإعلان النتائج الأولية:

تُعد هذه المرحلة من المراحل الفنية البحتة التي تستقلّ بإجرائها المفوضية العليا المستقلة للانتخابات، كما توصف بأنّها من أدقّ المراحل التي يكتنفها عددٌ من المشاكل والصعوبات؛ لأنّها تتطلّب إجراء معاملات حسابية وفق النظام الانتخابي المقرَّر في قانون الانتخابات النيابية، فضلاً عن المسائل الأخرى المتعلقة بالطعون الانتخابية المقدّمة من المرشحين والأحزاب السياسية .

بناءً على ما تقدَّم، يقصد بإعلان النتائج بأنّها تلك العملية التي تتضمَّن إعلان المفوضية العليا المستقلة للانتخابات النتائج الأولية للانتخابات النيابية في وسائل الإعلام، وتتضمَّن عدد الأصوات التي حصل عليها كلّ حزبٍ أو مرشّحٍ، وبضمنهم النواب الفائزين في الانتخابات.

تاسعاً: مرحلة المصادقة على النتائج النهائية للانتخابات

تجدر الإشارة إلى أنّ سير مراحل العمليات الانتخابية بشفافيةٍ ونزاهةٍ يقتضي وجود إدارةٍ انتخابيةٍ محايدةٍ ومستقلّةٍ ومهنيةٍ، وعلى الرغم من وجود نماذج متنوّعة في الدول المقارنة، إلّا أنّ المشرّع العراقي آثر إسناد مهمة الإدارة الانتخابية إلى هيأةٍ مستقلّة تتجسّد بالمفوضية العليا المستقلة للانتخابات، والتي يُنظِّمُ عملها القانون رقم (31) لسنة 2019.

المبحث الثاني

الآثار السلبية من عدم مشاركة الأحزاب التشرينية في الانتخابات النيابية المُبكِّرة

أصدرت الأمم المتحدة قرارها بالمراقبة الدولية استناداً لقرار مجلس الأمن الدولي رقم (2576) لسنة 2021، الّذي مدّد عمل بعثة الأمم المتحدة لمساعدة العراق - يونامي حتى 27 مايس من عام 2022، وأناط بهذه البعثة مهمّة مراقبة اليوم الانتخابي العراقي على أوسع نطاقٍ جغرافيٍّ ممكنٍ.

وتستند المراقبة الدولية إلى الطلب المقدَّم من العراق بموجب قانون المفوضية العليا المستقلة للانتخابات رقم (31) لسنة 2019؛ إذ تنصّ إحدى نصوصه على أنَّ: ((للمفوضية الاستعانة بخبراء من مكتب المساعدة الانتخابي التابع للأمم المتحدة في مراحل الإعداد والتحضير وإجراء الانتخابات والاستفتاءات))[17] .

على الرغم مما تقدَّم، غير أنَّ بعض الأحزاب التشرينية قد قاطعت الانتخابات المُبكِّرة القادمة، مستندةً في ذلك إلى عددٍ من الحجج منها: تصاعد عمليات الاغتيال والتهديدات، وانتشار السلاح المنفلت خارج إطار الدولة، فضلاً عن هيمنة المال السياسي في ظل عدم وجود حدٍّ أعلى للدعاية

السياسية وفقا لقانون انتخابات مجلس النواب رقم (9) لسنة 2020، ناهيك عن تجربة انتخابات مجلس النواب لعام 2018، التي شهدت عدداً من الانتهاكات، ومع ذلك فقد اتجهت الإرادة الدولية إلى الاعتراف بنتائجها. وللوقوف على هذا الموضوع؛ سنتناوله بإيجاز وعلى مطلبين على النحو الآتي:

إنَّ مُقاطعة قوى (تشرين) سيضعف من الآن مصداقية انتخابات 2021 التي جاءت بناءً على طلب المتظاهرين

علي البياتي
عضو مفوضية حقوق الإنسان المستقلة

المطلب الأول: أثر انسحاب الأحزاب التشرينية على شرعية الانتخابات التشريعية:

لعلّ التساؤل الأبرز الذي يُثار هنا هو: هل لانسحاب بعض القوى التشرينية تأثير على شرعية الانتخابات؟ لا سيما وأنَّ المجتمع الدولي أصبح لا يكترث كثيراً بالوضع الداخلي للعراق؟

في الواقع، أثار انسحاب القوى القريبة من «حراك تشرين» تساؤلاتٍ عن مدى شرعية الانتخابات البرلمانية المزمع إجراؤها بعد خمسة أشهر؛ لأنّها جاءت استجابةً لأحد المطالب التي نادى بها المتظاهرون في الاحتجاجات التي اندلعت مطلع تشرين الأول عام 2019 .

وحول مدى تأثير هذه المقاطعة على الفعالية السياسية، أشار الباحث (حيدر سعيد) قائلاً: ((حين تقول قوى (تشرين) مجتمعةً: لا للانتخابات، فإنّها لا تنزلق إلى موقفٍ عدمي، بل تحدّد بوضوح موقفَها من النظام القائم، بصفتها قوّة احتجاج، وأنها ليست شريكاً في لعبةٍ سياسيةٍ فاسدةٍ، وأنّ الاحتجاج لا يزال الطريق الأسلم لبلوغ الخيارات البديلة))، وتابع: ((نزع الشرعية لا يتحقّق بالمقاطعة فقط، أو بمجرد المقاطعة؛ بل بأنْ تعلن قوى الثورة - تحديداً ومجتمعة - موقفَها المناهض للانتخابات الذي لن يسمح لأحد بأن يدّعي أنَّ مخرجات الانتخابات القادمة التي لن تكون سوى النظام القائم نفسه هي مخرجات طبيعية للثورة)).

فيما قال عضو مفوضية حقوق الإنسان المستقلة (علي البياتي) في تصريحاتٍ صحفية: ((إنَّ مُقاطعة قوى (تشرين) سيضعف من الآن مصداقية انتخابات 2021 التي جاءت بناءً على طلب المتظاهرين)).

بدوره، رأى الناشط في الاحتجاجات العراقية (محمد المياحي): ((إنَّ المقاطعة التي أعلنتها الأحزاب والحركات المقرَّبة من تشرين يجب أن تكون سياق عمل، وتتحوّل في المستقبل القريب إلى أرض الواقع، عبر احتجاجات واسعة تطالب بإعادة هيكلة الدولة وتخليصها من نفوذ الأحزاب، وإجراء انتخابات وفق الظروف الملائمة، وإنهاء وجود المجموعات المسلحة، التابعة للأحزاب السياسية)).

ورجَّح مراقبون سياسيون للشأن العراقي، أنّ انسحاب تلك الأحزاب لن يعطي شرعية تشرين للانتخابات ونتائجها، لذلك لن يكون هناك تمثيل لتوجّهات تشرين، ما يعني أنّ القوى المستقلّة ستكون ضعيفةً جدّاً ولا يمكنها التحالف مع القوى التقليدية، وهذا يعيد نفس المعادلة التي كانت سبباً أساسياً لما وصل إليه العراق.

بدوره، رأى الباحث في الشأن السياسي العراقي (نجم المشهداني): ((إنَّ الانسحاب سيكون له أثر إعلامي، دون ضغط حقيقي على أرض الواقع ما لم يُتخذ قرار دولي بإفشال الانتخابات، وهو ما لا يبدو

إلى يومنا هذا))[18] .

لكن التساؤل الذي يُثار هنا: ما هي السيناريوهات المحتملة لمُشاركة الأحزاب التشرينية في الانتخابات التشريعية القادمة؟

حين تقول قوى (تشرين) مجتمعةً: لا للانتخابات، فإنَّها لا تنزلق إلى موقفٍ عدمي، بل تحدّد بوضوح موقفَها من النظام القائم، بصفتها قوّة احتجاج، وأنها ليست شريكاً في لعبةٍ سياسيةٍ فاسدةٍ، وأنّ الاحتجاج لا يزال الطريق الأسلم لبلوغ الخيارات البديلة

حيدر سعيد
باحث

يُمكن القول في هذا الصدد: إنَّ الناشطين التشرينيين الذين يميلون نحو السياسة يدرسون ثلاثة مساراتٍ محتملةٍ إلى الأمام هي:

أ. دعم أحزاب مؤسَّسة حديثاً ومرشحين مستقلّين.

ب. الانضمام إلى الأحزاب الأقدم ذات التوجهات الإصلاحية[19] .

ت. البقاء في المعارضة خارج البرلمان مستقلين عن الأحزاب قديمها وحديثها.

وبالتالي، أصبحت هذه المسارات الثلاثة واضحةً بعد أن حدَّدت حكومة رئيس مجلس الوزراء مصطفى الكاظمي موعداً لإجراء انتخابات مبكِّرة في حزيران 2021، وهو موعد أجّلته إلى تاريخ 10/ تشرين الأول، موعداً نهائياً لانطلاق الانتخابات التشريعية المبكِّرة[20] .

المطلب الثاني: مدى مقياس شرعية الانتخابات في حالة تصاعد نسبة المقاطعة الانتخابية:

ما يهمنا في هذا الصدد هو الإجابة على التساؤل الآتي: ما مدى مقياس شرعية الانتخابات في حالة تصاعد نسبة المقاطعة الانتخابية، يستوي في ذلك بالنسبة إلى المواطنين العاديين أو الأحزاب التشرينية؟

بمعنى آخر؛ هل يوجد نسبة محدّدة يتوجَّب الوصول إليها في عدد المشاركين من أجل القول بشرعية العملية الانتخابية من عدمه؟

انقسمت الآراء بين مؤيدٍ ومعارضٍ للمقاطعة السياسية للانتخابات النيابية:

الاتجاه المؤيّد: ذهب أصحابه إلى القول: «إنّ عدم مشاركة "قوى تشرين" في الانتخابات سيفشلها بشكلٍ كبيرٍ، وينزع الشرعية عمّا سينتج عنها، وذلك بالنظر إلى الثقل الجماهيري الذي أصبحت تمتلكه تلك القوى، لا سيما في أوساط الشباب الناقمين على الأحزاب الحاكمة وقياداتها، وذلك بفعل سوء أوضاعهم وانسداد الآفاق أمامهم»[21] .

الاتجاه المعارض : ذهب هذا الاتجاه – ونحن معهم – إلى أنَّ المعايير الدولية لنزاهة وشرعية الانتخابات لا تتوقّف على عدد الناخبين المشاركين في العملية الانتخابية؛ وذلك لغياب التحديد الدولي أو الوطني لها، ومن ثمّ فلا توجد هناك نسبةٌ محدَّدة نستطيع أن نحكم بموجبها على أيّ انتخاباتٍ بعدم شرعيتها، في حال عدم وصول عدد الناخبين إليها. ومن ثمّ يمكن القول: إنَّ شرعية العملية الانتخابية لا تُقاس بعملية حسابية على أساس عدد المشاركين في الانتخابات؛ وإنّما تُقاس وفق معايير نوعية تضمن عدم حصول تزويرٍ أو تغييرٍ في النتائج.

بناءً على ما تقدَّم يمكن القول: إنَّ عدم إشراك

أحـزاب تشـرين فـي الانتخابـات القادمـة لـه دلالة سياسـية على عدم إضفاء الشـرعية الشـعبية على هـذه الانتخابات، وذلك بالاسـتناد إلـى نص المادة (5) من الدسـتور العراقي التي تقضي بأنَّ الشـعب مصـدر السـلطات وشـرعيتها، غير أنَّ هـذه الصفة سـوف لن تحـول أو تمنع من اسـتكمال الإجراءات اللاحقـة لتشـكيل الحكومـة على أساسـها، وذلك بسـبب عـدم وجود حدٍّ أدنـى لعـدد الناخبين الذين يتوجّـب عليهـم الذهـاب إلـى صناديـق الاقتـراع، ومـن ثم فإنَّ شـرعية العملية الانتخابية سـتتحقّق وفـق المنظور القانونـي، حتّى في حالـة قلّة عدد المشـاركين فـي الانتخابـات، طالمـا لم يتمّ تأشـير حالات التزوير أو التغيير في النتائج النهائية لها.

هل يوجد نسبة محدّدة يتوجَّب الوصول إليها في عدد المشاركين من أجل القول بشرعية العملية الانتخابية من عدمه ؟

الخاتمة

بعـد الانتهـاء مـن دراسـتنا؛ توصلنـا إلى عـددٍ من النتائج والمقترحات نوجزها على النحو الآتي:

1 - إنَّ الانتخابات يحكمها عنصر الشرعية الذي يدور وجوداً وعدماً مع عنصر الرضا الشعبي، وعلى الرغم مما تقدَّم، غير أنَّ الواقع التشريعي على المستوى الدولي أو الوطني يشـير إلى عـدم تأثير المقاطعة على العملية الانتخابية، باسـتثناء حالة وصولها إلى المقاطعة الكلية أو الشاملة.

2 - إنَّ انسـحاب الأحزاب التشـرينية لم يتم تقديمه بصـورةٍ مكتوبـةٍ وتحريريـةٍ إلـى المفوضيـة العليـا المسـتقلة للانتخابـات، ومـن ثـمّ في حالـة وجود المرشـحين المسجلين في المفوضية، فإنَّه لا يعتدّ بطلب الانسـحاب إلّا إذا تمّ تقديمه بصورةٍ تحريريةٍ، ما يعني أنّه بإمكان المرشـح المنسـحب المشاركة في الانتخابات، وبإمكان الناخبين أن يقوموا بالإدلاء بأصواتهم لصالحه.

3 - اتضـح لنـا عـدم وجـود نسـبة عدديـة محددة يتوجّـب وصولهـا مـن أجل إلغـاء نتائـج الانتخابات، يسـتوي ذلـك في حالة التزويـر أو المقاطعة، ومن ثمّ فـإنَّ الانتخابات في العراق تعدّ ناجحةً حتّى في حالـة عـدم ذهـاب سـوى (5%) مـن الناخبيـن إلى صناديق الاقتراع؛ إذ إنَّ الشرعية تدور وجوداً وعدماً مـع حصـول التزويـر والتلاعب، ومن ثـمّ فلا تقاس بمعيار عدديٍّ محدّدٍ.

4 - ندعـو جميـع الحركات والأحزاب التشـرينية إلى المشـاركة فـي الانتخابـات القادمة والعـدول عن قرار المقاطعة، إذ إنَّ حقّ المشـاركة في الشـؤون العامّة حقٌّ ممنوحٌ وفق الدستور لجميع العراقيين وفـق المـادة (20) من الدسـتور العراقـي، وبهذه المشـاركة يمكـن تحقيـق الإصـلاح السياسـي والاقتصادي والاجتماعي المنشود.

5 - ندعـو مجلـس النـواب والأمـم المتحـدة التي تولّـت المراقبة علـى الانتخابات إلـى اعتناق معيار عددي (نسـبة محـددة من الناخبيـن) لغرض القول بنجـاح الانتخابات وفشـلها في الانتخابـات النيابية المُبكِّرة المزمع اجراؤها في 2020/10/10، وذلك مـن أجل أن تكون الانتخابـات معبِّرةً عن جميع أبناء العراق وبمختلف فئاتهم وتوجهاتهم.

الهوامش

1- للتفصيل يُنظر انتفاضة تشرين في العراق : من المتاريس إلى صناديق الاقتراع، تقرير مجموعة الأزمات حول الشرق الأوسط رقم (322)، بروكسل، بتاريخ 62/تموز/1202، ص4 .

2 - Crisis Group Middle East Briefing N°61, How to Cope with Iraq's Summer Brushfire, 31 July 9 2018; and Zmkan Ali Saleem and Mac Skelton, "Mosul and Basra after the Protests: The Roots of Government Failure and Public Discontent", Institute for Regional and International Studies, December 2019.

3 -Maria Fantappie, "Widespread Protests Point to Iraq's Cycle of Social Crisis", Crisis Group 12 Commentary, 10 October 2019.

4 - هذا هو الهدف المعلن، بالرغم من وجود أصوات من بين المتظاهرين لا ترى في الانتخابات المبكرة خياراً جيداً للتغيير السياسي الذي يطمحون إليه، لكن يجري التعامل اليوم مع هذا المطلب على أنه مطلب تشريني أساسي، ومن أجله تشكّلت الحكومة المؤقتة الانتقالية لمصطفى الكاظمي، التي من مهامها الأساسية تهيئة الظروف لانتخابات مبكّرة. أحمد سعداوي، مشاركة تشرين في الانتخابات العراقية القادمة، مقال منشور بتاريخ 1202/1/31، على موقع TRTعربي، متاح على الانترنت، تاريخ الزيارة 1202/7/7:9:

noinipo/moc.ibaratrt.www//:sptth

5 - يُنظر المادة (1) من القانون.

6 - ومن مقارنة مسلك المشرِّع العراقي في قانون الأحزاب السياسية رقم (63) لسنة 5102 مع مسلك قانون الأحزاب السياسية رقم (03) لسنة 1991 يتّضح أنّ مسلك القانون الأول أفضل من الثاني، إذ في الوقت الذي استعمل فيه قانون الأحزاب النافذ عبارة (طرق ديموقراطية)، فإنّه بالمقابل نلحظ أنَّ المادة (1) من قانون الأحزاب المُلغى، استعملت عبارة (بوسائل مشروعة وسلمية وديموقراطية)، وبذلك يلحظ أنَّ مسلك قانون الأحزاب الجديد أفضل من المسلك الذي سار عليه القانون المُلغى، وكذلك المشرِّع الأردني في قانون الأحزاب السياسية رقم (93) لسنة 5102 الذي يستعمل عبارة (ويعمل بوسائل مشروعة وسلمية)، فالطرق الديموقراطية التي استعملها قانون الأحزاب العراقية النافذ تحتوي ضمناً على استعمال الوسائل المشروعة والسلمية والديموقراطية في آنٍ واحد.

7 - قد يعترض البعض على هذه الملاحظة، ويقول: إنَّ المادة (2/أولاً) من قانون الأحزاب السياسية العراقي رقم (63) لسنة 5102 احتوت على تحديدٍ عامٍّ لأهداف الحزب بعد ذكر الهدف الرئيس للحزب، وهو الوصول إلى السلطة، بالنص على (أهداف ورؤى مشتركة تسعى للوصول إلى السلطة لتحقيق أهدافها)، وعلى الرغم من إقرارنا لأول وهلةٍ بأنَّ مصطلح الأهداف جاء بصورةٍ مطلقةٍ، والقاعدة تقضي بأنَّ المطلق يجري على إطلاقه، إلّا أنّنا لا نؤيّد هذا الرأي؛ إذ إنَّ المشرع وقع في تكرار بيّن لا مسوغ له، فكان الأجدر إمّا أنْ يذكر الهدف الرئيس للحزب ألا وهو الوصول إلى السلطة، أو يذكر عبارة (لتحقيق أهدافه) لتعدّ شاملةً لكل الأهداف، لا أنْ يُقيّد هدف الحزب في الشقّ الأول من المادة المذكورة أعلاه، ويذهب في الشقّ الثاني منها إلى تعميم الأهداف دون تقييد.

8 - يُنظر المادة (3) من قانون الأحزاب السياسية الأردني رقم (93) لسنة 5102 المنشور في الجريد الرسمية في العدد 5387 في 5102/6/92.

9 - يُنظر المادة (511) من الدستور.

10 - انتفاضة تشرين في العراق : من المتاريس إلى صناديق الاقتراع، مرجع سابق، ص02 .

11 - انتفاضة تشرين في العراق : من المتاريس إلى صناديق الاقتراع، مرجع سابق، ص12 .

12 - د. زانا جلال سعيد - د. أمين فرج شريف - دانا عبدالكريم سعيد، أثر الانتخابات البرلمانية الحرة والنزيهة على شرعية الحكومات (انتخابات برلمان كردستان نموذجاً)، المؤتمر العلمي الدولي الأول في العراق، ص711 وما بعدها .

13 - د. عفيفي كامل عفيفي، الانتخابات النيابية وضماناتها الدستورية والقانونية (دراسة مقارنة)، دار الجامعيين، مصر، 2002، ص 235 وما بعدها.

14 - سعد مظلوم العبدلي، الانتخابات ضمانات حريتها ونزاهتها، دار دجلة، الأردن، ط1، 9002، ص121 وما بعدها.

15 - تعرّف الدعاية الانتخابية بأنَّها: ((مجموعة النشاطات المنظّمة التي يقوم بها المرشحون بقصد التأثير على إرادة الناخبين لتوجيههم إلى التصويت لصالحهم باتباع آليات وتقنيات محدّدة)). سعد مظلوم العبدلي، مرجع سابق، ص812 .

16 - يُنظر القسم (الأول/4) من نظام تنظيم الانفاق على الحملة الانتخابية رقم (1) لسنة 3102 الصادر عن المفوضية العليا المستقلّة للانتخابات في العراق.

17 - يُنظر المادة (12) من القانون .

18 - يُنظر صباح الساعدي، الاغتيالات السياسية تهدِّد انتخابات تشرين.. ننسحاب جماعي يفرح «الأحزاب الولائية»، مقال منشور على موقع sab-swen بتاريخ 1202/5/21، تاريخ اليارة 1202/7/22 :

973886/tabab/ra/moc.swensab.www//:sptth

19 - يقول (عامر هاشم عوّاد/أستاذ العلوم السياسية في جامعة بغداد): ((إن الذين كانوا في مظاهرات تشرين ليست لديهم الفرصة القوية للمنافسة، لكن ستعمل بعض الجهات السياسية على ضمّهم إليها، على اعتبار أنَّهم وجوه جديدة مقبولة من قبل الجماهير من أجل الادعاء بأنَّ هنالك تغييراً سيطرأ على العملية السياسية)). في حين قال السيد (علاء العقابي)/عضو المكتب التنفيذي لحركة «وعي» : ((إنَّ حركته الوطنية قريبة من كلّ قوى الدولة وتتقاطع مع قوى اللادولة، وتعمل على إيجاد التفاهمات مع القوى الجديدة كالقوى التشرينية وغيرها)). إبراهيم صالح، ريبورتاج: مخاوف من تضاؤل فرص القوى المنبثقة عن الاحتجاجات في الانتخابات بسبب التحالفات السياسية. مقال منشور على موقع صحيفة فرانس42، بتاريخ 1202/2/11، تاريخ الزيارة 1202/7/21، متاح على الموقع الآتي : moc.42ecnarf.www//:sptth

20 - انتفاضة تشرين في العراق : من المتاريس إلى صناديق الاقتراع، مرجع سابق، ص02 .

21 - المقاطعة تهدّد انتخابات العراق وتضع مصير النظام مجدداً بيد الشارع... حالة يأس متنامية وسط العراقيين من إمكانية التغيير عن طريق صناديق الاقتراع، مقالة منشورة يوم الثلاثاء 81-5-1202 على موقع مجلة العرب على الرابط الالكتروني الآتي: ku.oc.barala//:sptth

المصـادر

أولاً : الكتب

1. د. زانا جلال سعيد- د. أمين فرج شريف - دانا عبدالكريم سعيد، أثر الانتخابات البرلمانية الحرة والنزيهة على شرعية الحكومات (انتخابات برلمان كوردستان نموذجاً)، المؤتمر العلمي الدولي الأول في العراق، 7102 .
2. سعد مظلوم العبدلي، الانتخابات ضمانات حريتها ونزاهتها، دار دجلة، الأردن، ط1، 9002 .
3. د. عفيفي كامل عفيفي، الانتخابات النيابية وضماناتها الدستورية والقانونية (دراسة مقارنة)، دار الجامعيين، مصر، 2002 .

ثانياً : القوانين

1. قانون الأحزاب السياسية الأردني رقم (93) لسنة 5102.
2. قانون الأحزاب السياسية المصري رقم (04) لسنة 7791.
3. قانون الأحزاب السياسية رقم (63) لسنة 5102.
4. قانون المفوضية العليا المستقلة للانتخابات رقم (13) لسنة 9102 .
5. قانون انتخابات مجلس النواب العراقي رقم (9) لسنة 0202.
6. قرار مجلس الأمن الدولي رقم (6752) لسنة 1202 .
7. نظام تنظيم الإنفاق على الحملة الانتخابية رقم (1) لسنة 3102 الصادر عن المفوضية العليا المستقلة للانتخابات في العراق.

ثالثاً : التقارير والمقالات

1. انتفاضة تشرين في العراق: من المتاريس إلى صناديق الاقتراع، تقرير مجموعة الأزمات حول الشرق الأوسط رقم (322)، بروكسل، بتاريخ 62/تموز/1202 .
2. إبراهيم صالح، ريبورتاج: مخاوف من تضاؤل فرص القوى المنبثقة عن الاحتجاجات في الانتخابات بسبب التحالفات السياسية. مقال منشور على موقع صحيفة فرانس42، بتاريخ 1202/2/11، تاريخ الزيارة 1202/7/21، متاح على الموقع الآتي :

moc.42ecnarf.www//:sptth

3. أحمد سعداوي، مشاركة تشرين في الانتخابات العراقية القادمة، مقال منشور بتاريخ 1202/1/31، على موقع TRT عربي، متاح على الانترنت، تاريخ الزيارة :

noinipo/moc.ibaratrt.www//:sptth

4. المقاطعة تهدّد انتخابات العراق وتضع مصير النظام مجدداً بيد الشارع... حالة يأس متنامية وسط العراقيين من إمكانية التغيير عن طريق صناديق الاقتراع، مقالة منشورة يوم الثلاثاء 1202/5/81 على موقع مجلة العرب على الرابط الالكتروني الآتي :

ku.oc.barala//:sptth

5. صباح الساعدي، الاغتيالات السياسية تهدِّد انتخابات تشرين.. انسحاب جماعي يفرح «الأحزاب الولائية»، مقال منشور على موقع swensab بتاريخ 1202/5/21، تاريخ الزيارة 1202/7/22 :

973886/tabab/ra/moc.swensab.www//:sptth

رابعاً : المراجع الأجنبية

1 - Crisis Group Middle East Briefing N°61, How to Cope with Iraq's Summer Brushfire, 31 July 9 2018; and Zmkan Ali Saleem and Mac Skelton, "Mosul and Basra after the Protests: The Roots of Government Failure and Public Discontent", Institute for Regional and International Studies, December 2019.

2 -Maria Fantappie, "Widespread Protests Point to Iraq's Cycle of Social Crisis", Crisis Group 12 Commentary, 10 October 2019.

الشارع الشيعي

انتخابات بين خطاب تشريني ووجوه محافظة

د. عدنان صبيح
باحث في انثروبولوجيا الخطاب

تُعَـدُّ انتخابـات 2021 أو مـا تُسَـمَّى بالانتخابـات المبكِّرة في العـراق مختلفة عن أيِّ عمليَّـةٍ انتخابيـة أجراها العراقيُّون منذ 2003، ليس من ناحية تبكيرها عن موعدِها الرسـمي أو إجرائها بضغطٍ جماهيري، بل من ناحية وجود تشـكيلات جديدة لا تنتمي إلـى المرحلـة التي قبلها، فضلاً عن انقسـام القوى التقليديـة وتغيير جلد عددٍ منها، ولا يقـف الاختـلاف عند هذا الحد ، بل إنَّ القوى الكبـرى والمنظمات الأممية تنظر إلى تلك الانتخابات بعين توجيهية وتحليلية، تلك العين تريد أن تكون موجودة سواءً بالإشـراف أم المراقبـة، ممَّا أثـار ذلك الموضـوع حفيظة القوى التقليديـة واعتبرته تدخلاً في الشـؤون الداخلية، وهذا الخطاب الظاهر أمَّا داخلياً فهي تخشـى أن يكون للإشـراف الأممي يـداً في تحويل كفـة الانتخابات إلى جهات ناشـئة بعد احتجاجات 2019-2020، فضلاً عن الخشية من دعم أطراف معينة على حساب أخرى.

انتجـتِ المرحلـة الأخيرة العديد من التشـكيلات تعود أغلبها أو حسـب ما تُشـير إلى قوى الاحتجاج التشـريني، اسـتناداً إلـى خيـار تكوين احـزاب ، الذي طالبت به المرجعية الدينة وقوى سياسية وثقافية، إذ أشارت المرجعية في خطبة أيام الاحتجاجات (يأتي الدور للنخب الفكرية والكفاءات الوطنية الراغبة في العمل السياسـي؛ لتنظـم صفوفها وتعـد برامجها للنهـوض بالبلـد وحلّ مشـاكله)[1] فتشـكلت قوى من ساحات الاحتجاج في المحافظات الشيعية في العراق.

وبذلك فإنَّ الغالبية العظمى لتلك التشكيلات هو من الأفراد الشـيعة، ولم نعرف إذا كان سيكون لهـم وجود فـي المحافظات السـنية، خصوصاً وأنَّ أغلـب تحضيراتهـم واجتماعاتهـم، توزعـت مـا بيـن بغداد والسماوة، والناصرية، والحلة [2].

تلـك الصبغـة الشـيعية لـم يعتـرف بهـا أصحابهـا جماعـةً أو تشـكيلاً شـيعياً، ويعـود ذلـك إلى عدد مـن الالتزامـات التـي فرضت ذلـك ، أهمهـا الطرح التشـريني الـذي لـم يتعـاطَ مـع شـعارات مذهبية (خطابيـاً على أقل تقدير) على الرغم من أنَّ وجودها الجغرافي يوضح انتمائها المذهبي، وعلى الرغم من ذلك هم فضلوا شعارات وأسماء لا تفارق الاحتجاج ومن ثم التذكير بالمرحلة السابقة وإخفاقاتها، فضلاً عـن التلميـح باللـوم على الطبقـة السياسـية التي حكمـت البـلاد 2003-2020، إلَّا أنَّ ذلـك لا يمنـع من وجودهم داخل الجسد الشيعي على المستوى الجغرافي وعلى مستوى التمثيل الشعبي.

تناغمَ مع ذلك الخطاب عدداً من الأحزاب الشيعية التقليدية والتي غادرت منطق المحافظين الشيعة منـذ الحرب علـى داعش 2014، وانتقلـت إلى خانة نطلـق عليها خانـة المتغيرين وهي تشـمل الأحزاب الشـيعية التـي انتمـت إلـى المحافظيـن وغـادرت المنهج محاولة التجديد في السياقات التقليدية[3].

بينمـا حافظـت القـوى المحافظـة علـى سـياقها الترويجـي وأسـماء قوائمهـا، فـي تحـد واضـح لمحـاولات التغييـر، ويتمثل خطابهـم بالإصرار على العناصـر الخطابيـة السـابقة والإبقـاء على أسـماء القوائـم؛ لأنَّهـم يـرون فـي مغادرتهـا تنصـلاً عـن المرحلة السـابقة، والتنصـل ليس من صالحهم؛ لأنَّه مرتبـط بشـعارات الجهـات التشـرينية والمتغيريـن الذين أعلنوا البراءة عن المرحلة السابقة وإخفاقاتها.

وبذلك فإنَّ هناك صراعين في الانتخابات القادمة ويمكن أن يكون واضحاً عن طريق العناصر الخطابية المتمثلة بالترويج والتسـمية والايقونات الانتخابية،

والصـراع الأول هو بين القوى الناشـئة التي تريد أن تكـون لهـا قدمـاً حقيقيةً فـي العملية السياسـية، ووجودها فـي المناطق الشـيعية يجعلها تأخذ من أصـوات القـوى التقليديـة، ممَّـا يدخلها فـي صراع معها، إلا أنّ ذلك الصراع، لم يكن انتخابياً، وإنَّما عزَّزته الجـرأة التـي امتلكها جيل محتجـي 2019 والتي لم تكن بهذا المسـتوى في الأجيال التي سبقتها، ممَّا يهدِّد مكانتها أمام جمهورها، بل إنَّ أسـلوب الطرح والتهجم لم يسـبق أن تعرَّضت له الأحزاب الشيعية فـي العـراق منـذ وجودهـم فـي السـلطة 2003، والأمـر متعلّق بالسـياق الاجتماعـي الذي يتعاطى مع العمامة الدينية والحـزب ذي الارتباط المرجعي بشيء من الاحترام، إلا أن السياق الاحتجاجي خالف ذلك.

أمَّا الصراع الحقيقي على الاسـتحقاق الانتخابي فـي البيـت الشـيعي فهـو بيـن القـوى التقليديـة بشـقيها المحافظيـن والمتغيريـن، ويكمـن التنازع علـى السـيطرة لتقـارب الحظوظ بيـن طرفي ذلك الصراع.

ائتلاف النصر بزعامة حيدر العبادي، وتيار الحكمة بزعامة عمَّار الحكيم أبرز الوجوه المنقلبة على المحافظين، بل يمكن متابعة خطاباتهما بطريقة متوازية ومتشابهة، تكون مخالفة لمنطق المحافظين من جهة، ومحايدة للتشرينيين من جهة أخرى

التقـارب في الحظوظ عزَّزته تشـرين بعـد أن كانت المرحلة السـابقة (انتخابات 2018) تمثل علو كعب المحافظيـن علـى المتغيرين لقرب الفتـرة الزمنية بيـن الانتخابـات والانتصـار على داعـش، فضلاً عن الدعـم الشـعبي الذي نالـه المحافظـون من تلك الحـرب، علـى حين عملت تشـرين علـى قضم عدد من الفـرص للمحافظين زاد من محـاولات متكررة للمتغيرين للانسجام خطابياً مع التشرينيين [4].

كان ذلـك هـو السـياق السياسـي في العراق فـي الفتـرة التي ترافـق إعـلان القوائم للترشـيح للانتخابـات، إذ بـرزت عدد مـن القوائـم الانتخابية مكمِّلـة للـدور الـذي يقـوم بـه المتغيرون بـل إنَّ أغلبَهـا كانت جزآً مـن الأحزاب وتيـارات المتغيرين، ذات الميل نحو التشـكيلات التشـرينية وأسـلوبها التغييري، فربما من ناحية تحليلية يكون انشـقاقها هـو إيجـاد وسـيلة ارتباط مـع المحتجيـن، بطريقة تمنـع حرج الانضمام من قبـل الطرفين، وتقلل من صيغ الخلاف والافتراق.

كان الجسـد الشـيعي هـو الثيمة الأبـرز في حراك التغيـرات المرافقة لانتخابات 2021، وذلك لوجود تشكيلات تشـارك لأول مرة في الانتخابات، فضلاً عـن مخالفـة قواعد على أساسـها يملك الجمهور الشـيعي خيـارات غيـر الأحـزاب التقليديـة الدينية، المحافظين منها والمتغيرين، أو التيار الصدري.

يعـد ائتـلاف النصـر بزعامـة حيـدر العبـادي، وتيار الحكمـة بزعامة عمَّار الحكيم أبـرز الوجوه المنقلبة علـى المحافظيـن، بـل يمكـن متابعـة خطاباتهما بطريقة متوازية ومتشابهة، تكون مخالفة لمنطق المحافظيـن مـن جهة، ومحايـدة للتشـرينيين من جهـة، مع عدم تجاوز السـياقات التي لا تسـتطيع مغادرة الأصـول الدينية، (على الأغلب هم يريدون التحول بالتدريج).

مثَّلـتْ تلـك النقطـة وهـي عـدم مغـادرة بعـض السياقات التي تجعل هناك خيط ارتباط وتشابه مع المحافظين، ووجود تشـرين وخطابها الذي يعارض المرحلة السابقة بكل تجلياتها؛ مثَّلتْ تحدياً يتطلب إيجـاد مخرج من قبل المتغيريـن، فكان المخرج هو انشقاق أفراد من داخله لتكوين أحزاب جديدة تتخلى تماماً عن السـياقات السابقة، وتنتج خطاباً بسياق حديث يتماشـى مع الرؤية الاحتجاجية، وبذلك هو اندمج مع الخطاب التشريني وفي ذات الوقت لم يقطع الخيط المحافظ، وأبرز تلك الأمثلة هو حركة وعـي التي يتزعمها صلاح العرباوي (شـاب أصوله من مدينة الديوانية كان ينتمي إلى منظمة بدر ثم المجلـس الأعلـى وخرج مـع عمَّار الحكيـم في تيار الحكمـة ليكون مدير مكتبه الخـاص، وأحد الصقور الإعلاميـة الجريئة الـذي غذَّى بخطابه الانشـقاق بين محافظي المجلس الأعلى بكبار أسمائهم وبين عمَّار الحكيم) أعلن انشـقاقه عن الحكمة وتأسيس حركـة وعـي في أيلـول 2019، التي تحتـوي على عـدد من الإعلاميِّين والصحفيين والشـباب ينتمي خطابها لتشـرين، ويتوافق خطابها في الغالب مع التيارات التشرينية، لم يحدث أن تكلَّم بعد انشقاقه علـى تياره السـابق، أو ذكره أحدهم بسـوء سـوى تصريحات بسـيطة تبيِّن أنَّه اخطأ بترك الحكمة بعد سؤال من المحاور التلفزيوني[5] .

يحـاول رئيـس الحركة التأكيد على ارتباطه بتشـرين متجاوزاً الإيقاع في تسـاؤل انتمائه السابق وعدم وجوده في تشـرين بالإشـارة إلـى أنَّ الحركة تتبنى خطـاب الاحتجـاج، وأنَّها تضـم أشـخاصاً بارزين في دعم حراك تشرين.

يتبنى مؤسـس الحركة شـعاراً قديماً نحته لنفسـه حينمـا كان فـي المجلـس الأعلـى قبـل انشـقاق تيـار الحكمـة وهـو (الإزاحـة الجيليـة) وبالتدريـج أصبح منسـجماً مع طريقة تيـار الحكمة في تبنيها لقيادات شابة بدل المحاربين القدامى، إلا أنَّه حمل معه الشـعار لحركته الجديدة، مؤكداً بأنَّه ينسـجم مع هذه المرحلة والمرحلة القادمة.

لا هويـة لاسـم (وعـي) سـوى أنَّـه انتمـى لتيار سـابق يدَّعـي أيضـا بأنَّـه يملـك الوعـي لقيـادة المرحلة، وهو غير منسـجم مع الشـعار الذي يكرره مسـؤوله (الإزاحة الجيليـة)، فالإزاحـة الجيلية ربما تكـون موائمة للتشـكيل الشـبابي، إلَّا أنَّه لا يوجد تلازم بين المرحلة العمرية وتشكل الوعي.

يتوافق في العادة خطاب (وعي) مع التشـكيلات التي تأسَّسـت بعد الاحتجاجـات، من ناحية مخالفة الأحزاب التقليدية وتوجهها للحكم، إلَّا أنَّه لا يسـير معهـم في اتجاه واحد، فقرار مقاطعة الانتخابات، والتوجُّـه نحـو إعـادة الاحتجـاج، فإنَّها تنتـج خطاباً سياسـياً أكثـر من كونه خطاباً احتجاجيـاً، إذ إنَّه في

انتمى صلاح العرباوي إلى منظمة بدر ثم المجلس الأعلى وخرج مع عمَّار الحكيم في تيار الحكمة ليكون مدير مكتبه الخاص، وأحد الصقور الإعلامية الجريئة الذي غذَّى بخطابه الانشقاق بين محافظي المجلس الأعلى بكبار أسمائهم وبين عمَّار الحكيم

أعلن انشقاقه عن الحكمة وتأسيس حركة وعي في أيلول 2019، التي تحتوي على عدد من الإعلاميِّين والصحفيين والشباب ينتمي خطابها لتشرين

الوقـت الذي خرج فيه المحتجُّـون لمطالب تتعلق بكشف قتلة المحتجين تطالب الحركة بعد تأييدها الاحتجاج من دون أن تدعوا تشـكيلاتها للمشاركة، إلـى تغييـر نظـام الحكـم إلى نظـام أكثـر ملائمة للديمقراطية العراقية [6].

ولم تكن حركة (وعي) الوحيدة التي مثَّلت الارتباط بيـن التشـكيلات القديمـة والجديـدة، فتشـكيل (اقتدار) الذي كوَّنه وزير الشـباب السابق والقيادي السـابق في تيار الحكمة عبد الحسـين عبطان، هو أيضاً يمثِّل الارتباط بين القديم والجديد، على الرغم من أنَّ الإشـارات كانت أقل من ناحية وجود ارتباط تكتيكـي بينه وبيـن انتمائه القديم، إذ لم يسـتطع التخلـي عن المرحلة السـابقة؛ لأنَّه لا يملك غيرها، فتسمية اقتدار تعني بأنَّه يعتمد على الذخيرة التي يملكها بما أُنْجِزَ أيَّام تسنمه وزارة الشباب والرياضة (2014-2018)، والتذكيـر بتلـك المرحلـة لا يعنـي الرجوع إلى السابق فهو يشير إلى ذاته فقط، وليس إلـى مرحلة بأكملها، ويمكن أن تكـون اقتدار تمثِّل اقتداراً بالتجربة في وقت فشل الجميع، فهي تخلٍ مشـروطٍ، وبذلك تتوسَّـط الحركة في خطابها بين النفي للإنجاز السـابق، والتذكير بأنَّ هناك هامشـاً من القدرة مثلتها مرحلة وزارة الشباب.

ولا يترك بيان تأسـيس (كتلـة اقتدار) (6-1-2021) أشياء مفاجئة غير التي ممكن أن نوازنها بما سبق، فثيمـات البيـان يختزلهـا موضوعـان أولهـا التركيز علـى الشـباب، وهو ما توارد مع الحركات الناشـئة والقديمـة بالخصـوص تيَّاره القديم الـذي دائماً ما كان يركِّـز علـى هـذا الموضوع، ومنهج الوسـطية والاعتـدال، المتوافق تماماً مع منهج تيار الحكمة ووعي [7].

ولا يختلـف منهـج رئيـس تجمُّع اقتدار عـن زعيمه السـابق عمَّـار الحكيـم فـي المفاهيـم الخطابية، وأسـلوب جـذب الجماهيـر، فيؤكـد فـي موقعـه الرسمي بصورة مستمرة عن التعاقدات الأخلاقية بيـن الجمهـور والأحزاب، متـواردا بين مشـروع تيار الحكمـة في العقـد الاجتماعي، فضلاً عـن زياراته المسـتمرة برفقـة مرشـحيه إلـى مضايف شـيوخ العشائر ومحاولة التقرُّب إليهم، فهو أسلوب دأب على ممارسـته السـيد عمَّار الحكيم في أي تحضير لمشروع انتخابي.

وبذلـك فـإنَّ عبـد الحسـين عبطـان لـم يسـتطع تجـاوز المرحلة السـابقة، ولم ينتج خطابـاً خاصاً به، سـوى الاعتمـاد على الصورة الذهنيـة التي كوَّنها بعضهم بنجاحه في وزارة الشباب والرياضة، وبذلك

عبد الحسين عبطان لم يستطع تجاوز المرحلة السابقة، ولم ينتج خطاباً خاصاً به، سوى الاعتماد على الصورة الذهنية التي كوَّنها بعضهم بنجاحه في وزارة الشباب والرياضة، وبذلك فإنَّ تجمعه تجربة ذاتية، لا تستطيع التخلص من المرحلة السابقة حتى وإن استحدثت اسماً جديداً

فـإنَّ تجمعـه تجربـة ذاتيـة، لا تسـتطيع التخلـص مـن المرحلة السـابقة حتى وإن اسـتحدثت اسـماً جديـداً؛ لأنَّه ارتبط في تلـك المرحلة بصورة مبكرة حينمـا كان نائباً في البرلمـان (2010-2014) ونائباً لمحافظ النجف في (2005-2009).

يُعَـدُّ تيار الحكمة وزعيمه عمَّار الحكيم أكثر التيارات السياسـية الشـيعية حركـة، وتفاعلاً مـع التغيرات التي تحدث، فبعد حصـول افتراق بين المحافظين الشـيعة والمتغيرين، كان أول من أعلن الخروج هو رئيـس تيار الحكمة، وأنشـأ تياراً مدنياً من الشـباب يوائم المرحلة المقبلة التي يسـعى أن يكون منها، وأخـذ يقابـل شـرائح مختلفـة ومنظمـات مجتمع مدنـي، لم تكن في متبنيـات المحافظين، ويعرض مفاهيم تنتمي إلى سـياق مخالف لسياق الطائفة والانتماء للجماعة [8].

وبذلـك كان خـروج (عبطـان والعربـاوي) نتيجـةً طبيعيـةً لتوجهـات الجهـة القـادرة علـى الحركـة والتفاعل مع القادم، سـواءً آمنا بحديث امتدادهم معها أم الانقطاع.

قوى الدولة

وفـق ذلـك التقسـيم وإبـرازه فـإنَّ (تيـار الحكمـة وائتلاف النصر)، ينتميان إلى اتجاهٍ واحد (المتغيرون) وبذلـك فإنَّ إعلان تحالفهما معاً لانتخابات 2021، هـو للتأكيد علـى الافتـراق الشـيعي، والاختلاف الكبيـر مـع المحافظين ولكـون هذيـنِ التيارين أبرز أحـزاب السـلطة التـي تنتمـي إلـى مرحلـة 2003، وحاولت أن تتبرأ منها تماشياً مع احتجاجات تشرين، يقابله المحافظون الذي دافعوا عنها بشراسة.

مـارس الطرفـان (الحكمـة، النصـر) مجتمعيـن ولكن بصـورة متفاوتـة عملية (التجديد السـياقي Reconextualization) وتقـوم تلـك العملية بين ممارسات اجتماعية مختلفة، وهو كيفية استحواذ سـياق جديـد علـى عناصـر تنتمـي إلـى ممارسـة اجتماعية أخرى وكيفية دمجها فيه [9].

فاتجـه الحكمة والنصر إلى عملية تجديد السـياق، مبتعدين عن السـياق التقليدي للأحزاب الشيعية، وهـو الارتبـاط بالتاريـخ، والمرجعيـات الدينيـة، واسـتعمال مفاهيم السياق الشـيعي، فكان ذلك بوابـة للتغير، فأطلقنا عليهـم المتغيرين، في قِبال المحافظين، وهم المتمسكون بالسياق القديم.

يعرف كلا الطرفين سواءً أكان المتغيرون أم المحافظون بأنَّ المنافسة الانتخابية الحقيقية داخل الجسد الشيعي، ولم تكن أحزاب تشرين تمثّل منافساً كبيراً لتلك الأحزاب بسبب المدَّة الزمنية القريبة لتشكيلها، وتشتتها بقوائم وتشكيلات مختلفة في الخطاب والتوجه، فبعضها يتجه نحو الأسلوب الليبرالي مثل (البيت الوطني)، على حين يبقى الآخر مراوحاً بين الأسلوب الوطني وانتمائه الديني كحركة (امتداد) ورئيسها علاء الركابي الذي يحرجه انتمائه لقائمة حزب الفضيلة في انتخابات سابقة، ودلالات ذلك قلة ظهوره الإعلامي، وابتعاده عن الصراع الخطابي مع المحافظين.

فضلاً عن الأهداف المتنوعة التي انطلقت منها تلك التشكيلات فهي لم تتفق بعد على الخطوات الأولى لتحقيق أهدافها، وهل ستكون بإكمال الاحتجاجات أو عن طريق المشاركة بالانتخابات؟ إلا أنَّ شباب تشرين يستطيعون لن يُميلوا كفَّة أحد الأطراف على الأخرى .

أغلب التيارات الموجودة في السلطة ستخسر عدداً من مقاعدها نتيجة للإحباط الذي مُنِيَ به الشارع العراقي، وروح التمرُّد التي انتجتها احتجاجات 2019 على الأحزاب في السلطة

ولذلك كان التحالف الجديد (قوى الدولة) يسعى إلى أن يقول بقربه من تشرين عن طريق الإعلان الواضح بفرز نفسه عن المحافظين وإعلان تشكيل (قوى الدولة الوطنية)، وكان إعلان البيان التأسيس يؤكد على ذلك التقابل بإشارته (سنعمل للدولة قِبال اللادولة) [10].

هناك عدد من المعطيات تشير إلى قوة ذلك التحالف وحظوظه القوية مقارنة بما حصلوا عليه متفرقين في الانتخابات الماضية، ويعد ذلك إنجازاً إذا ما أُخِذَ في الحسبان بأنَّ أغلب التيارات الموجودة في السلطة ستخسر عدداً من مقاعدها نتيجة للإحباط الذي مُنِيَ به الشارع العراقي، وروح التمرُّد التي انتجتها احتجاجات 2019 على الأحزاب في السلطة، إلَّا أنَّ ضعف التشكيلات التشيرينية للأسباب التي ذُكِرَت، يقابله البديل الشيعي الذي لم يكتفِ بتغير منهجه في إدارة البلد، بل اتخذ عنواناً مستفزاً لمشاعر الجماهير، ومستفزاً للآخرين، كأنَّما يقول للجمهور يجب أن تقارنوا بين الطرفين، بل ويحدِّد وجه المقارنة بين قوى الدولة وقوى اللادولة، ويبعدهم عن مقارنات أخرى ربما تكون في صالح المحافظين مثل المشاركة في الحرب على داعش وبذل الدماء في سبيل التحرير من الجماعات الإرهابية.

قوى المحافظين

يقابل المتغيرون في الجسد الشيعي المحافظين الذين مثَّلوا الكفَّة الأعلى في انتخابات 2018 فضلاً عن الوجود السياسي والسيطرة على أركان الدولة والتي لا ترتبط كثيراً بالوجود الانتخابي، وأبرز المحافظين وأكثرهم سعياً للحصول على منصب رئيس الحكومة في المرحلة المقبلة، هو رئيس الوزراء الأسبق وأمين عام حزب الدعوة (نوري المالكي) رئيس وزراء العراق(2006-2014)، وزعيم ائتلاف دولة القانون، إذ شارك في انتخابات (2010-2014-2018)، وكان ذلك التكتل يحتلُّ مكانةً متقدمةً في الوسط الشيعي الانتخابي، وإن تناقصت حظوظه في كل دورة انتخابية إلَّا أنَّه ما زال يمثِّل رقماً قوياً في التنافس على السلطة، واطمئنانه لتلك الحظوظ أبعده عن المشاركة مع التشكيلات القريبة، إلَّا أنَّ التحالف دائماً يتكوَّن بعد الانتخابات.

يُعَدُّ حزب الدعوة بوجهه الانتخابي (دولة القانون) من أبرز زعماء المحافظين الشيعة، وقربه من الفصائل المقاومة ودعمهما لبعض جعل منه مرشحهم بصورة متكررة لرئاسة الوزراء، وهم الركن الذي يتكئ عليه للوصول إلى السلطة. وانضمَّ إلى تحالف البناء ذي الوجوه المحافظة بعد انتخابات 2018، وانشق عن حزب الدعوة العضو البارز فيه (حيدر العبادي) ورئيس الوزراء (2014-2018) في انفصال حقيقي بين التوجه المحافظ وبين التوجه المتغير، على الرغم من أنَّ حزب الدعوة من الأحزاب السياسية التي تعيش تنقلاً في الأساليب والأدوات التي تربطها بالجمهور، ابتداءً من مرحلة المعارضة والوجود بعد 2003 واستلام الحكم، إذ شهدت تغيرات عديدة من ناحية استهداف الجمهور والرمزيات المختلفة، فضلاً عن الخطاب، إلَّا أنَّ هناك ارتباطين أوقعتها في شباك البقاء المحافظ أولها القرب من التيارات المحافظة داخل كتلة الفتح، والتي تتعامل مع شخص أمين عام حزب الدعوة كأحد الزعماء المهمين، لا يتوانون زمناً لاختياره رئيساً للوزراء إذا ما سنحت الفرصة، والسبب الآخر هو أنَّ سنوات تلك المرحلة التي أصبحت عنصر افتراق واقتراب (بين المتخلي والمدافع عنها) كانت باسم حزب الدعوة كأعلى سلطة في البلد(2006-2019)، فمن غير المعقول أن يكون الحزب متخلياً عنها، ولو فعلها لأصبح علامة جيدة للسهام التي تعمل على إزاحته من القريب والبعيد، وبذلك توجب عليه أن يعلن وجوده داخل التيار المحافظ ويفتخر بالمرحلة السابقة ويوعد جمهوره بإعادتها، وكان ذلك بإعلان أنَّ اسم دولة القانون باقٍ كتيار سياسي وانتخابي يصلح بنظرهم للدخول إلى المرحلة المقبلة، ولم يدخل مع المقربين منه ككتلة الفتح في تحالف واحد؛ لأنَّ التحالفين يملكون (كارزما) سياسية وأسماء للتعامل مع الجمهور لم يستطع أحدهم التخلي عنها، إلَّا أنَّ المشروعين قريبان ويمثلان كتلة واحدة بعد الانتخابات لا تفترق كثيراً عن انتخابات 2018 إلَّا من ناحية حصد الأصوات، فقد تعلو وقد تنخفض اعتماداً على عدد من المعطيات سنأتي إليها في سياق هذا العمل.

وقبل أن ننتقل إلى تيار آخر من المحافظين هناك مَن كان أقرب إلى دولة القانون وزعيمه، وربما هو من البدائل التي أسَّس لها نوري المالكي، شخصية جنوبية أقلَّهم صخباً وريبة، بقيت تعمل على المحافظة على اسمها ربما من أجل أن يصبح رئيساً للوزراء يوماً ما، وهو (محمَّد شياع السودانيّ)، المنتمي إلى حزب الدعوة تنظيم العراق، ترأس عدداً من الوزارات أولها في حكومة المالكي الثانية(2010-2014) كوزير للمصالحة الوطنية، وثانيها وزارة العمل والشؤون الاجتماعية، 2014-2018، واستلم إدارة وزارة الصناعة والمعادن بعد احتجاجات 2015، إذ كان بديلاً لوزير منسحب ينتمي إلى التيار الصدري.

لم يسجل عليه لا على المستوى الشعبي أو السياسي ملفات فساد، انتشر اسمه على نزاهته وإدارته للملفات التي مسكها، عُرِضَ اسمه أكثر من مرة كرئيس للوزراء، إلَّا أنَّه لم ينلها ربما بسبب الجهة التي عرضته، وكانتِ الفرصة مواتية للدخول في الانتخابات بتشكيل منفرد، ولعل ذلك مفيداً له من نواحٍ عديدة أولها عدم وجود حزبه في الانتخابات (الدعوة تنظيم العراق/ عبد الكريم العنزي) وثانيها استثمار فرصة الحراك ليكون حلقة رابطة بين المحافظين والشباب المحتج، ولذلك كانت قائمته لا تنتمي إلى المرحلة السابقة، باسم يثير التساؤل والغرابة، باسم (الفراتين).

تكمن الغرابة في الاسم؛ لأنَّه لا ينتمي إلى المرحلة السابقة ولا إلى المرحلة القادمة، فهو لا يشبه المتبرئين، ولا يحسب على المدافعين، اسم (الفراتين) لا يحمل وعوداً بالتغيير، سوى أنَّه يعتزُّ بالعراق ومياهه المتمثلة بنهري دجلة والفرات، ربما إبهام الاسم يعود إلى الحرج الذي يقع فيه من ينتمي إلى المحافظين ويحاول أن يتوارد مع منهج المحتجين، فيتخذ خطاباً لا دفاع فيه، ولا

تكمن الغرابة في الاسم؛ لأنَّه لا ينتمي إلى المرحلة السابقة ولا إلى المرحلة القادمة، اسم (الفراتين) لا يحمل وعوداً بالتغيير.
ربما إبهام الاسم يعود إلى الحرج الذي يقع فيه من ينتمي إلى المحافظين ويحاول أن يتوارد مع منهج المحتجين، فيتخذ خطاباً لا دفاع فيه، ولا دعوة لإنقاذ.

دعـوة لإنقاذ، وبذلـك فهو أبقى البـاب على حاله وربما سـيكون مفتوحاً بعد الانتخابات للدخول في كتلة دولة القانون.

(الفتح)

أمَّـا كتلة الفتح فهي الجهة الأهم بين المحافظين وأكثرهـا وضوحـاً خطابيـاً، تحـارب علـى جبهـات متعـددة، ولم تغير خطابها، ربما أي خطاب آخر هو يختلف مع أدواتها ووسائلها وعلاقاتها وجمهورها، وبذلـك فـإنَّ المحافظة على الخطـاب القديم هو الأنسب، تبنت أسوب الدفاع عن المرحلة الماضية، حتـى وإن كان جـزءاً منهـا ولا يمتلك وجـوداً فيها منـذ البدايات، نحو عصائب أهـل الحق وغيرها من التشـكيلات، لكنَّها تعبِّر عن نمـوذج خطابي واحد، يوائم القدرة على مواجهة الاتجاه الآخر.

و بمـا أنَّ هنـاك مَن يسـعى لتكويـن عناصر مائزة، وتكوين تشكيل باسم يبرِّز ذلك الانقسام والتلميح إلـى أنَّـه الطـرف الذي يسـعى إلى تأسـيس دولة بإشـارة إلى تحالـف (قـوى الدولة الوطنيـة)، فإنَّ تحالـف الفتـح يؤكد على ذلك الفـراق بالدفاع عن المرحلة السابقة؛ لأنَّ المتغيرين تخلُّوا عنها.

وما بقاء اسم الفتح إلَّا دلالة على الإصرار في تعزيز المرحلة الماضية وعدم فرزها على أنَّها نكبة يرافق ذلك بقـاء الكتلة المنضوية داخل هذا التحالف من دون انشـطارات وكأنَّما المبدأ يتعـزز بوجود أخطار خارجية، أو أنَّ ما حصل من تغيرات أُريد لها أن تكون ضدنا لنبقى سوية ونثبت العكس.

لا يخفـى بـأنَّ هناك نقاشـات جانبيـة حدثت داخل تحالـف الفتـح فـي رغبـة بعـض اطرافـه الدخـول بقائمـة منفـردة خشـية تراجـع حظـوظ التحالـف الـذي أحـرز 47 مقعداً فـي انتخابـات 2018[11]، إلَّا أنَّ الإعلان الرسمي في (-1أيار2021-) كان بإعلان تسـجيله قائمـة واحدة تضم كتل (بـدر -صادقون- سـند-نصحح)، وعلـى الرغم من إيحاء اسـم الكتلة التي أعلنها المجلس الأعلى الإسـلامي بـ (نصحح) إلَّا أنَّ الوضع الداخلي للمجلس والانشقاقات التي حدثـت كانت مقصـودة بالتصحيح داخليـاً أكثر منه خارجيـاً؛ ليكـون جميع المشـكلين فيهـا معتقدون بأنَّ دعوات التصحيح التي أطلقت بعد الاحتجاجات تحمـل في جزء منها مـآرب مختلفة أبرزها مواجهة وجودهم في السلطة.

تيارات تشرين

هنالك العديد من التيارات التي أعلنت تشكيل تحالفات انتخابية، متخذة من تشرين عنواناً لها (استناداً إلى احتجاجات تشرين 2019)، ومعتمدة على مناصري الاحتجاج كجمهور لها، إلّا أنَّ إحدى المشكلات التي واجهت تلك التشكيلات هو تشتتها وعدم الوصول إلى رؤية موحدة للدخول إلى الانتخابات موحدين، هناك أكثر من ثماني تيارات اجتمعت في بابل (20-4-2021) وهو الأول من نوعه يجمع التيارات التشرينية، وهي كل من (حزب البيت الوطني، تجمع الفاو زاخو- الاتحاد العراقي للعمل والحقوق، حركة نازل آخذ حقي، الديمقراطية والتيار الاجتماعي والديمقراطي، وجبهة تشرين، تيار المد الوطني، وحركة المد الوطني، وحركة امتداد).

كل المناطق الشيعية قد انقسمت بين الاحتجاج وبين مناصري الأحزاب التقليدية، وإذا كان بالإمكان الفرز فإنَّ الانتخابات ستكون أول مصداق لذلك الفرز.

وعلى الرغم من أهمية اجتماع بابل إلّا أنّه لم يستطع أن يربط بين الأطراف المشاركة، فلا الهدف الأعلى بالدخول موحدين بالانتخابات قد تحقق، ولم يُتَفقْ اتفاقاً نهائياً بعد على المشاركة من عدمها.

وعلى الرغم من اعتقاد مناصري الحراك التشريني بأنَّهم حقّقوا نتائج سياسية تتعلق بإعلان موعد الانتخابات المبكرة وتغيير مفوضية الانتخابات وقانونها، إلّا أنَّ هناك أصواتاً داخل التيارات التشرينية ترى بأنّها وقعت في فخ سيطرة الأحزاب التقليدية على صياغة القانون الجديد، فالدوائر الانتخابية توزعت بطريقة لا تتناسب والتوزيع الجغرافي للحركة الاحتجاجية، ولعله واحد من المفاجئات التي تفاجئ بها المعترضون هو تفتيت مناطق نفوذهم وتقطيعها مع مناطق نفوذ الأحزاب التقليدية، ولم يكن الأمر واضحاً بهذه الصورة، حتى أشار أحد المحللين المؤيدين لتشرين بأنَّ المدن وهوامشها لتشرين، والقرى والأرياف للأحزاب التقليدية، فأخذت الأحزاب بالقانون تقتطع أجزاء من المدن وتلحقها بالأطراف، إلّا أنَّ ذلك الكلام لم يكن ملموساً بصورة واقعية؛ لأنَّ المدن لا تخلو من التنظيمات الحزبية والمؤيدين، ولم تكن القرى والأطراف وهي الأكثر فقراً بعيدة عن منطق الاحتجاج.

و الأقرب للواقع هو أنَّ كل المناطق الشيعية قد انقسمت بين الاحتجاج وبين مناصري الأحزاب التقليدية، وإذا كان بالإمكان الفرز فإنَّ الانتخابات ستكون أول مصداق لذلك الفرز.

تيارات تشرين

إذا ما حاولنا أن نقرأ سياقاً للأحزاب التشرينية ونتشارك معها في تفسير خطابها، سواءً أكان مدنياً أو دينياً، فلم يكن هناك سياق لتشرين إلّا السياق الاحتجاجي، والكلام عن الأحزاب في السلطة، ويمكن لملمت تلك الإشارات إلى التوجه المدني (السياقي غير المعلن)، إلّا أنَّه يتطلب مزيداً من الوقت لإنتاج أو مسايرة سياق يعبِّر عن هوية تلك الحركات.

فغير الأحاديث في السياسية وقضايا الانتخابات، لم يلحظ بصورة كبيرة توجه تلك التيارات إلى موقف مجتمعي فصل فيه اجتماعياً بين القوى المدنية والإسلامية،

والفرق هنا هو أنَّ هناك قاعدة لخطاب الأحزاب الإسلامية التقليدية في العراق، متمثلة بالخطاب التاريخي (سقيفة، طف، غيبة)، وامتداد مرجعي

جاءت تسمية «البيت الوطني» بعد دعوة زعيم التيار الصدري السيد مقتدى الصدر إلى الرجوع إلى لملمة البيت الشيعي. أمينه العام حسين الغرابيّ، لم يكتفِ بالتعريف عن نفسه؛ لأنَّه من وجوه الاحتجاج التشريني في الناصرية، بل ذكّر الناس بأنَّه من عائلة عانت من النظام السابق.

متمثلة بخطاب المرجعية الدينية، فضلاً عن سياق حزبي ابتدأ منذ الخمسينيات في القرن الماضي، وبذلك هم يمتلكون سياقات تحتوي على مسلمات في الخطاب، لا تحتاج إلى توضيح للجمهور، وتناص يمكن له الاستعادة إلى أي قصة أو حديث أو قول سابق، على حين لا يملك التشرينيُّون ذلك السياق؛ لعدم وجود ذخيرة خطابية مع الجمهور، فالجمهور يتواصل معهم بصورة دلالية لا سياقية ممَّا يضعهم في حرج التوضيح المتكرر، وفكِّ الالتباس وهذا ما يبعدهم أحياناً عن توسيع الخطاب إلى رؤى اقتصادية واجتماعية عامة [12].

من ذي قار كان حزب البيت الوطني ومنطلق حركته، زاد ذلك من التوجه المدني للحركة (يعود ذلك إلى جرأة ذي قار في الإعلان المدني) بل وإعلان ذلك صراحة، إذ جاءت تسمية البيت الوطني بعد دعوة زعيم التيار الصدري السيد مقتدى الصدر إلى الرجوع إلى لملمة البيت الشيعي.

أمينه العام حسين الغرابيّ من مواليد محافظة ذي قار 1987، محامٍ، وعضو نقابة المحامين العراقيين، وأبرز وجوه ذلك الحزب وأمينه ومتحدثاً باسمه، لم يكتفِ بالتعريف عن نفسه؛ لأنَّه من وجوه الاحتجاج التشريني في الناصرية، بل ذكّر الناس بأنَّه من عائلة عانت من النظام السابق وتعرض للاعتقال مرتين إحداها وهو في عمر سنتين مع عائلته، والده رجل دين كان مطارداً من قبل النظام البعثي [13].

وعلى الرغم من انطلاق ذلك الحزب من محافظة ذي قار ويسعى للتواجد في بغداد والمحافظات الجنوبية إلَّا أنَّه يصرُّ في خطابه بالابتعاد عن الصبغة المذهبية، ولذلك صنع لخطابه سياقات تبتعد عن الطائفة أولها الاسم (البيت الوطني) وشعارها الذي يحتوي على ألوان العلم العراقي (الأسود والأخضر والأحمر) حتى في ترتيبها من الأعلى إلى الأسفل، فضلاً عن إصرار أمينه العام بصورة مستمرة على أنَّه (ليبرالي)، إّ ابتدأ منذ التأسيس يذكِّر جمهوره بأنَّه لا يملك الأموال الكافية للتأسيس والتمويل الإعلاني المموَّل لصفحاتهم، والصفة المائزة للبيت الوطني هو ابتعاده عن المنهج الطائفي، وتوجهه الليبرالي بصورة كبرى، يخالف بذلك المنافس التشريني (امتداد) الذي لا يركز على ليبرالية التوجه، وربما يعود ذلك إلى توجه أمين عام (امتداد) لحزب إسلامي ودخوله معه في قائمة انتخابية سابقة.

اسم امتداد، وقلة الظهور التلفزيوني يدلان على عدم الاستعداد للمواجهة والمقاطعة الحادة مع الأحزاب التقليدية، وهذا الذي جعل بعض المواقع الإعلامية تتوقع خوض حركته الانتخابات مع قوى الدولة (الحكيم-العبادي) إلَّا أنَّه سرعان ما نفى ذلك مؤكداً بأنَّه لا يتحالف مع أحزاب السلطة.

لم تسعفهم الفترة الزمنية القصيرة بالتأسيس أن يكون لهم خطاباً اجتماعياً واقتصادياً، ليُمَيَّز ويُقارن عن طريقه، وكان ذلك ينطبق على حركة (امتداد)، ذات المنشأ الجنوبي في ذي قار، إلَّا أنَّه أُعْلِنَ عنه كأول تيار من الاحتجاجات في مدينة السماوة وبممثلين من المحافظات الوسطى والجنوبية.

لم يكن امتداد أكثر جرأة من التيارات التشرينية الأخرى، ودلالة ذلك تتضح في اختيار الاسم، فهو يخشى من الاتهام بالسعي إلى إزالة الثوابت السابقة، أو حتى المساهمة في تغيير النظام، فامتداد اسم يشابه التيارات التي تنتمي إلى المرحلة الحالية ولا تقطع تماماً مع المرحلة السابقة.

ربما زعيم امتداد (علاء الركابي) يمارس في ذلك لعبة دبلوماسية، في السياسة عادة لا يحبذ الاتجاه المتطرف الذي يتجه إلى مقاطعة الاتجاهات الأخرى، يشبه في ذلك (هيرمز) في الأساطير اليونانية رسول الآلهة، ذو الذكاء المخادع وهو في موقف الوسيط بين الآلهة والبشر، شخصية أسطورية تشبه شخصية السياسي [14].

فاسم امتداد، وقلة الظهور التلفزيوني يدلان على عدم الاستعداد للمواجهة والمقاطعة الحادة مع الأحزاب التقليدية، وهذا الذي جعل بعض المواقع الإعلامية تتوقع خوض حركته الانتخابات مع قوى الدولة (الحكيم-العبادي) إلَّا أنَّه سرعان ما نفى ذلك مؤكداً بأنَّه لا يتحالف مع أحزاب السلطة.

وعلى الرغم من أسبقية تشكيل حركة (امتداد)

يبقى التيار الصدري حالة منعزلة في الوسط الشيعي، محتفظاً بأعلى الأصوات، مميزاً نفسه بأنَّه لا يتبنى خطاباً مغاير للانتماء الصدري ممَّا يبقي جمهوره من دون قضم إلَّا بنسبٍ طفيفة

غيـر أنَّهـا وقعت فـي اضطرابات داخليـة أدَّت إلى انسحاب عدد من أعضائها، بحجة انفراد عدد معين بقراراتهـم، إلَّا أن الـذي أوقعهـم فـي الاضطراب هـو عـدم الوضـوح الخطابـي، فهو مـن جهة يرى بعـض أعضائـه بالتوجـه المدني، غير أنَّـه يضمُّ في طياته شـخصيات تنتمي إلى الجماعات العشـائرية والقرابيـة، فضـلاً عـن أنَّهـا لا تقتصـر علـى الدماء الشابة فقط [15].

كانت حركتا (امتداد والبيت الوطني) هما الأبرز في التشـكيلات التشرينية ووُجِّهَ إليهما تحليلياً؛ لأنَّهما يعبِّـران عـن حالـة التشـكيل الانتخابـي للمحتجين، بتوجهاتـه وتناقضاتـه، فـإذا كان البيـت الوطنـي يعبِّـر عـن القطيعـة مع الأحـزاب الإسـلامية، فإنَّ امتـداد يخشـى من إعـلان ذلك، وما أسـهم ذلك الاختـلاف فـي الابتعاد عـن المنافسـة الحقيقية للأحزاب التقليدية وهو ما كان طرفاً في دفع تلك الحـركات إلى الإعلان عن مقاطعـة الانتخابات من دون التوصـل إلـى بدائـل لتلك المقاطعـة، ليكون جمهـور المحتجين منتظـراً الجهة التي سـيعطيها صوتـه، فبانسـحاب الممثـل الأول تتحـول الحلقة للطـرف الوسـط وهـم (الحكمة-النصـر)، (وعـي-العرباوي)، (الفراتين-محمد شياع السوداني) الذين سـيكونون المسـتفيد الأول من انسحاب الحركات التي تشـكلت بعـد الاحتجـاج، لقربهم مـن التوجه التشـرينية أولاً، وخلو السـاحة المعارضـة للأحزاب التقليدية ثانيا.

الخلاصة

إنَّ الانتخابات المعلن إجرائها 2021 ستكون معبرةً عن الخارطة الجديدة للشارع الشيعي، الذي تميز منذ 2003 بأنَّه (ستاتيك) لا يفرز وجوها جديدة، ولأنَّ ظروف الاحتجاج قسمت ذلك المشهد بصورة واضحة فأصبح هناك أطرافاً سياسيةً تنافس الوجود التقليدي للأحزاب الشيعية التقليدية، بعد أن انقسمت نفسها إلى محافظين ومتغيرين، إذ عزَّز التوجه التشريني المعارض إلى ذلك الانقسام وأصبح أكثر وضوحاً، بين تيار محافظ يدافع عن وجوده ولا يتخلَّى عن المرحلة السابقة، وتيار متغير يتخلَّى عن المرحلة السابقة مستثمراً الظروف للتقرب من المحتجين، منتجاً خطاباً وسطياً بين التقليد والمحاكاة، وبروز تيار ثالث يمثل القطيعة مع التيار التقليدي.

سيكون التيار المتغير منافساً قوياً للمحافظين وسيأكل من أصواتهم الانتخابية، وسيكون مهيأً له الدخول في تحالفات مستقبلية مع التيارات التشرينية.

ليبقى التيار الصدري حالة منعزلة في الوسط الشيعي، محتفظاً بأعلى الأصوات، مميزاً نفسه بأنَّه لا يتبنى خطاباً مغاير للانتماء الصدري ممَّا يبقي جمهوره من دون قضم إلَّا بنسبٍ طفيفة.

الهوامش

(1)خطبة المرجعية ألقاها وكيلها عبد المهدي الكربلائي في كربلاء الموافق(2019/12/20).

(2) بيان التشكيل في السماوة والناصرية وبابل.

(3) عدنان صبيح، الشيعة بعد 2014، مركز الرواق للدراسات، 2020.

(4) يحاول المتغيرون أن يقابلوا الممارسات الخطابية للتشرينيين، سواءً في الشعارات الانتخابية أم تناول عدد من المفاهيم مثل المقارنة بين الدولة واللادولة، والمطالبة بالإشراف الأممي على الانتخابات، والكلام المتكرر عن السلاح خارج نطاق الدولة، يمكن بهذا الخصوص مراجعة خطابات عمار الحكيم وحيدر العبادي وعدنان الزرفي في الحديث عن مفهوم الدولة واللادولة.

(5) بليغ أبو كلل في برنامج رمضاني على قناة الفرات أشار إلى أن العرباوي أخطأ بخروجه من تيار الحكمة. أيار – 2021.

(6) بيان تأسيس تجمع اقتدار وطن المنشور في الموقع الرسمي للتجمع بتاريخ (6 - كانون الثاني، 2021).

(7) دراسة سابقة لنا بعنوان (تيار الحكمة من السياق الشيعي إلى التنظيمات).

(8) نورمان فاركاوف، تحليل الخطاب: التحليل النصي في البحث الاجتماعي، ترجمة طلال وهبة، المنظمة العربية للترجمة، بيروت، 2009، ص397.

(9) بيان تأسيس قوى الدولة الوطنية، نشر في وسائل الإعلام بتاريخ 1-5-2021

(10) بحسب نتائج المفوضية العليا المستقلة لانتخابات 2018.

(11) يمكن مراجعة الحديث عن المسلمات والتناص في كتاب تحليل الخطاب، نورمان فاركلوف، ص(120-130).

(12)وكان ذلك الكلام للرد على اتهام من قبل أحد الموالين للأحزاب التقليدية بأنَّه يستلم تمويلاً من بعثيين يسنكون في إقليم كردستان.

(13) يمكن متابعة تلك المقاربات في كتاب الخطاب الدبلوماسي، كونستانز فيلار، ترجمة قاسم المقداد، منشورات اتحاد الكتاب العرب، دمشق، 2012.

(14) في إعلان تشكيل حركة امتداد كان هناك أزياء عشائرية من ضمن الموجدين، فضلاً عن وجود عدد ليس بالقليل من كبار السن.

راهن الديمقراطية والتعددية في ظل قانون الانتخابات

بين مقبوليّة النص وإشكاليّة التطبيق ضمن متغيّر حراك تشرين

د. أمجد حامد الهذال

باحث في الشأن السياسي

المقدمة

تتفق غالبية الأدبيات السياسيّة أن وجود الأحزاب السياسيّة أساس مهم من أُسس نجاح الديمقراطية وديمومتها، وتُمثل العامل المهم للتداول السلمي للسلطة، فلا معنى للحديث عن الديمقراطية والتداول السلمي للسلطة بلا تعددية حزبية، ولا معنى أيضاً لوجود تعدد حزبي بلا ديمقراطية تحتضن الأحزاب المتعددة والمتنوِّعة سياسيّاً وإيديولوجياً وفكريّاً.

كما أن عمليّة تنظيم عمل الأحزاب السياسيّة في النظام السياسي تحتاج إلى قواعد قانونيّة منظمة لضبط حركة الحزب السياسي بما ينسجم مع العمل السياسي في ظل النظام الديمقراطي. وتُطلق على هذه القواعد (قانون الأحزاب) الذي يقع على عاتقه وضع القواعد الأساسيّة لتأسيس الحزب والعضويّة فيه وطرق تمويله وصولاً إلى حلّه أو تجميده.

بعد اجتياح الكويت واندلاع الانتفاضة الشعبانية، ونتيجة للضغط الذي مورس على نظام البعث، شرّع الحزب قانوناً للأحزاب السياسية وهو (قانون الأحزاب السياسية رقم (30) لسنة 1991 الذي بقيّ حبراً على ورق بسبب عدم إيمان الحزب بقواعد اللعبة الديمقراطية.

ستُناقش هذه الورقة أهمية وأبعاد قانون الأحزاب السياسيّة العراقي (الحالي) في تعزيز الديمقراطية والتعددية السياسية بعد عام 2003؛ وستتناول الواقع العملي لتطبيق نصوص القانون، وكيف انعكس هذا الأخير على حراك تشرين، ونشوء الأحزاب والتنظيمات السياسية التي خرجت من رحِم احتجاجات تشرين، وقبل ذلك من الضرورة بمكان تفحّص السجل التاريخي للتعددية الحزبية وقوانينها منذ نشوء الدولة العراقية وبشكل موجز.

نُبذة عن قوانين الأحزاب والتعددية الحزبية في العراق

شَهِد العراق تجارب لتعدد حزبي متواضع منذ تأسيس الدولة العراقية عام 1921 حتى عام 2003، إذ لم ترتقِ هذه التجارب لمستوى من التطوّر يكون مؤهلاً في بناء تجربة حزبيّة صحيحة بسبب الكثير من العوامل الداخلية والخارجية. فمراجعة سريعة لشريط التاريخ نجد أن الحكومة برئاسة توفيق السويدي عام 1946 سمحت لعدد من الأحزاب السياسية بالعمل بشكل علني، فقد سُمِحَ لخمسة أحزاب بالعمل السياسي، أربعة منها على ملاك المعارضة، وإلغاء الرقابة على الصحف. ولكن بضغط من البلاط الملكي قدّمت الوزارة استقالتها بعد (100) مائة يوم من تأليفها، وجاءت حكومة أرشد العمري التي سارعت بإلغاء الأحزاب. استمر هذا الوضع حتى قيام ثورة 14 تموز عام 1958، إذ اصدرت حكومة عبد الكريم قاسم بعد سنتين من قيام الثورة قانوناً للجمعيات والنقابات المهنيّة، وبالفعل ظهرت إلى الوجود العديد من المنظمات والنقابات، كما سُمِح لثلاثة أحزاب بالعمل العلني، إلا أنها لم تُمارس دوراً حقيقياً في المشهد السياسي العراقي وبقيت الأحزاب الفاعلة في الساحة السياسية (آنذاك) كالحزب الشيوعي وحزب البعث العربي الاشتراكي والأحزاب القوميّة تُمارس العمل سريّاً.

بعد انقلاب شباط عام 1963 أُلغيت جميع مظاهر الديمقراطية ومنها الحياة الحزبية ولم يُسمح بالنشاط السياسي سوى للحزب الحاكم. وبعد اجتياح الكويت واندلاع الانتفاضة الشعبانية، ونتيجة للضغط الذي مورس على نظام البعث، شرّع الحزب قانوناً للأحزاب السياسية وهو (قانون الأحزاب السياسية رقم (30) لسنة 1991 الذي بقيَّ حبراً على ورق بسبب عدم إيمان الحزب بقواعد اللعبة الديمقراطية، واستمرت حالة الاستبداد السياسي حتى سقوط النظام البعثي واحتلال العراق عام 2003.

شهد انتقالة فريدة في تاريخه السياسي المعاصر بعد العام 2003، تحوّل العراق من نظام استبدادي إلى نظام ديمقراطي يلتزم بفلسفة التداول السلمي للسلطة ويطوي صفحة الانقلابات والثورات

شـهد العـراق انتقالة فريدة في تاريخه السياسـي المعاصـر بعـد عـام 2003، إذ تحـوّل مـن النظـام الاسـتبدادي إلـى النظـام الديمقراطـي يلتـزم بفلسفة التداول السلمي للسلطة ويطوي صفحة الانقلابات والثورات التي شهدها البلد منذ تأسيس الدولـة العراقيـة. وبهـذا بـدأ صفحـة جديـدة من الحيـاة الحزبيّـة في ظل نظـام ديمقراطي تعددي يسمح للجميع بالمشـاركة السياسية، وكان الأمل أن يشـهد العراق تجربة ديمقراطية رائدة ويُحتذى بهـا في المنطقة إلا أنها تعثّرت بسـبب جُملة من العوامل الداخلية والخارجية.

ومـن أجـل تقنين حالـة التعدديـة الحزبيّـة أصدرت سـلطة الائتـلاف المؤقتـة الأمـر التشـريعي رقم (97) لسـنة 2004، تحـت عنـوان (قانـون الأحزاب والهيئـات السياسـية). بعـد ذلـك صـدر الدسـتور الدائم عام 2005 وجـاء في المادة (39) بخصوص تأسيس الأحزاب ما نصه:

أولا: حرية تأسـيس الأحزاب السياسية أو الانضمام

إليها مكفول وينظم ذلك بقانون.
إلا أن تنظيم هذه المادة بقانون تأخر ما يَقرُب من عشرِ سنوات، إذ صدر (قانون الأحزاب السياسية) رقم (36) لسنة 2015 وبهذا بدأت مرحلة جديدة من الحياة الحزبية في العراق.

مؤشرات تعزيز الديمقراطية والتعددية في قانون الاحزاب السياسية

يكاد يتفق خبراء القانون والسياسة أن قانون الأحزاب السياسية الحالي لا يتصف بالمثالية، ولكنهم لا يختلفون كثيراً في أنه (أي القانون) يُعدُّ نقلة نوعية مقارنة بقوانين تأسيس الأحزاب السابقة، وانسجامه الكبير مع مبادئ الدستوري التي تدعو إلى الديمقراطية والتعددية السياسية والحريات العامّة ومبدأ المواطنة.
صحيح أن هذا القانون (كما غيره من القوانين) يعتريه بعض نقاط الضعف، والإشكالات التي شُخِصت في العديد من الدراسات والأبحاث إلا أن دراسة القانون بصورة معمّقة تكشف أن مزاياه أكثر من عيوبه خصوصا إذا ما وضعنا مسألة تطبيقه بصورة تفصيلية جانباً.
ويُمكن أن نلحظ ما يحتويه القانون من مؤشرات لتعزيز الديمقراطية من خلال النقاط الآتية:
1. حريّة تأسيس الأحزاب: من أهم مبادئ الديمقراطية التي تبانت عليها الأنظمة الديمقراطية في العالم هو الحرية الكاملة في تأسيس الحزب على أن تكون منسجمة مع مبادئ الدستور والقوانين النافذة، وهذا ما نصّت عليه المادة (4) من القانون: «للمواطنين رجالاً ونساءً حق المشاركة في تأسيس حزب سياسي أو الانتماء إليه أو الانسحاب منه». وهذا ينسجم كليّا مع المادة (39) أولاً من الدستور التي نصّت على: «حرية تأسيس الجمعيات والأحزاب السياسية أو الانضمام اليها مكفولة ويُنَظم ذلك بقانون.»وهذه الفلسفة الجديدة تُلغي المنهجية التي كانت يتبعها حزب البعث في إجبار الناس على الانضمام للحزب عنوةً، كما أن هذه المادة لا تضع قيداً فيمن يُريد تأسيس حزب بغض النظر عن الفكر الذي يحمله؛ باستثناء ما نصّت عليه المادة (5) ثانياً: "لا يجوز تأسيس الحزب على أساس العنصرية أو الإرهاب أو التكفير أو التعصّب الطائفي أو العرقي أو القومي" وأضافت الفقرة (ثالثا) قيداً آخر إذ نصّت: "يُمنع تأسيس الحزب الذي يتبنى أو يُروج لفكر أو منهج حزب البعث المنحل". من غير هذه القيود فإن تأسيس الأحزاب متاح للجميع دون النظر في دين أو طائفة أو قوميّة الجهة التي تنوي تأسيس الحزب.

يتفق خبراء القانون والسياسة أن قانون الأحزاب السياسية الحالي لا يتصف بالمثالية، ولكنهم لا يختلفون كثيراً في أنه (أي القانون) يُعدُّ نقلة نوعية مقارنة بقوانين تأسيس الأحزاب السابقة

2. الانتقال السلمي للسلطة: أحد أهم المبادئ السياسية التي يتميّز بها النظام السياسي الحالي (رغم جميع الإشكالات) هو الانتقال السلمي للسلطة عبر الوسائل والآليات الديمقراطية، وهذا ما كفلته المادة (6) من الدستور التي نصّت: «يتم تداول السلطة سلمياً عبر الوسائل الديمقراطية المنصوص عليها في هذا الدستور». كما أن من المبادئ الأساسية التي نص عليها قانون الأحزاب هو ضرورة التزام الحزب بمبدأ التداول السلمي للسلطة، وهذا ما نصّت عليه المادة (24) ثانياً بأن الحزب وأعضائه يلتزمون بـ»مبدأ التعددية السياسية ومبدأ التداول السلمي للسلطة». وهذه المادة تقف حائلا أما الأحزاب التي تتبنى الأيديولوجية الثورية والانقلابية، كما أن التطبيق

الصارم لهذه المادة سيمنع أي حزب أو تنظيم سياسي لا يتبنى في مبادئه الحزبية الأساسية مبدأ التداول السلمي للسلطة والالتزام بالقواعد الديمقراطية المعتمدة.

3. حظر الأنشطة العسكرية للأحزاب: إن احتكار ممارسة العنف المنظم هو سمة بارزة للدولة الديمقراطية، إذ أن تعدد مصادر من يُمارس العنف إلى جانب سلطة الدولة الشرعيّة سيُهدد أسس الديمقراطية ودعائمها، بل إن فيلسوفا وعالم اجتماع ألماني مثل (ماكس فيبر) عرّف الدولة من خلال احتكارها لممارسة العنف إذ يقول: إن الدولة العصرية تُعرّف سوسيولوجياً من خلال الوسيلة الخاصة بها والمتمثلة في العنف المادي. ومعنى هذا هو أن اساس الدولة هو العنف، لإنها تمثل مصدراً له. وفي حال غياب ممارسته، فإن الدولة تضعُف وتحل محلها كيانات موازية للدولة وتنافسها في ممارسة العنف.

من هذا المنطلق حظر الدستور العراقي في المادة (9) أولا – ب « تكوين ميليشيات عسكرية خارج اطار القوات المسلحة" .ليكون منسجماً مع تطبيق مبادئ الديمقراطية، وضرورة تساوي الفرص والإمكانات بين الأحزاب السياسية، وعاد قانون الاحزاب ليعضّد ما أكد عليه الدستور، إذ نصت المادة (8) ثالثاً أنه: يشترط لتأسيس أي حزب "أن لا يكون تأسيس الحزب وعمله متخذاً شكل التنظيمات العسكرية أو شبه العسكرية، كما لا يجوز الارتباط بأية قوة مسلحة". ليس هذا فحسب بل أن المادة (32) أولا 1 من القانون قد فصّلت في إمكانيّة حلّ الحزب السياسي بقرار من محكمة الموضوع بناءً على طلب مسبب يقدم من دائرة الأحزاب في الحالات التي لها ارتباط بأنشطة عسكرية وقد ذكرها القانون بالنقاط الآتية:

ج- قيامه (أي الحزب) بنشاط ذا طابع عسكري أو شبه عسكري.

د- استخدام العنف في ممارسة نشاطه السياسي.

هـ- امتلاك أو حيازة أو خزن الأسلحة الحربية أو النارية أو المواد القابلة للانفجار أو المفرقعة في مقره الرئيسي أو أحد مقار فروعه أو أي محل آخر خلافاً للقانون.

و- قيامه بأي نشاط يهدد أمن الدولة، أو وحدة أراضيها، أو سيادتها، أو استقلالها.

4. تعزيز الديمقراطية الداخلية للحزب: إن ضمان ديمومة الديمقراطية وتنميتها يعتمد على وجود ديمقراطيين يحرصون على تطبيقها، إن الإيمان بالمبادئ الديمقراطية يحتاج إلى تنشئة سياسية واجتماعية مدروسة، وتبدأ من العائلة والمدرسة والجامعة ومن ثم الحزب، بعدها يمكن الحديث عن تطبيق سليم للديمقراطية في النظام السياسي. وحسناً فعل المشرع العراقي حين ركّز على ضرورة ممارسة الديمقراطية داخل الحزب نفسه، وجاء ذلك في المادة (6) من القانون إذ نصّت على انه «يعتمد الحزب السياسي الآليات الديمقراطية لاختيار القيادات الحزبية» وهذه المادة كفيلة (فيما إذا طُبِقت) أن تضع حداً لـ»شخصنة» الأحزاب السياسية التي تعتمد على رموز داخل الحزب وليس على العمل المؤسساتي وديمومته، وهناك نماذج عديدة تُشير إلى أنه ما أن يرحل أو يموت زعيم الحزب حتى نشهد تفكك الحزب وتشظيه، وهذا راجع إلى عدم اعتماد الأسس الديمقراطية والانتخابات الدورية داخل الحزب.

أعتقد أن هذه أبرز المؤشرات التي تضمنها قانون الأحزاب لتعزيز قيم الديمقراطية والتعددية السياسية، ويمكن عد هذا القانون واحد من أهم القوانين التي تم تشريعها بعد عام 2003 وإذا ما كانت هناك إرادة حقيقية لتطبيق نصوص القانون فإن النظام السياسي سيسير بالطريق الصحيح، وعلى الرغم من الكثير من الملاحظات التي تعتري القوانين بالمجمل، إلا أن العقبة الحقيقية هو إشكالية تطبيق بعض أو الكثير من نصوص هذه القوانين بسبب الأوضاع الداخلية والخارجية المُعقّدة التي مر بها البلد وسنناقش هذه الإشكالية في المحور الآتي.

حراك تشرين وقانون الاحزاب وإشكالية التطبيق

كان العراق في شـهر تشـرين من عـام 2019 على موعد مع تظاهرات عارمة عمّت محافظات الوسط والجنوب، ورغم اختـلاف التعاطي والتقييم لحركة الاحتجاجـات مدافعاً أو منتقـداً أو متحفظاً، إلا أن السمة الواضحة لمخرجات هذا الاحتجاج هو إحداث هزة سياسـية داخل النظام، فحدثـت «إصلاحات» واضحـة فـي حكومة عـادل عبد المهـدي وأجبرت الأخيرة على الاسـتقالة لأول مـرة منذ عام 2003 بضغط الشارع وبطلب (غير مباشر) من قبل مرجعية السيد السيستاني، وتم التصويت على قانون جديد للانتخابات يختلف عن جميع القوانين السابقة، كما تم إقـرار قانون جديد للمفوضيّـة العليا للانتخابات استبدل آلية اختيار مجلس المفوضين وفرض إقالة المدراء العامون ورؤسـاء الأقسـام والشعب. وما زالـت آثار هذا الحـراك باقية لهـذه اللحظة وينتظر العراقيون انتخابات مُبكرة في العاشـر من تشـرين عام 2021.

أفـرز حـراك تشـرين عـن تأسـيس بعـض الاحـزاب والتنظيمـات السياسـية، يدعي مؤسسـوها إنهم يمثلون حراك تشـرين وكانوا فاعلين فيه، والهدف من هذا التأسـيس هو الانتقال من العمل الشعبي عبر التظاهرات إلى العمل السياسـي داخل النظام السياسـي نفسـه، مبرريـن ذلـك هو توفيـر البديل السياسي عن القوى السياسية التقليدية ودفع ما يربـو مـن 80 بالمائة مـن الناخبين الـذي لم عزفوا عـن المشـاركة فـي الانتخابـات السـابقة لـلإدلاء بأصواتهم للبديل القادم.

ونتيجة لسهولة إجراءات تسجيل الأحزاب السياسية فـي قانـون الاحزاب رقـم (36) لسـنة 2015 فقد تأسسـت أحزاب عديـدة تدعي تمثيلهـا لتظاهرات تشرين، وقررت مبدئياً الاشتراك بالانتخابات، إلا أن هذه الأحزاب تراجعت عن قرارها فيما بعد وعلى أثر اغتيال الناشـط من كربلاء إيهـاب الوزني في 9 آيار من هذا العام وذهبت إلى خيار مقاطعة الانتخابات وانتهى (مؤتمـر كربلاء) الذي عقدته هذه الأحزاب

تأسست أحزاب عديدة تدعي تمثيلها لتظاهرات تشرين، وقررت مبدئياً الاشتراك بالانتخابات، إلا أن هذه الأحزاب تراجعت عن قرارها فيما بعد، وعلى أثر اغتيال الناشط من كربلاء إيهاب الوزني في 9 آيار من هذا العام وذهبت إلى خيار مقاطعة الانتخابات

بالخـروج بمظاهرة يوم 25 آيار للمطالبة بالكشـف عن قتلة المتظاهرين.

وقـد بـرر قيـادات هـذه الأحـزاب «التشـرينية» مقاطعتهـا للانتخابـات بسـبب موجـة الاغتيالات التـي طالـت الناشـطين وسـبب ذلك هو السـلاح «المنفلـت» خـارج إطـار الدولـة، وعـدم الكشـف عـن قتلة المتظاهرين، وغياب إشـراف أممي على الانتخابـات للخروج بانتخابات نزيهة وحرة فضلا عن وجود مال سياسـي فاسـد، كما أن البعض رجح أن مقاطعة الانتخابـات من قبل الأحزاب الجديدة هو حداثـة تجربتهـا وتخوّفهـا من عـدم الحصول على المقاعـد الكافيـة في الانتخابات. ورغـم أن غالبية هذه الأحزاب قررت عدم المشاركة في الانتخابات، إلا أن بعـض الأحـزاب اختلفـت مـع المقاطعيـن وقـررت المشـاركة وذكـرت أن نهـج الفائزيـن في الانتخابات ممن ينتمون لتشـرين سـيكون معارضة داخل قبّة مجلس النواب.

إن المبـررات التي يطرحها «التشـرينيون» لا يمكن التغاضـي عنهـا أو إهمالهـا فهي مبـررات واقعية وحقيقية وقد تضمّنها قانون الأحزاب، وقد أسلفنا كيـف عالج القانون هـذه القضايا بشـكل تفصيلي ودقيق إلا أن الإشـكالية في تطبيق نصوص هذه القانون.

برر قيادات الأحزاب «التشرينية» مقاطعتها للانتخابات بسبب موجة الاغتيالات التي طالت الناشطين وسبب ذلك هو السلاح «المنفلت» خارج إطار الدولة، وعدم الكشف عن قتلة المتظاهرين

فعلى الرغم من أن الدستور وقانون الأحزاب قد حظرا على الأحزاب تشكيل «مليشيات خارج إطار الدولة» والاشتراك بأنشطة عسكرية، بل إن القانون أعطى لدائرة الأحزاب صلاحية رفع توصية لمحكمة الموضوع لحل الحزب فيما إذا اشترك بأنشطة عسكرية. إلا أن تطبيق هذه المواد كان غائباً منذ إقرار القانون عام 2015 حتى يومنا هذا وذلك بسبب تعقيدات المشهد الداخلي والخارجي، ونجد أن الكثير من الأحزاب والقوى السياسية تمتلك سلاحاً خارج إطار الدولة، الأمر الذي أدى بأحزاب تشرين لاتخاذه ذريعة لمقاطعة الانتخابات بداعي التخوف من استخدام السلاح لأهداف سياسية وانتخابية.

المحك الحقيقي لأي قانون هو القدرة على تطبيق نصوصه، إذا لا فائدة من هذه النصوص الرصينة بدون تطبيق حقيقي لها.

كما أن التمويل هو إشكالية أخرى لدى الأحزاب التشرينية، فيعتقد هؤلاء أن الأموال الطائلة لدى غالبية الأحزاب هو مال سياسي جاء نتيجة الاستحواذ على وزارات الدولة منذ عام 2003، وبالرغم من أن قانون الأحزاب قد عالج بشكل تفصيلي مسألة التمويل إلا أن المؤسسة المعنية بتطبيقه لم تكُن قادرة على تطبيقه على الأحزاب الكبيرة، ويعود السبب في ذلك إلى قوة هذه الأحزاب وهيمنتها على مفاصل الدولة ومناصبها. وبالنتيجة من المستبعد من دائرة بهذا الحجم أن تكون قادرة على تطبيق جميع نصوص هذا القانون على المدى المنظور.

الخلاصة:

يجب أن نُثبت حقيقة واحدة في نهاية هذه الورقة مفادها: وجود فجوة واسعة بين نصوص قانون الأحزاب السياسية رقم (36) لسنة 2015 وبين تطبيق هذه النصوص على أرض الواقع.

إذ أن الفاحص لهذه النصوص يجد القانون يمثل انتقالة نوعية مقارنة بقوانين الأحزاب السابقة، بل إن هذا القانون يفوق نظرائه من قوانين دول المنطقة، لكن المحك الحقيقي لأي قانون هو القدرة على تطبيق نصوصه، إذا لا فائدة من هذه النصوص الرصينة بدون تطبيق حقيقي لها، واعتقد أن القانون لو تم تطبيقه بصورته المُثلى فإنه سيُعيد الثقة بالعملية الانتخابية وسيعزز النظام السياسي شرعيةً داخلية وسمعةً دولية، وسيتم ضخ دماء جديدة إلى العملية السياسية، وسيكون الناخب العراق أمام قوى عديدة إحداها تُمثِّل القوى التقليدية (ولها جمهورها) والأخرى تُمثِّل القوى الناشئة (ولها جمهورها أيضاً).

لكن جميع المؤشرات تدعم فرضية أن قانون الأحزاب (والقوانين الأخرى) ستكون غالبية نصوصها حبراً على ورق وذلك بسبب عدم وجود إرادة داخلية لتطبيق هذه النصوص لأنها ستُلحق الضرر بالأحزاب التقليدية وستُجردها من عاملين مهمين لقوة ونفوذ هذه الأحزاب وهما (المال والسلاح) كما أن الإرادة الخارجية ما زالت مُنتفعة من الوضع الراهن وسوف لن تسمح بتغيير قواعد اللعبة التي تأسست بعد عام 2003، إلا إذا أدركت أن هذه العملية ستُلحق الضرر بها وبمصالحها.

Obr
share the road

الطريق يحلى برفقتنا

ويه تكسي أوبر مشاويرك أسهل وأأمن

يمكنك الطلب الأن

عبر التطبيق أو من خلال الرقم

6188

GET IT ON Google Play

Download on the App Store

@taxiobr @obr.taxi

مقالات

إدخال الهامش في المتن

(تشرين) واعادة الاعتبار للعمل السياسي

حارث رسمي الهيتي

الحالة الحزبية الجديدة في كربلاء بعد مرحلة الاحتجاجات

محمد علاء الصافي

قراءة في قرار مجلس النواب بحل نفسه

أ. د نبيل مهدي الذبحاوي

من الصالونات إلى الشوارع ثمّ الانتخابات..

أحزاب تشرين فصل جديد في تاريخ الأحزاب العراقية

علي عبد الخالق

إدخال الهامش في المتن

(تشرين) واعادة الاعتبار للعمل السياسي

حارث رسمي الهيتي

من الممكن اعتبار تشرين بمختلف توصيفاتها (احتجاجات-انتفاضة-ثورة) هي المرحلة الأبرز في الحركة الاجتماعية الاحتجاجية في العراق بعد سقوط نظام صدام حسين، أهميتها هذه المرة تكمن في دوافعها التي غابت عنها التوجيهات الحزبية، أو الخلفيات الايديولوجية المحرّكة،

واكتفت في بدايتها على مجموعة من الناس تختلف فئاتهم العمرية وخلفياتهم السياسية وانحداراتهم الطبقية ويتفقون على نقطة واحدة تقريباً أو يجمعون عليها الا وهي محاولة احداث تغيير في واقع لم يعد مرضياً بالنسبة لهم. ليبدو بعد وقت قصير ان هذه الرغبة في التغيير لا تقتصر على من كان في ساحات التظاهر وحدها بل يشترك معهم نسبة كبيرة من المجتمع، حيث انها لم تعد تظاهرة (عاطلين عن العمل) أو (خريجين يبحثون عن تعيين) بل مجتمع يبحث عن أخذ دوره في المشاركة في الفضاء العام. هذا المجتمع الذي بقى طيلة سبعة عشر عاماً من عمر هذا النظام السياسي الجديد لا يشكّل في النص الا هامشه، حتى لاحت تشرين وبدت وكأنها تريد إدخال الهامش في المتن أو قلب النص بالكامل. وهي حدثاً وإن اختلفنا حول مدخلاته الكثيرة ومخرجاته الا ان الأخيرة ما زالت فعالة وديناميكية وقادرة على فعل المفاجئة كما تشرين في بعض نقاطها ومنها إن الحكومة العراقية وسائر النظام السياسي في عراق ما بعد 2003 انتبه مجبراً الى

ان العراق لم يزل يحتفظ بشعبٍ من الممكن أن يقول كلمته العالية متى شاء. وبعيداً عن كل الأشياء التي من الممكن اعتبارها مخرجات هذا الحراك الاحتجاجي الواسع والمتطوّر، كان التفكير بضرورة انشاء أطر مختلفة لهذا الفعل الاحتجاجي هو الأهم حسب اعتقادي، أطر سياسية تمارس العمل السياسي/الحزبي من أجل أن تتمكن من الدخول الى العملية السياسية محاولة بذلك احداث تغيير من داخلها وبقوانينها، ولا مجال للحديث هنا عن مدى ما تحقق أو قد يتحقق، الا انها الخطوة الصحيحة والسليمة إن انتبهت السلطة في العراق الى أهمية ذلك واقتنعوا بضرورة «فتح المجال السياسي» كي لا نصل الى مرحلة انغلاقه وهي المرحلة الاخطر في حياة النظم السياسية.

منذ وقت غير قصير تجري عمليات «شيطنة» مقصودة للعمل السياسي والحزبي في العراق، نعلم إن لهذا أسبابه التي لا مجال للخوض بتفاصيلها هنا، لكن هذا النظام المحاصصاتي/التقاسمي بين الاحزاب يعد واحد من أهم أسبابها، وهذا ما جعلنا نسمع أيام الاحتجاجات العراقية شعارات تندد بالاحزاب السياسية كل الاحزاب، وهذا الاخير يمثل خطراً ، علينا أن نقف بوجهه دائماً، حيث انه شعار غير واقعي ويحمل في طياته كثير من العبث. على اعتبار إن الاحزاب السياسية واحدة من أهم القاطرات نحو الجو الديمقراطي الحقيقي والسليم.

في الحزب السياسي والحاجة له:

في الكلاسيكيات عموماً وحتى الدراسات الحديثة توجد العديد من التعريفات للأحزاب السياسية وطريقة تكوينها ونشوئها ووظائفها، لكن أغلبها يتفق على الخطوط العريضة التي من الممكن اعتبارها مجتمعةً تعريفاً للحزب السياسي، والحزب السياسي يعني تجمع للمواطنين المؤمنين ببعض الافكار السياسية ويعملون جهدهم في سبيل انتصارها او تحقيقها، يحاولون حشد أكبر عدد من المواطنين الآخرين للايمان بهذه الافكار ويسعون معاً من اجل الوصول الى السلطة لتحقيقها وادخالها حيز التنفيذ على أرض الواقع، أو تعمل على التأثير على أصحاب القرار لتبنيها. وتجمّع المواطنين هذا هو تجمّع على أساس المصالح أولاً، ووظائف الاحزاب السياسية عموماً انها تعكس البناء الاجتماعي في الدولة لذلك يتحتم عليها أن تعمل على تحويل المطالبات الخاصة بجماعة من الجماعات الى مطالبات سياسية منظمة وتقديمها الى الحكومة اضافة الى انها تعمل وإن بصورة غير مباشرة على اضفاء نوع من الاستقرار المجتمعي طالما استطاعت تقديم مطالب الجماعات دون اضطرارهم الى فرضها باستخدام العنف[1] ولا تنتهي عند هذا الحد بل اعتبرها روبرت أ. دال ثاني نقطة من نقاطه الخمس التي يعتقد انها نقاط ما أن توفرت حتى يتوفر نظام حكم متعدد ومستقر ويصل الى درجة من الممكن اعتباره نظاماً ديمقراطياً[2]

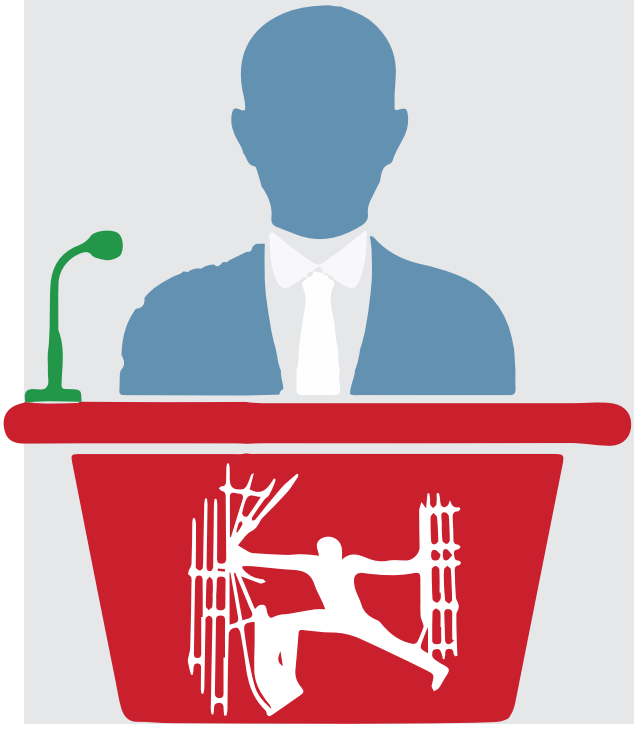

ماذا حدث بعد تشرين؟

توصّل المحتجـون -أو أغلبهم- الى حقيقة مهمة جـداً، وأزعـم انهـا تطـرح لأول مـرة، وهـي فكرة ملخصهـا إن على هؤلاء المحتجين التفكير الجدي هـذه المـرة بضرورة ايجـاد ممثل سياسـي لهذه الحركـة، صـوت نابـع مـن اتفـاق بيـن المحتجيـن أنفسـهم من الممكن اعتباره بشكل من الاشكال صـوت يمثلهم، على ان هناك اتفاق مبدئي فيما بينهـم جميعـاً مفـاده إن ليس بمقـدور أي حزب أو حركة ناشـئة أن تختزل تشـرين فيها. ولا تدّعي أي منهـا انهـا الناطـق الرسـمي أو الوحيد. ومن الممكـن أن تفضـي هذه الحركـة الاحتجاجية الى أكثر من معادل سياسي.

هذا الاسـتنتاج الذي توصل له ما يمكن أن نطلق عليهم أسـم «التشـرينيون» نابع من خيبة الأمل التـي صفعتهـم يـوم علقـوا آمالهم سـابقاً على وعـود كان قد قطعها هـذا الجانب من الحكومة أو ذاك، وآخرهـا وأعتقـد انهـا اقواهـا تلـك التي وجهـت لهـم ابـان احتجاجـات العـام 2015 بعـد تجربـة «سـائرون» هـذا التحالـف الانتخابـي بين الضدين الايديولوجيين (حزب استقامة الذي يمثل الجناح السياسي للتيار الصدري والحزب الشيوعي العراقي) هذا التحالف الذي كثيراً ما طُرح باعتباره ممثلاً لحركة الاحتجاج تلك وشـارك في انتخابات العـام 2018 ولم يتمكن لاحقاً من تقديم أي من الوعود التي كان قـد تحدث بها قبيل الانتخابات. أو تلـك التي كان ينتظرها مـن وثق به، والحديث هنـا عن جمهور صوّت لـه من غير القاعدة الحزبية للطرفين.

تُنشأ محكمة تسمّى المحكمة الاتحادية العليا يكون مقرّها في بغداد تمارس مهامّها بشكلٍ مستقلٍّ لا سلطان عليها لغير القانون .. تتكوّن من رئيسٍ وثمانية أعضاء، يجري تعيينهم من قبل مجلس الرئاسة، بناءً على ترشيحٍ من مجلس القضاء الأعلى، بالتشاورٍ مع المجالس القضائية للأقاليم

وهنـا كان لزامـاً علـى المحتجيـن هـذه المـرة أن يتركـوا تعليـق آمالهـم مـن جديد على احـزاب أو حـركات او تجمعـات أخـرى، والتفكير هـذه المرة بالبديـل الذي يصنعوه هم ويكونـوا في صدارته، يشـاركهم فـي ذلـك كل اولئـك الذيـن غابـت ثقتهم بممثليهم السياسـيين أو ما يطلق عليهم «ممثلي المكونات وزعمائها».

مـا حدث بعد تشـرين هو مـا يسـميه الآن تورين ولادة أو نمو الذات الفاعلة التي تتشـكل وسـط ارادة الافـلات من القوى والانظمة والسـلطات التي تمنعهم من أن يكونوا ذواتهم، أنظمة تعمل على تحويلهم الى مجرد مكوّن للنظام السياسي فقـط [3] دون الالتفـات ولـو مـرة الـى مطالبهم ومتبنياتهـم والعمـل علـى تحقيقهـا أو حتـى اشراكهم بقراراتها التي تفرض عليهم الالتزام بها.

المصادر:

1. سهام فوزي، التحول الديمقراطي في المجتمعات الأثنية : دراسة مقارنة العراق وجنوب افريقيا.
2. غيـورغ سورنسـن، الديمقراطيـة والتحـول الديمقراطي- السيرورات والمأمول في عالم متغير.
3. الآن تورين، براديغما جديدة لفهم عالم اليوم .

مقال

الحالة الحزبية الجديدة في كربلاء بعد مرحلة الاحتجاجات

محمد علاء الصافي

أفـرزت الحركـة الاحتجاجية الشـعبية فـي العراق اتجاهـاتٍ فكريةً عديـدةً، ومواقفَ وآراءً مختلفةً، خاصّـةً تلك التي تلت التظاهرات السلمية الشعبية الواسعة في تشرين الأول 2019، والتي نجحت في إسقاط أول حكومة منتخبة بعد احتلال العراق في 2003 وما تلاها من تغيّراتٍ كبيرةٍ في المشهد السياسي.

وبما أنّ الحراك تركّز في مناطق الوسط والجنوب، وتحديداً في المناطق الشيعية، فقد برز رأيٌ مخالفٌ للحراك وبقوة، خصوصاً بين أروقة السياسة وأصحاب القرار والمؤسسات الحكومية والأحزاب السياسية وحتّى الدينية، وهو هاجسُ الخوف من خسارة الشيعة للحكم، وخسارة حصّة رئاسة الحكومة لأوّل مرةٍ بعد سقوط نظام صدام حسين.

إنّ هذا الرأي يمثّل جوهر الخلاف بين من يرى أحقّية الحراك بشكلٍ شبه مطلقٍ، وبين من يرى أنّه يشكّلُ خطراً على السلطة والقوى السياسية الشيعية تحديداً.

ظلَّ المسار السياسي في العراق منذ قرابة عقدين من الزمن يشكو من فسادٍ كبيرٍ وديكتاتوريات مصغّرةٍ تعمل تحت شرعيةٍ مشكوكٍ بأمرها أو مكتسبةٍ نتيجةً لظروفٍ معيّنةٍ، إضافةً إلى أحزابٍ سياسيّةٍ غير واضحةٍ في نظامها الداخلي، وهيكلها التنظيمي، ومصادر تمويلها، ومدى تطبيقها للنهج الديمقراطي، وبالتالي يبقى السؤال المحوري:

إلى أين ستوصلنا السلطة الحالية التي تفتقد الرؤية الواضحة لبناء الدولة؟ وما هي الضمانات لتحقيق حياةٍ كريمةٍ للعراقيين، وأنموذجٍ صالحٍ للحكم؟

ترى هذه النخب أنّ الإنقاذ يتمّ من خلال الدفاع عن الحكم، عبر فرض سلطتها المكتسبة نتيجة "الاستحقاق الانتخابي" المتحقّق وفق شبهات تزوير الانتخابات السابقة، وشكوك ومصالح وفساد ينخر أركان الدولة، ولا ننسى أيضاً أنّ مشاكل النظام السياسي في العراق وصلت إلى طريقٍ مسدودٍ بعد إنتخابات عام 2018، والتي شهدت مقاطعةً شعبيةً كبيرةً؛ إذ بلغت نسبة المشاركة فيها ما لا يزيد عن (20 %)! وهذا يشير إلى أنّ قرابة (80 %) من الشعب العراقي مستاءٌ من الطبقة الحاكمة في ظلّ عدم وجود بديلٍ.

تعالت أصوات الاتهام بتزوير الانتخابات من قبل مراقبين وأحزاب سياسية مشاركة في العملية السياسية بشكلٍ أساسيٍّ، قبل أن تحدث عمليات حرقٍ لبعض صناديق الاقتراع في مراكز العدّ والفرز اليدوي، في مشهدٍ لا يُنسى.

تعتبر غالبية القوى السياسية الحراكَ الشعبيَّ تمرّداً ومساساً بهيبة سلطتها "الأبوية" و"المستحقة"، وأنّ الحراكَ خالفَ فكرةَ الزعامات، وأنّه يُغيّب رمزية القيادات، سواءٌ أكان شخصاً أم كياناً أم مرجعيةً آيدلوجيةً، ممّا شكّل لديها مخاوف حقيقية لتفكيك سيطرتها المنطلقة من الدولة وسلطتها، والخوف - من فكّ ارتباطها - على البنية السياسية والاقتصادية والاجتماعية.

(80 %) من الشعب العراقي مستاءٌ من الطبقة الحاكمة في ظلّ عدم وجود بديلٍ.

رسـائلٌ بعـث بهـا الحـراك الشـعبي فـي عـددٍ مـن المحافظـات، تهـدف لتحـوّلاتٍ بنيويـةٍ فـي نُظُـم القـوى الشـيعية الحاكمـة، ممـا فرض علـى النخبة السياسية الشيعية أن تواجه تحدّياً يُفترض الاستعداد لمواجهته.

لـم تقتصر السـلطة على القـوة المفرطة فقط في مواجهـة الاحتجاجـات، بـل اسـتعملت مؤسّسـاتها وأجهزتهـا وأحزابهـا - وكذلـك الدعـم الخارجـي في أوقاتٍ معيّنةٍ - لأجل الحدّ من الحراك الشعبي، رغم محدوديته.

لقد نمت ظاهرة "التمرد اللاشعوري" لدى الجمهور الشـيعي خـلال الفترات السـابقة؛ بسـبب ممارسـة السـلطة - وعلى مدى السـنوات الماضية - الفساد والظلـم بحقّ جمهورها، بل إنّهـا أضاعت بوصلة بناء الدولـة والحكم الصالح، وجعلـت جمهورها في حالةٍ يـأسٍ وضيـاعٍ، نتيجـة فقدان الثقـة وغيـاب القدوة والكفاءة والروح الوطنية.

تعتقد النخب السياسية الشيعية أنّ هذا الحراك ليس ضـدّ النظام السياسـي فحسـب، بل هو أيضـاً بداية لإزاحـة "القدسـية" أو "الرمزية" عن تلـك القيادات، مع ما يجسّده ذلك الوعي من رغبةٍ في بناء مجتمعٍ سياسيٍّ خارج العملية السياسيّة التقليديّة. لم يقتصر هـذا الوعي على بدايـة تفتيت السـلطة وبنيتها، بل يتعـدّى إلى الرغبة في ثورةٍ مجتمعيةٍ عميقةٍ تسـير بتـأنٍ وتتراكـم، وبالتالـي تكـون نتائجهـا منقـذةً من الوضع المأسـاوي والعنيـف المتولّـد نتيجة الأفكار المتعصّبة وغير المدروسـة الناتجة كردٍّ فعلٍ على ما تراكم من فشل بالتجربة.

والتغييـر المأمـول يفتح آفاقاً جديـدةً من أجل وعي سياسيٍّ جديدٍ يُفيد من التجارب.

إنّ الحـلَّ أولاً وأخيـراً يمكـن أن تُسـهم فيـه النخـب السياسـية، بحيث تعطـي أدواراً لمكونات جمهورها وللقوى الصاعدة، بأخذ فرصتها داخل مركز القرار، وأن تكون مآلات المسارات الانتقالية واضحةً في الحراك الديمقراطـي والفكـري، وأن لا تُكيّـف هـذه النخب السياسية نفسها وذاتها في محاولة لإمكانية إعادة التجربة على السلطة من دون المجتمعات والأجيال. وبالتالي فإنّنا لن نستطيع تحقيق شيءٍ ملموسٍ.

النخـب السياسـية الشـيعية لا زالـت تحكمها فجوةٌ ذهنيـةٌ بينهـا وبين الجيـل الجديد من جانـب، وبينها وبيـن النُّخـب المسـتقلّة مـن جانـبٍ آخـر. بـل إنّهـا أصبحت عاجزةً عن استيعاب السياسة الجديدة وفق متطلّبات المرحلة والارتقاء بمسـتوى دور المشاركة والانفتاح والانتقال والقبول.

نمت ظاهرة "التمرد اللاشعوري" لدى الجمهور الشيعي خلال الفترات السابقة؛ بسبب ممارسة السلطة الفساد والظلم بحقّ جمهورها، بل إنّها أضاعت بوصلة بناء الدولة والحكم الصالح، وجعلت جمهورها في حالةٍ يأسٍ وضياعٍ، نتيجة فقدان الثقة وغياب القدوة والكفاءة والروح الوطنية

يقـع على عاتق حركة الاحتجاج والمعارضة الشـعبية والنخـب الدينيـة والمثقفة مسـؤوليةٌ كبيرةٌ لإعادة الأمل للمجتمع العراقي، وتحويل التوجّه الاجتماعي نحو طابعٍ مؤسّسي، وتنظيم نفسها في شكل أحزابٍ وحـركاتٍ تنخـرط بهيأة كيانـاتٍ سياسـيةٍ وتجمعاتٍ جماهيريـةٍ منظّمـةٍ، واضحـة الأهـداف والـرؤى، وإعطاء أُنموذجٍ جديدٍ لبناء الدولة ومؤسّسـاتها، عبر الأساليب القانونية والدستورية.

كربلاء ونظرة على الحراك الاحتجاجي والتنظيمات السياسية:

سيطرت القوى السياسية الشيعية التقليدية على جميع مفاصل الحكومات المحلية المتعاقبة في كربلاء ومجلس النواب منذ 2005 وليومنا هذا، وكان نتاج التجربة فشلاً كبيراً في البناء والتنمية والاستثمار وبقية القطاعات، بعد عقودٍ طويلةٍ من التهميش والإقصاء والمحاربة من قبل النظام السابق، في مدينةٍ لها الثقل الديني والتاريخي والسياسي، وسط توجّه أنظار العالم لها، كمدينةٍ تجمع الشيعة في المناسبات الدينية المليونية من داخل العراق وخارجه في كلّ عامٍ.

بدأ الحراك الاحتجاجي في المدينة المقدسة منذ العام 2011، وتنامى بشكلٍ كبيرٍ وفاعلٍ بمشاركة الفئات الفاعلة في المجتمع من منظّمات المجتمع المدني، والنقابات والنشطاء والإعلاميين وطلبة الجامعات، لكن لم يسبق أن تتحوّل الاحتجاجات - والتي كانت غالباً تطالب بالخدمات الأساسية ومحاسبة المفسدين وتوفير فرص العمل - إلى مرحلةٍ أكثر نضجاً؛ إذ أنشأت تجمّعاتٍ شعبيةً سياسيةً، وحملات وطنية لتغيير قانون الانتخابات ومن ثمّ إقراره، وقد كانت كربلاء محلّ انطلاقها، ومن ثمّ المشاركة بتأسيس أحزابٍ وكياناتٍ سياسيةٍ للدخول إلى قلب العملية السياسية، وكلّ ذلك حدث بعد تظاهرات تشرين.

اكتسبت هذه الأحزاب والحركات السياسية الوجود الرسمي من خلال التسجيل في دائرة الأحزاب السياسية في المفوضية العليا المستقلة للانتخابات، وأعلن معظمها المشاركة في الانتخابات النيابية المبكرة المزمع إجراؤها في العاشر من تشرين الأول 2021.

من أبرز الحركات والأحزاب والكيانات الانتخابية الجديدة التي أُعلن عن تأسيسها، والتي لها تمثيل في كربلاء هي: «امتداد»، «البيت الوطني»، «إشراقة كانون»، «حركة نازل آخذ حقي الديمقراطية»، وغيرها الكثير، بعضها ولد من رحم الحراك الشعبي، وبعضها الآخر لبس ثوب الحراك؛ ليتناغم معه ويحاول كسبه.

بلغ عدد الأحزاب المجازة (261) حزباً، ووصل عدد طلبات التسجيل للأحزاب إلى (55) حزباً قيد التأسيس، وأبدى (122) حزباً رغبته بالمشاركة في الانتخابات المقبلة حتّى الآن، وهذا العدد يشمل الأحزاب الحاكمة وتفرّعاتها الكثيرة بشكلٍ عامٍّ، حيث تعكس هذه الكيانات، التي يمكن تصنيفها إلى (تابعة أو منشقّة أو متمرّدة)، على الأحزاب التقليدية الأم وتتوافق غالبيتها مع التيارات السياسية المهيمنة تاريخياً ذات التوجه الإسلامي واليساري بصورةٍ أقل.

وفي الوقت ذاته، تعمل الأحزاب أو الكيانات المنشقّة، مثل «حزب الفراتين» و«حركة وعي» و«حركة إنجاز»، كامتدادات للأحزاب التقليدية (دولة القانون، تيار الحكمة، المجلس الأعلى الإسلامي)، التي تبنّت مقارباتٍ جديدةً إلى جانب التزامها بالعديد من القيم التقليدية.

أمّا الأحزاب المعارضة مثل (امتداد، والبيت الوطني، و25 أكتوبر) وغيرها فهي عبارة عن مجموعات خرجت من رحم احتجاجات تشرين 2019، ولا تدّعي تمسّكها بالقيم التقليدية أو الحزبية، كما تفعل ذلك الأحزاب المنشقّة.

هل هناك اختلاف في البرامج السياسية والهيكل التنظيمي والرؤية لدى الكيانات الجديدة عن الأحزاب التقليدية؟

تواصلت مع عدّة كيانات جديدة مسجّلة رسمياً لدى دائرة الأحزاب حول الرؤية وما هو المختلف في البرنامج السياسي والهيكل التنظيمي عن الأحزاب التقليدية الحاكمة، وما هي القدرة المتوفّرة لديهم لبناء توجّهٍ مغايرٍ لدى الشارع العراقي إزاء العملية السياسية وكانت الإجابات كالآتي:

تحدّث لنا (غسان الشبيب) نائب رئيس المكتب السياسي لحركة امتداد، حيث تعتبر «امتداد» من الحركات الناشئة التي انبثقت من رحم الاحتجاجات الشعبية، وهي تختلف فكراً ومضموناً - على

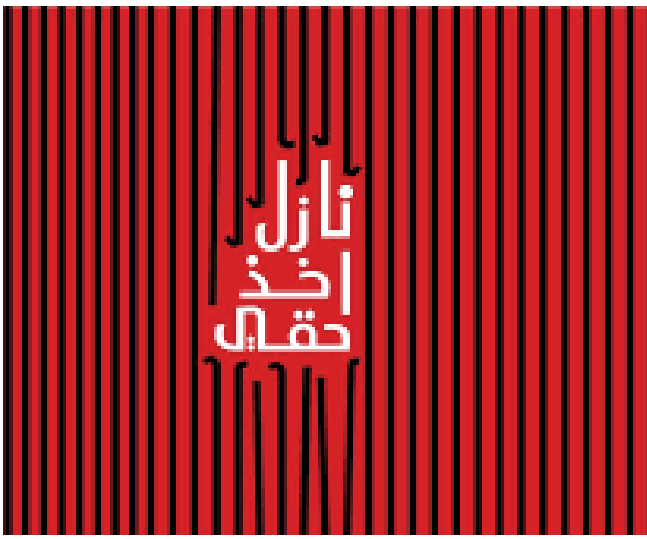

أبرز الحركات والأحزاب والكيانات الانتخابية الجديدة التي أُعلن عن تأسيسها، والتي لها تمثيل في كربلاء هي: «امتداد»، «البيت الوطني»، «إشراقة كانون»، «حركة نازل آخذ حقي الديمقراطية»

مستوى البرنامج السياسي والمتبنيات وحتى على مستوى الهيكل التنظيمي - مع الأحزاب الحالية الحاكمة، أساس الحركة قائم على ترسيخ فكرة دولة المواطنة، بعيداً عن التمسك بالهويات الفرعية للشعب العراقي، ورفض مبدأ الأحزاب الدينية والآيدلوجية القائمة على رمزية الشخوص والعوائل، تؤمن بفصل مسار العمل الحزبي عن مؤسّسات الدولة، وفصل الصفة الدينية والمذهبية عن السياسة، حيث الجميع متساوون في الواجبات والحقوق كما حدّد ذلك الدستور العراقي، وتتبناها الحركة شكلاً ومضموناً، وطبّقتها على أفرادها المنتمين للعمل ضمن التنظيمات الإدارية والسياسية، وكذا الايمان بمبدأ التدرّج في العمل السياسي وفق الكفاءة والإنجاز والقدرة على التصدي، لا سياسة التزكية والمحسوبية.

القرار في (امتداد) ينظّم ويخطّط وينفّذ من أسفل التنظيم بمشاركة الجميع وفق النهج الديمقراطي والعمل المؤسّساتي، ولا سيطرة أو نفوذ لرأس أو زعامات، كما هو متّبع في الأحزاب التقليدية الحاكمة منذ عام 2003.

لدى الحركة تصوّر وإيمان أنّ المجتمع الآن مهيّأٌ للسماع والتفاعل مع الأحزاب الجديدة، وأنّ البيئة المجتمعية جاهزة للتغيير والتنشئة الوطنية، بحكم تراكم الخبرة وزخم التجارب التي حصلت، وأنّ الشارع ملّ من منهج المحاصصة، ويتطلع لمشاريع سياسية تؤمن ببناء الدولة لا السلطة، واختيار بديل قادر على تحقيق ذلك.

اغتيالات ودعوات لمقاطعة الانتخابات:

بات تصاعد عمليات اغتيال الناشطين أو الصحفيين أو مرشحي القوائم الانتخابية مشهداً مألوفاً لدى العراقيين، فمع قرب أيّ استحقاقٍ انتخابيٍّ، تسبق الدعاية سلسلة عمليات قتل واستهداف بدوافع سياسية وحزبية تارةً، وبدوافع تنافس مناطقي تارةً أخرى، للتأثير على العملية الانتخابية وإفشالها والدفع لمقاطعة الانتخابات وفق أسباب تبدو منطقية؛ لأنّ توفير الأمن هو من أهمّ أسباب إنجاح العملية الانتخابية، حيث أعلنت عدّة كياناتٍ سياسيّةٍ مقاطعتها العملية السياسية احتجاجاً على اغتيال الناشطين من قبل مجاميع مسلحة، وسط إفلاتٍ من العقاب وسلطة الدولة والقانون.

وقررت أربعة تيارات منبثقة من ساحات الاحتجاج، وهي «الوعد العراقي» و«البيت الوطني» و«حركة نازل آخذ حقي الديمقراطية» و«البيت العراقي» الانسحاب مبكراً من خوض سباق الانتخابات؛ بسبب غياب البيئة الآمنة، التي تُفقد الاقتراع نزاهته، حسب

وصف تلك الكيانات التي أصدرت بياناً بعد اغتيال الناشط المدني إيهاب الوزني في محافظة كربلاء، وقد وقع الحادث ضمن منطقةٍ محصّنةٍ أمنياً، وفي أيام شهر رمضان.

وجاء في البيان: «إنّ السلطة التفّت على إرادة الجماهير وأصوات قادتها ونخبها الواعية، ومارست الحكومة الحالية الخديعة ولم تحقّق ما هُشِّمت الرؤوس لأجله على أسفلت الشوارع، واستمرّ مسلسل القتل والخطف من قبل جهاتٍ مسلّحةٍ معروفةٍ سلفاً من قبل الحكومة والشعب، حتّى فُجعنا باغتيال رمزٍ من رموز الاحتجاج في محافظة كربلاء الشهيد إيهاب الوزني، وهذا الاغتيال ما هو إلّا مصداق على استمرار الإرهاب الممنهج لرموز وقادة وشباب تشرين، وانتهاكٌ لقدسية حقّ الحياة.

فكيف لحكومةٍ تتماهى مع قوى السلاح ويمرّ الكاتم والعبوة أمام أنظارها أن توفّر مناخاً انتخابياً آمناً لقادة حراك سياسي منهم القتيل والمغيّب والمشرَّد بسبب التهديد وعمليات الاغتيال واستهداف المنازل بالعبوات، وكان بالإمكان للشهداء والمغيّبين والمُشردين أن يكونوا قادةً سياسيين ويدخلون المنافسة الانتخابية من أجل التغيير الذي بُذلت من أجله الأنفس والدماء.

الحكومة تؤكد على إجراء الانتخابات في موعدها:

ووفق مصدر مقرب من رئيس الحكومة مصطفى الكاظمي وفي تصريح صحفي للجزيرة نت، فإنّ الحكومة عازمةٌ على إجراء الانتخابات المبكرة في موعدها المحدّد بدون تردّد، لكنّه أشار إلى أنّ بعض القوى السياسية لا تريد المضي بهذا الخيار؛ خشية فقدان رصيدها الانتخابي.

وعلّل المصدر المقرب من الكاظمي أسباب إصرار الحكومة على إجراء الانتخابات، بأنّ تنظيم الاقتراع سيثبت حسن نيّة الفريق الوزاري ورئيسه تجاه الخروج من الأزمات الراهنة التي تعصف بالعراق، مؤكداً أنّ ذلك أوقع قوىً سياسيةً كثيرةً في حرجٍ أمام قواعدها الجماهيرية؛ لكنّ الأطراف المتضرّرة تريد استثمار أيّ خرقٍ يحصل لصالحها، في محاولة منها للالتفاف على موعد الانتخابات المبكّرة.

كيف ستواجه القوى السياسية الجديدة التحوّل من أسلوب الاحتجاج الشعبي نحو العمل السياسي، والتحوّل من صفة «الناشط» الى صفة «النائب» ؟

الكيانات الجديدة وفرص الفوز والتحديات:

من خلال الرصد والتقصّي نرى أنّه بدون مشاركةٍ شعبيةٍ واسعةٍ وتشكيل تحالفات انتخابية بين القوى الجديدة والكيانات الفردية المستقلة وفهمٍ صحيحٍ للعبة الانتخابات، ستكون فرص الصعود بقوى سياسيةٍ جديدةٍ في الدورة النيابية القادمة ضعيفةً، خاصّة أنّ القانون الانتخابي الجديد يعتمد الحصول على أعلى الأصوات للمرشحين ضمن الدوائر الانتخابية الـ(83) في عموم العراق، ودوائر كربلاء الثلاث المسيطر عليها من قبل الأحزاب التقليدية على مدى (16) عاماً.

لذلك على القوى السياسية الجديدة التحالف وتوحيد الرؤى والأهداف بالعمل السياسي قدر الإمكان مقابل القوى السياسية التقليدية، وإقناع الشارع العراقي - المصاب بالإحباط – في المشاركة الانتخابية؛ إذ تعدّ هذه الانتخابات الأكثر أهمية منذ عام 2005، وكي نضمن حدوث تغييرٍ ملموسٍ في العملية السياسية. وهنا من حقّنا أن نتساءل: كيف ستواجه القوى السياسية الجديدة التحوّل من أسلوب الاحتجاج الشعبي نحو العمل السياسي، والتحوّل من صفة «الناشط» الى صفة «النائب» ؟

قراءة في قرار مجلس النواب بحل نفسه

أ. د نبيل مهدي الذبحاوي
كلية القانون -جامعة الكوفة

بتاريخ 13/ 3/ 2021 قرر مجلس النواب بجلسته المرقمة 46 حل نفسه على أن يكون تاريخ الحل 7/ 10/ 2021 كما قرر أن تجري الانتخابات العامة بتاريخ 10/ 10 / 2021. وقد جاء هذا القرار حسب نصه مستندا إلى نصي المادة 59/ ثانيا والمادة 138/خامسا /أ من الدستور العراقي وناظرا إلى الطلب المقدم من 172 نائبا واستيفاء للشكلية المنصوص عليها في المادة 64 / أولا من الدستور.

وقبل الخوض في مدى شـرعية قـرار مجلس النواب ينبغي لنا وصف السند القانوني للقرار مع بيان للمواد الدسـتورية التي وردت فيه. وضعـت المادة 59 ثانيا المبدأ العام لاتخاذ القرارات في مجلس النواب حيث (تتخذ القرارات في جلسـات مجلس النواب بالأغلبية البسيطة، بعد تحقق النصاب، ما لم يُنص على خلاف ذلك.) أما المادة 138 / خامسا / أ فقد نصت (ترسل القوانين والقرارات التي يسـنها مجلـس النواب، إلى مجلـس الرئاسـة، لغـرض الموافقة عليهـا بالإجماع، وإصدارهـا خلال عشـرة أيـام من تاريـخ وصولها إليه، باسـتثناء مـا ورد فـي المادتيـن (118) و(119) مـن هذا الدسـتور، والمتعلقتين بتكوين الأقاليم.) وأخيرا فـإن المادة 64 /أولا على أن مجلس النواب يتم حله (بالأغلبيـة المطلقـة لعـدد أعضائه، بنـاءً على طلبٍ مـن ثلث أعضائـه، أو طلبٍ من رئيـس مجلس الوزراء وبموافقـة رئيس الجمهوريـة، ولا يجوز حل المجلس في أثناء مدة استجواب رئيس مجلس الوزراء.)

وإذا انتقلنـا إلى شـرعية القـرار من الناحية الشـكلية وجدنـا فيـه عيبيـن أولهما الخلـط بين مـا يبنى عليه القـرار وما يسـتند إليه القـرار. إن ما يسـتند عليه أي قـرار هو الأسـاس أو السـند القانوني وهـو القاعدة القانونيـة التـي تتيـح لمتخذ القـرار اتخـاذه، في حين أن مـا يبنـى عليه القـرار هو الواقعة التـي تجعل من القرار شرعيا وهي واقعة قد ينص عليها في التشريع

وقـد تكون مقتضيات المصلحـة العامة في كثير من الأحيـان. أما ثانـي العيبين فإن القرار قد أشـار إلى أن سـنده القانونـي يتكـون من شـقين أولهمـا هو نص المـادة 59/ثانيـا التي تتكلـم عن آلية اتخـاذ القرارات فـي مجلـس النـواب وليس عـن حل مجلـس النواب الـذي تطرقـت إلية المـادة 64 /أولا التي كان ينبغي أن تكون المادة التي يستند عليها مجلس النواب في اتخـاذه لقـرار حل نفسـه. أما الشـق الثانـي فهو نص المادة 138/ خامسـا /أ وهو إدراج مسـتغرب لأمرين أولهما أن المادة تتكلم عن إرسال القوانين والقرارات التـي يتخذهـا مجلـس النـواب إلـى مجلس الرئاسـة وهـو موضوع لا يمكن بأي حال من الأحوال أن يكون سـندا لقـرار حل مجلس النواب لنفسـه، بـل يمكن أن يكون نتيجة مترتبة على القرار وهي إرساله إلى رئيس الجمهوريـة. أما ثاني الأمرين فـإن هذه المادة وردت ضمن الأحكام الانتقالية التي عالجت الوضع القانوني المؤقـت لمجلس الرئاسـة ولا يمكـن أن تطبق على مرحلـة ما بعد مجلس الرئاسـة. نخلـص مما تقدم ان القرار كان ينبغي أن يصدر استنادا إلى المادة 64/ ثانيا من الدسـتور وبناء على الطلب المقدم من 172 نائبا وموافقة الأغلبية المطلقة لمجلس النواب.

وقبـل التطـرق إلى القيمـة القانونية لهـذا القرار من الناحيـة الموضوعية ينبغي تحديـد الطبيعة القانونية لهـذا القرار. يمكـن القول إجمـالا* إن القـرارات التي يتخذهـا مجلـس النواب لا تخرج عن أقسـام خمسـة أولهـا القـرارات التي يتخذهـا المجلـس ويمارس من خلالهـا وظيفتـه المتعلقة بسـن التشـريعات وثانيها القـرارات المتعلقـة بوظيفتـه الرقابية كالاسـتجواب والتصويـت على حجـب الثقة، أما ثالث هـذه الأنواع فهـي القـرارات التـي منـح الدسـتور مجلـس النواب صلاحية اتخاذها مثل الموافقة على تعيين بعض كبار موظفي الدولة كالسـفراء وأصحاب الدرجات الخاصة. وهنـاك قسـم رابـع يتعلق بشـؤون المجلس نفسـه منحها الدسـتور للمجلس لتكريس مبدأ الاسـتقلالية مثـل انتخاب الرئيـس ونائبيه والنظر في رفع الحصانة واسـتبدال الأعضـاء وغيرهـا. وأخيـرا فـإن مجلـس النـواب يمتلـك صلاحية في اتخـاذ القـرارات الإدارية بوصفـه جهة إدارية وهذه القـرارات تصدر عن مجلس النواب بوصفه دائرة تتولى التنظيم الإداري لشـؤون الموظفيـن فيها. إن إمعـان النظر في القـرار المتخذ من مجلس النواب بحل نفسـه يجعلنا نضعه في خانة القـرارات الخاصـة التي أعطى الدسـتور حـق اتخاذها للبرلمـان. وقـد يطـرح سـؤال عـن سـبب اسـتبعادنا لكون القرار شـأنا من شـؤون مجلس النواب، للإجابة عـن هذا السـؤال نقول إن قرار حلـس مجلس النواب ليـس شـأنا داخليا لمجلس النواب لسـببين أولهما أن فلسـفة النوعيـن مـن القـرارات مختلفـة حيـث تبنى القرارات المتعلقة بتسيير شؤون مجلس النواب على مبدأ الفصل بين السـلطات واستقلالية المجلس في حيـن تبنى القـرارات التي منح الدسـتور حـق اتخاذها لمجلـس النـواب علـى أهمية خاصـة لهـذه القرارات تسـتوجب تدخل مجلس النـواب في اتخاذها ولا ريب أن سـبب إيكال الدسـتور لمجلس النواب صلاحية حل نفسـه مبني على أهميـة القرار لا علـى مبدأ الفصل بين السـلطات ، اما ثاني السببين فهو أن حل مجلس النواب ليس شـأنا داخليا لمجلس النـواب فهذا الحل لـه آثاره الواضحة على موعد الانتخابات العامة وعلى صلاحيات السـلطة التنفيذية حيث يعد مجلس الوزراء مستقيلا في هذه الحالة ويتحول إلى سلطة تصريف أعمال.

إن نظرة فاحصة للقرار في ضوء النصوص الدسـتورية تدفعنا إلى القول بأنه فاقد للشـرعية الدستورية من الناحية الموضوعية أيضا. إن تأجيل المجلس لنفاذ القرار يعـد عيبـا موضوعيا في قرار المجلـس لا يمكن معه القـول بشـرعيته. لم تمنح المـادة 64 مجلس النواب صلاحيـة اتخذا قـرار مؤجل بحل نفسـه ، ويترتب على ذلـك فقـدان القرار للشـرعية . ولعل القـول بفقدان القرار للشرعية الدستورية يمكن الاعتراض عليه بثلاثة إشكالات نبين كل منها مع الرد عليه تباعا.

الاعتـراض الأول يتمثـل في أن المادة الدسـتورية لم تنص صراحة على وجوب أن يكون قرار الحل حالا وهو مـا يعني إمكانيـة اتخاذ قرار مؤجل بالحـل. إن الإجابة

مجلس النواب يمتلك صلاحية في اتخاذ القرارات الإدارية بوصفه جهة إدارية وهذه القرارات تصدر عن مجلس النواب بوصفه دائرة تتولى التنظيم الإداري لشؤون الموظفين فيها.

على هذا الاعتراض تتمثل في أن نصوص المادة 64 لم تعالج قرار الحل باعتباره قرارا يمكن ان يؤجل تنفيذه وهذا يتضح من خلال أمرين أولهما أن الحل غير ممكن دستوريا خلال مدة استجواب رئيس الوزراء وهذا يعني أن النص منع مجلس النواب من حل نفسه أثناء استجواب رئيس الحكومة، إن هذا المنع يستبطن أن الحل قرار لا يمكن تأجيل آثاره وإلا كان المنع غير ذا مغزى في حالة القرار المؤجل. أما ثاني الأمرين فهي أن آثار قرار الحل لا يمكن ان تترتب إذا كان القرار مضافا إلى أجل. أول هذه الآثار هي دعوة رئيس الجمهورية عند حل مجلس النواب إلى انتخابات عامة خلال مدة أقصاها ستون يوما من تاريخ الحل (المادة 64/ ثانيا). أما ثاني هذه الآثار فهو اعتبار الحكومة مستقيلة حكما واقتصار صلاحيتها على تصريف الأعمال. إن العمل بمضمون هذا النص في حالة القرار المؤجل سيدخلنا في متاهة لا مخرج منها، فرئيس الجمهورية يدعو عند الحل إلى انتخابات عامة وتكون هذه الانتخابات خلال ستين يوما من تاريخ الحل. وكذلك فإن تاريخ اعتبار الحكومة مستقيلة لم تجب عليه المادة في فرض القرار المؤجل.

أما ثاني الاعتراضين فهو أن القرارات من الناحية النظرية يمكن ان تضاف إلى أجل في حالات معينة. للرد على هذا القول نقول إن القرارات التي تضاف إلى أجل هي القرارات الإدارية في حالات معينة وقد بينا في الفقرات السابقة أن قرار المجلس ليس قرارا إداريا، بل هو عمل برلماني لا تنطبق عليه النظرية العامة للقرارات الإدارية.

وأخيرا قد يقول قائل إن مجلس النواب اتخذ القرار بوصفه غير ممنوع عنه بنص الدستور فلو أراد المشرع الدستوري منع مجلس النواب من تأجيل القرار لمنعه مثل منعه لاتخاذ القرار أثناء فترة استجواب رئيس الحكومة. للرد على هذا نقول ان المنع يمكن أن يكون بالفحوى وليس بالنص، إن فحوى نص المادة 64 والأحكام المترتبة عليها واضحة في اقتصار المشرع الدستوري على حالة الحل المباشر. ومن ناحية أخرى فإننا نرى أن التوسع في تفسير الصلاحيات الدستورية المناطة لأي تشكيل من السلطات أمر غير سليم حيث أن التخويل المجتمعي ينحصر في النصوص الدستورية التي تعد الأعمال الخارجة عنها خارجة عن الشرعية الدستورية.

ختاما ندعو مجلس النواب إلى تصحيح الأمر من خلال اتخاذ قرار قبل مدة مناسبة من الانتخابات العامة المزمع تنظيمها خلال شهر تشرين الأول القادم لكي يكون الأساس الذي يبنى عليه تنظيم الانتخابات أساسا سليما.

*هناك تفصيل في هذه القرارات لا يمكن التطرق إليه في هذه العجالة

مقال

من الصالونات إلى الشوارع ثمّ الانتخابات..

أحزاب تشرين فصل جديد في تاريخ الأحزاب العراقية

علي عبد الخالق*

«أنكم مدينون لي بنيابتكم، ذلك إنّي أنا الذي وضعت أسماءكم في قائمة الحكومة وأخرجكم المتصرفون نوّاباً، وإنّي أتحدى كلّ واحدٍ منكم وسواكم أن يفوز بالنيابة ما لم تضع الحكومة اسمه في قائمتها".

نوري السعيد أمام مجلس النواب في 0 كانون الثاني ١٩٤٤[1].

منذ أن حصل جعفر أبو التمن على أول إجازة لحزبه في ٢٣ آب/ أغسطس ١٩٢٢ لم يكن بعد هاجس مزاحمة الحيتان الكبيرة عاملاً ضاغطاً على الشخصيات الفاعلة في المشهد في ما كان يعرف بأحزاب الصالونات المستقطبة للشخصيات العامة والمؤثرة، فقد كان البروز في أوساط النخبة والمقربة من البلاط الملكي وفرض أهداف جديدة على الحكومة التي تفرض الصلاحيات التشريعية من مجلس النواب بمساعدة مجلس الأعيان آنذاك، هو الهدف المعلن أمام الجماهير وعلى المنابر الخطابية.

بعد انتهاء ثورة 1920 وترشّح الأمير فيصل بن الحسين إلى عرش العراق، طرحت فكرة من حزبيين سابقين وضبّاط وغيرهم بضرورة تكوين أحزاب أكثر تنظيماً[2].

اعتمدت الأحزاب في العهد الملكي على دعم البرجوازية الوطنية في إقامة نشاطاتها وفعالياتها، لكن استمرار ذلك كان مشروطاً ببقاء من يتمحور حوله الحزب، إزاء ذلك كانت النافذة المالية لتلك الأحزاب تتلخّص في تبرّعات وهبات الموظفين الكبار والتجار وأصحاب رؤوس الأموال المعروفين في المجال العام، بالإضافة إلى دعم العامل الخارجي البريطاني.

فمثلاً جعفر أبو التمن كان جدّه الحاج داود صاحب تجارةٍ واسعةٍ وبيتٍ مفتوح، فاشتهر بين جماعته بالغنى، وعهد إلى حفيده جعفر بالكثير من أعمال جدّه التجارية، فقام بها خير قيام، وعمل إلى الانصراف إلى السوق التجارية وإدارة الأملاك وتحصيل الأموال(3).

أمّا حمدي الباجه جي، فهو حمدي بن عبد الوهاب بن عبد الرحمن، من عائلة اكتسبت شهرتها من تجارة القصب المذهّب(4). لذا اقتصرت الأحزاب السياسية الأولى في تاريخ العراق على النخب والكفاءات، ومن بدأ حياته في التجارة التي ورثها من عائلته في

بحسب منشقين عن الأحزاب التشرينية المشاركة في الانتخابات - يشبه المقامرة بكل ما تملك، على طاولة يحيطك فيها الرابحون، حيث لا ضمانات بأنّ المرشح الذي سيحمل اسم الحزب التشريني في معاركه السياسية سيلتزم بالخطّ المتشدّد لتشرين وفق برنامجٍ سياسيٍّ واضحٍ

معظم الاوقات. نظّم هؤلاء حركات سياسية في بادئ الأمر ضمن رقع جغرافية مدنية، توسعت لاحقاً، بحكم العلاقات مع زعماء القبائل والعشائر لتصبح قواعد جماهيرية، دفعت هذه إلى إحداث تأثير على المناخ السياسي بشكل أو بآخر.

أحزاب ناشئة في معجنة الانتخابات:

في العام ٢٠٢١ حصلت العديد من الأحزاب الطامحة إلى مزاحمة الكبار على إجازات مشروطة لممارسة العمل السياسي، لكن الفارق اليوم، أنّها المرّة الأُولى في تاريخ العراق السياسي الحديث الذي تلجأ فيها أحزاب منبثقة عن انتفاضة شعبية إلى دعم داخلي متشدّد في تمويل نشاطاتها، إنّه إعلان يختلف عمّا هو سائد في صورة الأحزاب من بعد ٢٠٠٣، حتّى صار هذا الإعلان ساحة جديدة للصراع مع المتنفذ القوي المهيمن على الأرض والسماء حين خلقت تشرين ٢٠١٩ وضعاً لم تألفه الأحزاب القابضة على أموال السلطة.

في 20 نيسان 2021، عقدت ثمانية أحزاب وحركات سياسية منبثقة عن احتجاجات تشرين مؤتمراً واسعاً في محافظة بابل، وهي (حزب البيت الوطني، وتجمع الفاو- زاخو، والاتحاد العراقي للعمل والحقوق، وحركة نازل آخذ حقي الديمقراطية، والتيار الاجتماعي الديمقراطي، وجبهة تشرين، وتيار المد العراقي)، من أجل بحث طريقة الدخول في الانتخابات في ظل جو – سيتمّ الاعتراف به لاحقاً بأنّه غير مناسب - محتدم بالكبار، لا يتسم بالعدالة بين المتنافسين من ناحية الموارد والقوى البشرية العاملة ضمن الماكنات الانتخابية، وفوق كلّ هذا امتلاك لجان اقتصادية وأجنحة مسلحة قادرة على تغيير الموازين بالقوة متى ما مالت بالضدّ منها.

تعاني أحزاب تشرين من ضبابية في وضع استراتيجية انتخابية، فعلى الرغم من تضييق رقعة العمل، وفق نظام الدوائر الانتخابية المتعددة – وهو عامل يراه بعضهم في مصلحة الأحزاب الكبيرة - إلّا أنّ العمومية في البرامج، واتّباع أساليب التظاهر غير المناسبة في الانتخابات، كان عقبةً كبيرةً في عقلية "المرشح التشريني" الذي لا يزال رافعاً لشعار احتجاجي في معركة انتخابية؛ إذ يتناسى السياسيون الجدد تبدل الأزمنة منذ السيادة التامّة على ساحات التظاهر واختلاف مزاج التأثير عن الناخب العادي، في مقابل منافسين ينتهجون تسطيح "المعرفة الانتخابية" وتصوير مهام النائب بأنّها لا ترتقي لتكون في مصاف مختار المحلة أو قائمقام قضاء، عبر صيانة المحولات الكهربائية في الأزقة السكنية وتبليط الشوارع.

يقول بعض أعضاء المكاتب السياسية في الأحزاب الناشئة: إنّهم تلقّوا رسائل الإغراء بدعم مالي لدخول الانتخابات وفتح مكاتب ومقار، لقاء إعلان مواقف سياسية تقترب من مواقف أحزاب تريد إعادة انتاج نفسها بعد هزة تشرين، "الآن نستطيع إتمام المهام

التي تتطلب إنفاقاً مالياً بأنفسنا، نعتمد على سياراتنا في التنقل إلى المحافظات، تبرعات بعض الميسورين، حتماً سنواجه عجزاً في الأيام المقبلة، لأننا لا نملك ما يكفي لفتح مكاتب في المحافظات"[5].

لا يفترض المتحدثون معنا أنّهم ملائكة، لكن الموقف الأخلاقي دعاهم للرفض، بحسب ما قالوا، حتّى حدث ما كان متوقعاً، إذ أحدثت سلسلة الاغتيالات تحوّلاً في مسار تفكير الشباب الجدد في ميدان سياسي بعيد عن حرق الإطارات وقطع الشوارع وتحشيد الفئات الشعبية على الإضراب.

في 9 آيار 2021، قطع مسلّح على دراجة نارية طريق سيارة الناشط إيهاب الوزني وهو في طريقه لبيته في كربلاء وأرداه قتيلاً، ليصدر موقف بمقاطعة الانتخابات من البيت الوطني، الاتحاد العراقي للعمل والحقوق، الحزب الشيوعي العراقي، تيار بناة العراق، وحركات أُخرى مثّلت تشرين، فيما بقيت حركة (امتداد) التي أسّسها طبيب الأسنان علاء الركابي على موقفها، وكذا وحركات أخرى.

ويشير ناشطون آخرون في أكثر من حزب جديد إلى أنّهم قرّروا الدخول في معمعة الانتخابات، وانّه تمّ الاتفاق على أن يتحمّل المرشّح في الدائرة الانتخابية المعيّنة مصاريف حملته الانتخابية بنفسه[6].

لكن هذا - بحسب منشقين عن الأحزاب التشرينية المشاركة في الانتخابات - يشبه المقامرة بكل ما تملك، على طاولة يحيطك فيها الرابحون، حيث لا ضمانات بأنّ المرشح الذي سيحمل اسم الحزب التشريني في معاركه السياسية سيلتزم بالخطّ المتشدّد لتشرين وفق برنامجٍ سياسيٍّ واضحٍ وغير عمومي، شعبوي كما هو الآن، فكثيراً ما توجّه الاتهامات - بتلقي أموالٍ مشبوهةٍ - إلى أشخاص داخل كيانات جديدة تنتمي لتشرين لا غبار عليها[7].

من يقود الدولة الموازية؟

من المبكر دراسة تجربة أحزاب تشرين التي لم تتّضح معالمها بعد، لكنّ المنطق يفرض تسليط الضوء على الخصوم وطريقة التعامل المحتملة لأحزاب الاحتجاج الوليدة معهم، على الرغم من عدم التكافؤ وقلة الأدوات في معركة الانتخابات التي تلجأ لها الأحزاب الكبيرة عند نفاد آليات الصراع بلا سلاح، فكلّما يقترب النظام من نهاية عنيفة نتيجة صراع دموي، تبرز الدعوات لانتخابات "مبكرة أو اعتيادية" كطوق نجاةٍ يرمى من داخل سفينة النظام للأحزاب المتداعية جماهيرياً.

تدعم الأحزاب الكبيرة شبكةً معقّدةً من المصالح، في وضع يشبه إلى حدٍّ ما، ما كان في الحقبة الملكية، فبعد العام 2003 ولغاية تسلّم العراقيين حكم بلادهم بشكلٍ كاملٍ في العام 2012، نمت سلسلة من الشرائح الطفيلية التي ستكون لاحقاً وبشكلٍ تدريجيٍّ، لاعباً مهماً وأساسياً في دعم الحملات الانتخابية للأحزاب الكبيرة التي حجزت مكانها في البرلمان والحكومة في المقام الأول، على حساب الخطاب الطائفي الديني والقومي الإثني الفئوي، ووفق حصص محدّدة مسبقاً.

أنتهى العام 2018 بظهور طبقةٍ حديثةٍ العهد بالأموال، تراكمت لديها ثروات طائلة –صارت لاحقاً عباً كبيراً على أصحابها في مجال استثمارها التجاري خارج العراق مع بدء الولايات المتحدة الرقابة المشدّدة على حركة الأموال دولياً، خصوصاً مع انقشاع غبار معارك تحرير العراق من تنظيم داعش تقريباً، وكان أكثر رجالها من الطارئين على شريحة المال والأعمال، وغالبهم لديهم علاقات مباشرة بجهاتٍ سياسيةٍ تمتلك جناحاً مسلحاً.

أسّست مجموعة الأثرياء هذه شبكة علاقاتٍ تجاريةٍ واقتصاديةٍ تدير الأعمال والمشاريع بسياسة تخادم وزبائنية، مقابل نسب متعارف عليها مع المكاتب الاقتصادية الحزبية داخل المؤسسات الحكومية، وعبر الهيمنة على "مكتب الوزير" مع وصول عادل عبد المهدي إلى كرسي رئيس الوزراء، بعد أنّ أدّى

الضغط الشعبي إلى حركة التفاف من الأحزاب بترشيح وجوه تكنوقراطية صورية لمنصب الوزير، واللجوء إلى غرفٍ خلفيةٍ لعقد الصفقات.

استكملت اللجان الاقتصادية الاستحواذ على جميع المشاريع الحكومية في الطاقة والإسكان والبنى التحتية، واحتكرت تجارة حديد البناء والإسمنت واستيراد السكائر والأدوية، وصولاً إلى خطف صفقات السلاح بالاتفاق مع الشركات المتخصّصة في شرق أوربا، امتدت الهيمنة إلى صناعة وتجميع السيارات والأسمدة والفنادق ومشاريع واستثمارات الوقفين، والجمارك والمنافذ الحدودية، وتأمين السيطرة على البنوك والشركات المالية للحوالات والصيرفة بالذات؛ لغرض إبقاء قناة نقل الأموال إلى الخارج وقت الحاجة، بالالتفاف على المراقبة القوية لوزارة الخزانة الأمريكية.

تحوّلت هذه الشبكة إلى متحكّم بقوى اللادولة والمؤثر في قراراتها، وأصبحت بحكم الضرورة سبب وجودها، لتتشارك معها ذات المصير في حرب البقاء إبّان اندلاع انتفاضة تشرين.

استطاعت الأحزاب المدعومة بهذه الشبكة التملّص بكلّ سهولةٍ من محدّدات قانون الأحزاب، واستغلّت غموض فقراته في الهرب أيّة مقترحات بالتحاسب المالي؛ إذ لم يوضح النظام المحاسبي - المشار إليه بقانون الأحزاب العراقي - طبيعة النظام الرقابي وكيفية مراقبة الأداء السياسي والمتطلبات القانونية، وماهية مقاييس الحكم على طبيعة الأداء، ومدى تمسّك الحزب بالأهداف المشروعة، وكذلك اتجاه الأداء الإيجابي أو السلبي، حتي يمكن النظر في مستندات قيد الحزب أو معاقبته على أيّ مخالفاتٍ قانونيةٍ؛ إذ تحتاج أعمال الرقابة إلى استيفاء ضوابط الرقابة وتقييم الأداء الحزبي من خلال مخرجات لنظام محاسبي رقابي[8].

إلّا أنّ قانون الأحزاب السياسية رقم (36) لسنة 2015 (الوقائع العراقية، 2015) ألزم الحزب بالاحتفاظ بنظامه الداخلي، ووجوب الاحتفاظ بسجلات الأعضاء والقرارات والإيرادات والنفقات والممتلكات، سواءٌ أكانت منقولةً أم غير منقولة مع أوصافها وأرقامها وأقيامها وأيّ سجلات أخرى يتطلبها عمل الحزب (م.25، م. 26) [9].

واستطاعت الأحزاب، بعدّة طرق، النفاذ من مصفاة مواد في قانون الأحزاب تحدّد مصادر تمويل الحزب وتشمل اشتراكات الأعضاء، والتبرّعات والمنح الداخلية، وعوائد استثمار أموال الحزب، بالإضافة إلى شروطٍ معيّنةٍ للضبط المالي بالالتزام بنشر أسماء المتبرّعين في الجريدة الرسمية للحزب، وكذلك عدم جواز تسلم التبرعات من الشركات العامة ذات التمويل الذاتي، أو من الشركات التجارية والمصرفية التي يكون جزءاً من رأسمالها من الدولة، كما تمنع التبرعات المرسلة من أشخاص أو دول أو تنظيمات أجنبية (م. 33) [10].

الهوامش

(1) محاضر مجلس النواب، الدورة الانتخابية العاشرة، الاجتماع غير الاعتيادي، جلسة يوم 0 كانون الثاني ١٩٤٤ ، ،مطبعة الحكومة، بغداد، ١٩٤٥، ص٢١.

(2) م.د. محمد يونس عبد الله الياسري، م.د. احمد مريح المنصراوي، مجلة ميسان للدراسات الاكاديمية، 2017, المجلد 16, العدد 32, الصفحات 494-506.

(3) عبد الرزاق الدراجي، جعفر ابو التمن ودوره في الحركة الوطنية في العراق 1958 – 1954 ط2 دار الرشيد للنشر، 1980، ص29.

(4) افراح فاضل قنبر، حمدي الباجه جي ودوره في السياسة العراقية (1887 – 1948) ، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الآداب، جامعة بغداد، 1995 ص8.

(5) مقابلات خاصة مع الباحث.

(6) مقابلات خاصة مع الباحث.

(7) مقابلات خاصة مع الباحث.

(8) ورقة بحثية قدمها (المدرس المساعد خالد حمد جاسم والمدرس المساعد ليث صلاح مسعود / كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة 2018) .

(9) المصدر السابق.

(10) قانون رقم 36 لسنة 2015، جريدة الوقائع العراقية، العدد 4383 ، 28 ذو الحجة 1436 هـ تشرين أول 2015 م، السنة السابعة والخمسون، وإجراءات تنفيذ قانون 36 لسنة 2015 المعدلة رقم 1 لسنة 2017.

الأحزاب العراقية التي تشكّلت قبل تشرين وبعدها

م.م. سيماء علي مهدي

مقدمة:

تشترك التشريعات والمراسيم الناظمة للعمل الحزبي منذ تأسيس الدولة العراقية عام 1921 وحتّى سقوطها عام 2003، على قضيتين أساسيّتين:
الأولى، تقييد العمل الحزبي من خلال وضع ضوابط على حرية تأسيس الأحزاب وتوسيع دور السلطة في التدخل في حياتها الداخلية.
والثانية، حظرٌ وتحريم أيّ تنظيم سياسيٍّ قائم على أساسٍ دينيٍّ أو طائفيٍّ أو قوميٍّ أو مناطقيٍّ. أمّا بعد، فقد برز في الساحة عددٌ كبيرٌ من الأحزاب السياسية، وانتقل العراق من دولة الحزب الواحد إلى دولة التعدّدية الحزبية. وأصبحت الانتخابات في المشهد السياسي العراقي وسيلة وآلية لتداول السلطة بين مكوّنات الشعب العراقي، خصوصاً بعد المصادقة على دستور 2005 وبعد سن قانون الأحزاب سنة 2015.

ولا نجافي الحقيقة عندما نقول: إنّ أغلب التنظيمات السياسية في العراق بعد عام ٢٠٠٣، تقوم على أساس الانتماءات الدينية، أو الطائفية، أو الإثنية أو الايديولوجية، وقد تشكّلت على ثلاثة مستويات من الهوية، وهي:

المستوى الاول: الهوية (الأكراد، الشيعة، السنة، التركمان، الآشوريون).

المستوى الثاني: الهويات الصغيرة (القبيلة، العائلة، المدينة، المنطقة).

المستوى الثالث: الهوية العابرة للطوائف (حركة الوفاق الوطني، الحزب الشيوعي العراقي).

الفرع الاول: الأحزاب الإسلامية العراقية بعد 2003:

إنّ الأحزاب الإسلامية التي عملت في العراق الجديد، وشاركت في العملية السياسية من الشيعة والسنة، تستند إلى مبانٍ فكريّةٍ شبه متطابقة، أو أنّها في أقلّ تقدير إن اختلفت في التفاصيل فهي تتّفق في النتائج، ومن أهمّ مصادر الفكر الأولى لهذه الأحزاب في العصر الحديث (خمسينات وستينات وسبعينات القرن العشرين)، السيد (محمد باقر الصدر) والسيد (قطب) رحمهم الله، إذ يؤكّدان على (حاكمية الله)، وصلاحية الدّين الإسلامي لنظريات عمل سياسي واقتصادي واجتماعي وتنموي في داخل الممكن الشرعي[1] .

وللإسلام السياسي حضورٌ قويٌّ منذ تأسيس الدولة العراقية الحديثة عام ١٩٢١، فأوّل حزبٍ سياسيٍّ منظّمٍ في عام 1917 كان حزباً إسلامياً، وأول رئيس وزراء عراقي كان عالم دين، كذلك أول معارضة واضحة قادها علماء الدين، وقبل هذا وذاك فإنّ أوّل من دفع باتجاه تشكيل الدولة في العراق كانت ثورة شعبية قادها علماء الدين هي ثورة العشرين. وعلى الرغم من انفراد الأنظمة العلمانية بحكم العراق قرابة (٨٠) عاماً، إلّا أنّ ذلك لم يقتلع جذور الحركات الإسلامية في العراق؛ وتكفي الإشارة إلى أنّ أجهزة الاستخبارات العسكرية لنظام (صدام حسين)، أحصت قبل سقوط النظام بعامٍ واحدٍ أكثرَ من (٢٩) حركةً وحزباً إسلامياً معارضاً له[2].

انتهت هيمنة الحزب الواحد طيلة عقود من الزمن، ليشهد العراق بعد العام (2003) تعدّديةً حزبيةً مفرطةً؛ إذ عملت كلُّ الأحزاب على إثبات ذاتها، وممارسة دورها السياسي، بدعوى أنّها تعمل من أجل ترسيخ الهوية الوطنية العراقية.

أولاً/ الأحزاب الإسلامية الشيعية:

إذا تحدّثنا عن خارطة القوى السياسية الشيعية في العراق بعد 2003، فإنها تتضمّن مجموعةً من الأحزاب التي تختلف في طبيعة امتدادها التاريخي ومنظوماتها الفكرية. بعض تلك القوى السياسية يمتدّ لعقودٍ طويلةٍ، وبعضها الآخر تكوّن قُبيل الغزو الأمريكي للعراق بعد (2003). وهناك بعض القوى السياسية أنتجتها الحالة السياسية والوضع السياسي في العراق، في ظل ظروف البناء الديمقراطي الذي شهده البلد، وهذه القوى السياسية هي أحزاب دينيةٌ, وبعض هذه الأحزاب تضمّ بين تشكيلاتها عناصر من المكون (التركماني/ الشبك/ الفيليين).

أجهزة الاستخبارات العسكرية لنظام (صدام حسين)، أحصت قبل سقوط النظام بعام واحدٍ أكثرَ من (٢٩) حركةً وحزباً إسلامياً معارضاً له

والقوى السياسية الشيعية الرئيسة هي كالاتي: (المجلس الأعلى للثورة الإسلامية، والذي سُمي لاحقاً المجلس الأعلى الإسلامي العراقي، وحزب الدعوة الإسلامية، وحزب الدعوة الإسلامية - تنظيم العراق، وحزب الفضيلة، والتيار الصدري، ومنظّمة العمل الإسلامي).

الأحـزاب الشـيعية ذات طبيعـة نخبوية، باسـتثناء التيـار الصدري، الـذي هو أصلاً تشـكيلٌ جماهيريٌّ. وهـذه القـوى والأحـزاب حصلـت علـى الأغلبيـة العدديـة فـي مجلس النـواب في دوراتـه الأربعة، وقبل ذلـك كان لها دورٌ وتأثيـرٌ في مجلس الحكم الانتقالـي، والحكومـة المؤقتـة، وأيضـاً الجمعية الوطنية ولجنة كتابة الدستور العراقي الذي حصل على تأييدٍ كبيرٍ في الاستفتاء[3].

1 - حـزب الدعـوة الإسـلامي: يعـدّ حـزب الدعوة الإسـلامي مـن أبـرز الأحـزاب الشـيعية العراقيـة، وكلّ مـا نشـأ مـن تنظيمـات حزبيـة شـيعية فيما بعـد لا يخلو من تأثير هـذا الحزب، بل ومن كوادره، الذيـن اختلفوا مع قياداتهم وشـكّلوا تنظيماتهم، أو توزّعـوا على التنظيمـات الأخرى، وحزب الدعوة كانـت فكرته مطروحـة قبل ثورة تمـوز 1958، أي أنّـه جاء لمواجهة ما أسـموه بالمدّ الشـيوعي في نهايـة الخمسـينات مـن القـرن الماضـي[4]. والحزب مفتوح العضوية للمسـلمين كلّهـم من المذاهب المتعدّدة، ورفع شـعار (إسلام بلا مذاهب)، ولكن الواقع الإسلامي، وما شهده من انقسامٍ حادٍّ بين الشـيعة والسـنة، الأمر الذي يعكس عدم فاعلية هذه الأحزاب في تذويب مخلّفات الماضي وعقلية الاختلاف المذهبي المؤدّي أحياناً للخلاف[5].

2 - المجلـس الإسـلامي الأعلى: لم يكن تأسـيس (المجلس الأعلى للثورة الإسـلامية في العراق) - وهذا هو اسمه منذ النشأة في (17 تشرين الثاني 1982) - كحـزبٍ سياسـيٍّ، بقـدر مـا كان تجمّعاً أو ائتلافـاً ضـمّ - فـي بداية تشـكيله - قـوىً عراقيةً إسـلاميةً معارضةً وأحزاباً وجماعاتٍ شـيعيةً وحزباً كرديـاً إسـلامياً؛ إذ كانت مكوّناتـه في بادئ الأمر

مـن (حـزب الدعـوة الإسـلامية، ومنظّمـة العمل الإسـلامي، وحركة المجاهديـن العراقيين (جماعة عبـد العزيز الحكيم شـقيق رئيـس المجلس محمد باقـر الحكيـم)، وحزب الله الكـردي بزعامة (محمد خالـد البارزانـي)، وحـزب اللـه فـي العـراق، وحركة الرافديـن الإسـلامية)، كمـا ضـمّ أيضـاً تنظيمـات علمانيـة دينية (مجلـس العلماء، وجماعـة العلماء المجاهديـن، وجماعـة العلماء (برئاسـة محمد باقر الحكيم نفسه)[6].

للإسلام السياسي حضورٌ قويٌّ منذ تأسيس الدولة العراقية الحديثة عام ، فأوّل حزبٍ سياسيٍّ منظّمٍ في عام 1917 كان حزباً إسلامياً، وأول رئيس وزراء عراقي كان عالم دين

3 - التيار الصدري: تيّارٌ سياسيٌّ ودينيٌّ، يتبع الزعيم الشـيعي العراقـي (مقتـدى الصـدر)، يعـرف بهذا الاسم نسبة إلى (محمّد محمّد صادق الصدر) الذي اغتيل سنة 1999. وظهر في داية الأمر جماعةٌ في لندن باسـم (تيار الإمام الصدر) شـاركت في مؤتمر لنـدن 2000 دون حمل صورة تذكـر مقتدى الصدر بشـيء[7]، ويلتفّ التيـار الصدري حاليـاً حول مقتدى الصدر نجل السيد محمّد محمّد صادق الصدر.

4 - حزب الفضيلة: تأسّس في نيسان 2003، وعقد مؤتمـره التأسيسـي الأول فـي محافظـة النجـف وبإشراف الشيخ اليعقوبي، وانتخب (نديم الجابري) أمينـاً عامّـاً للحـزب، واسـتطاع الحـزب خـلال مدّةٍ زمنيةٍ قصيرةٍ فتحَ فروعٍ له في محافظات العراق.

ثانياً/ الأحزاب الإسلامية السنية:

تلعب قوى الإسـلام السياسي اليوم في العراق دوراً مؤثّراً على السـاحة السياسية، وتسهم كذلك فـي رسـم مسـتقبل العـراق، ومـن تلـك القـوى الإسلام السياسي السني في العراق منها:

1 - الحـزب الإسـلامي العراقي: تعدّ حركة الإخوان المسـلمين في العراق أقدم تنظيمٍ سياسيٍّ سنيٍّ فـي العـراق؛ إذ بـدأ نشـاطهم عـام 1944 باسـم (جمعية الأخوّة الإسـلامية) بقيادة الشـيخ محمّد محمـود الصواف والشـيخ أمجـد الزهـاوي، وفي عام 1960 أنشـأ الإخوان المسـلمون حزباً سياسياً باسـم (الحزب الإسلامي)، وعقد الحزب الإسلامي مؤتمره الأول في 1960/7/29.

2 - حـزب التحريـر: نشـأ حـزب التحرير فـي العراق نتيجة انشـقاق تيـار من حركة الإخوان المسـلمين، فـي مطلع خمسـينيات القرن الماضـي، مثل حزب التحريـر أنموذجـاً، جاذبـاً للشـباب المتحمّـس، في حقبةٍ تعجّ بحركات التحرّر الوطني.

3 - الاتحاد الإسـلامي الكردسـتاني: أحد مكوّنات الحركـة الإسـلامية الـذي يمثّـل جماعـة الإخـوان المسـلمين في كردسـتان العراق، ولا يزال معترفاً بـه تنظيميـاً مـن قبـل الجماعة، الـذي رفض حمل السـلاح لنشر مبادئه والدفاع عنها. تمّ الإعلان عن تأسيسه في 6 شباط 1994.

الفرع الثاني: الأحزاب القومية في العراق:

تضـم مجموعـةً مـن الأحـزاب السياسـية الكردية، فضـلاً عن حركات تركمانيـة ذات طابع قومي مثل الجبهة التركمانية وغيرها.

1 - الاتحـاد الوطنـي الكردسـتاني: تأسّـس في 1 حزيـران 1975، بعد ظهور خلافاتٍ بين زعيم الحزب الديمقراطي الكردستاني مصطفى البارزاني وجلال طالبانـي الـذي كان عضـواً فـي اللجنـة المركزيـة للحزب آنـذاك، ممّا أدّى إلى انفصال جلال طالباني عـن الحـزب، نتـج عنـه غيـاب الحـزب الديمقراطي الكردسـتاني عن الساحة العراقية؛ الأمر الذي مكّن الحـزب مـن تشـكيل ائتلاف بيـن (5) قـوى كردية مختلفـة، كان أبرزهـا ثـوار كردسـتان بزعامة (جلال طالبانـي)، ومجموعـة كادحـي كردسـتان بزعامـة

(نوشيروان مصطفى)، وتمّ الاتفاق على تسمية الائتلاف بالاتحاد الوطني الكردستاني.

2 - الحزب الديمقراطي الكردستاني: تأسّس الحزب الديمقراطي الكردستاني يوم 16 آب 1946 بقيادة (مصطفى البارزاني)، وكان اسم الحزب في البداية "الحزب الديمقراطي الكردي"، وفي المؤتمر الثالث الذي عُقد يوم 16 كانون الثاني 1953 في كركوك، تقرّر تغيير الاسم إلى "الحزب الديمقراطي الكردستاني"، وعقد الحزب منذ تأسيسه (13) مؤتمراً، وفي المؤتمر التاسع الذي عُقد يوم 4 تشرين الأول 1979 انتُخب مسعود البارزاني رئيساً للحزب بتصويت المشاركين بالإجماع.

3 - حركة التغيير الكردية: وتسمّى أيضاً (حركة گوران) وهي عبارة عن حزبٍ ناشطٍ في إقليم كردستان العراق، أسّسه السياسي الكردي (نوشيروان مصطفى) في عام 2009م بعد استقالته من حزب الطالباني (الاتحاد الوطني الكردستاني)، وهو حزبٌ علمانيٌّ يعارض حزب التحالف الكردستاني ويدعو لمحاربة الفساد.

4 - الأحزاب التركمانية: هناك أحزابٌ عدّة منها (الجبهة التركمانية العراقية، والحركة القومية التركمانية، وحزب العدالة التركماني، وحزب توركمن إيلي، وحزب القرار التركماني، وحزب الإرادة التركمانية، وحزب الحقّ التركماني، وحزب الوفاء التركماني، والاتحاد الإسلامي لتركمان العراق).

الفرع الثالث: الأحزاب الليبرالية في العراق:

إنّ أغلب رموز المعارضة العراقية الذين وضعوا دستورهم في مؤتمر لندن لم يشتركوا في العملية السياسية، وأبرزهم قائد الليبرالية الأول (سعد صالح جبر)، وقد ترك ذلك فراغاً كبيراً استثمرته الأحزاب الدينية لصالحها، واستطاعت أن تلعب على الوتر الطائفي الذي سهّل لها بناءَ قاعدةٍ جماهيريةٍ تحقّقُ لها غاياتها في الوصول إلى السلطة، ومن هذه الأحزاب الليبرالية:

1 - حزب الشعب للإصلاح:

في منتصف عام 2011، أسّسه (فائق الشيخ علي) في لندن. شارك الحزب في الانتخابات البرلمانية العراقية في نيسان 2014، كجزءٍ من التحالف المدني الديمقراطي, وفاز الحزب بأحد مقاعد الائتلاف الثلاثة في محافظة بغداد.

2 - التحالف المدني الديمقراطي:

تحالفٌ سياسيٌّ مدنيٌّ أسّس للانتخابات التشريعية العراقية 2014، يضمّ التحالف قوىً وأحزاباً وشخصياتٍ سياسيةً مستقلّةً، منها (الحزب الشيوعي العراقي، الحزب الوطني الديمقراطي العراقي، حزب العمل الوطني الديمقراطي، حزب الأمّة العراقية بقيادة مثال الالوسي، حركة العمل الديمقراطية، حزب الشعب بقيادة فائق الشيخ علي (قبل الانفصال عنه وتكوين تحالف تمدّن)، كتلة أبناء الحضارات، الحركة الاشتراكية العربية بقيادة شروق العبايجي)، وحصل على مقعدان في انتخابات 2018 [8].

الفرع الرابع: أحزابُ تشكّلت بعد الاحتجاجات التشرينية في العراق:

لم تنفكّ ثورةُ تشرين في العراق، منذ أن تحوّلت من كونها حركةً احتجاجيةً ذات طابعٍ مطلبيٍّ إلى أن تكون حركةً واسعةً تستهدف إسقاط النظام القائم أو إجراء إصلاحاتٍ جذريةٍ فيه بما يسمح بولادة نظامٍ بديلٍ، وكانت الرؤية الأهمّ التي بنتها الحركة الاحتجاجية، منذ بداياتها في مطلع تشرين الأول 2019، هي رفض الإصلاحات «الترقيعية»، التي كان يبادر إليها النظام منذ 2010 لغرض احتواء الضغط الاحتجاجي، ومن ثم «ديمومةَ النظام» ببنيته القائمة أساساً. ومع اقتراب موعد الانتخابات النيابية، تتزايد مساعي الناشطين لتأسيس أحزابٍ منبثقة من رحم الحراك الشعبي، وهناك أحزاب تفكّكت من الأحزاب الرئيسية تتبنّى أفكاراً جديدةً[9].

أولاً/ جبهة تشرين[10]:

تـمّ تشـكيلها فـي (2020/5/15) مـن عـددٍ مـن التنسـيقيّات ومنظّمـات المجتمـع المدنـي وشـخصيات ناشـطة من حركة الاحتجاجـات، تعتبر الجبهـة أنّ النظام السياسـي الحالـي - والذي هو نتاج العملية السياسية القائمة في البلاد منذ عام ٢٠٠٣ - لـم يعد صالحاً للاسـتمرار فـي إدارة الدولة العراقيـة؛ لمسـؤوليته فـي تراجع نهضـة الوطن، وعمليـة التنميـة على كافّـة الصُّعـد (الاقتصادية، الاجتماعيـة، السياسـية، الثقافيـة...)، كما تسـعى الجبهة إلى إقامة دولةٍ مدنيّةٍ حديثةٍ تعتمد سيادة القانون الذي يضمن إشـاعة قيـم المواطنة الحقّة والحريـات، وتكافـؤ الفـرص أمام الجميـع، والعدل الاجتماعـي، وتفعيـل دور الكفـاءات العلميـة في بناء الدولة، بعيداً عن الانتماءات الحزبية والطائفية والعرقية والقبلية، عبر صياغة تشريعاتٍ منصفةٍ.

أمّـا البنـاء الهيكلـي للجبهـة فيتكـوّن مـن (الهيأة العليـا، واللجـان المنتخبة (لجنـة العلاقات - اللجنة الاعلاميـة - اللجنة التنظيميـة - اللجنة الاجتماعية - اللجنـة القانونيـة - اللجنـة الماليـة - اللجنـة الاقتصاديـة). أمّا قرارات الجبهة بحسـب قول أحد أعضائهـا: «لا توجـد لنـا قيـادة ، وقرارنا تشـاوري، هدفنا توحيد الخطاب ورصّ الصفوف».

ثانياً/ حزب البيت الوطني:

أعلن في مدينة الناصرية، الاثنين (28 كانون الأول 2020) عن تأسيس حزب يضمّ في عضويته ناشطين شـاركوا في تظاهرات ساحة الحبوبي باسم (البيت الوطني)، وقد جرى تسـجيله رسـمياً لدى الجهات المختصّة، فيما يسـعى مؤسّسـوه إلى استقطاب شـخصياتٍ بمواصفاتٍ محدّدةٍ، الناشط في ساحة الحبوبي (حسين الغرابي) هو صاحب فكرة تأسيس هذا الحزب والمروّج لها[11].

ثالثاً/ حركة امتداد:

تأسّست في 2021/1/15، وهي حركةٌ سياسيّةٌ لا طائفيةٌ ولا قوميةٌ ولا عنصريةٌ (وطنية)، وهي معارضةٌ للأحزاب السياسيّة الفاسدة التي لم تنتج على مدى سبعة عشر عاماً إلّا الفوضى والفساد والمحاصصة وغياب العدالة الاجتماعية وضياع السيادة الوطنية.

إنّ الهدف الاستراتيجي الأساس لحركة امتداد هو بناء دولة المواطنة والمؤسّسات، ونقل صوت الاحتجاج الشعبي إلى قبة البرلمان، وتحقيق الأغلبية السياسية[12]. كذلك تؤمن بتحويل النظام السياسي إلى (رئاسي)، وحكومة إدارة الكترونية تغلق أبواب الفساد، كما أنّها خرجت من رحم ثورة تشرين، وتؤمن بمبادئها وتتبنّاها؛ لكنّها ليست ممثلةً عنها؛ لأنّ فكرة تشرين وقادتها مدرسةٌ وفكرٌ لكلّ العراقيين. أمّا قيادتها فهي جماعية؛ كي لا ينفرد بها شخص، وتسمح الحركة بالتحالف مع حزبٍ سياسيٍّ آخر[13].

رابعاً/ حركة وعي الوطنية:

أعلن القيادي السابق في تيار الحكمة (صلاح العرباوي)، في 19 أيلول 2020، عن تأسيس حركةٍ سياسيةٍ جديدةٍ باسم (حركة وعي الوطنية). وفي مؤتمر إعلان الحركة، دعا العرباوي إلى تعديل الدستور، وانتخاب رئيس الدولة مباشرة من قبل الشعب، وتعيين حكومة من قبل الرئيس، ومنع التدخّلات الخارجية. كما شدّد على ضرورة تقييد صلاحيات البرلمان، وتأسيس قضاءٍ غير مسيّسٍ، وحلّ مجالس المحافظات، ووعد ببناء مدينة خاصة بالشباب، وجمعية وعي افتراضية، وعدم التفريق بين المكونات[14]. صادق مجلس المفوضية العليا المستقلّة للانتخابات على إجازة تأسيس (حركة وعي الوطنية)، لتنطلق رسمياً في تنفيذ مشروعها الوطني المتمثّل بقادةٍ جُدد لعراقٍ جديدٍ، وتطوير نظام الحكم[15].

رابعاً/ حركة بداية: أعلنت يوم 2021/1/16 انطلاق التسجيل الرسمي وانتخاب أمينها العام وأعضاء الأمانة، بحضور المفوضية العليا المستقلة للانتخابات ممثّلةً بدائرة شؤون الأحزاب. هذا وقد تمّ التصويت بالإجماع على اختيار السيد (غسان أبو رغيف) أميناً عامّاً للحركة، والحقوقي (باسم العاصمي) نائب الأمين العام للحركة [16] . والحركة علمانيّة متفرّعة من المؤتمر الوطني العراقي (آراس حبيب).

ومن الأحزاب الأخرى أمثال (حركة عهد الله، المشرف العام عليها السيد هاشم الحيدري)، (حركة 25 اكتوبر، حزب تشريني، الأمين العام له طلال الحريري)، (حركة إنجاز، الأمين العام للحركة باقر جبر الزبيدي)، (تحالف الاقتصاد العراقي، يرأسه عدي صادق جعفر العلوي)، (تيار الفراتين، الأمين العام له محمد شياع السوداني)، (قادمون، يقوده حسين الرماحي)، (حركة بلادي الوطنية، الأمين العام لها زهرة البجاري)، (المحافظون، حزب إسلامي يقوده الشيخ وائل الشمري الأمين العام لإحدى تشكيلات الحشد الشعبي واسمه كتائب النخبة)، (حركة الفجر الصادق، حزب إسلامي برئاسة الشيخ رعد العواد التميمي، بديل لحزب الأمانة ومتفرع من المجلس العام لشيوخ عشائر العراق)، (تيار المرحلة، حزبٌ ليبرالي من قادته: مهند الكناني ورحمن الجبوري مستشاري رئيس مجلس الوزراء)، (حزب الارتباط الديمقراطي، حزبٌ علمانيٌّ يرأسه أحمد خليفة علاوي العيساوي)، (تحالف النهج الوطني، تحالفٌ إسلاميٌّ متفرّعٌ من حزب الفضيلة، ويتزعمه نواب كتلة النهج، أمثال: حسين العقابي وجماعة المحمداوي وحازم الخالدي)، (ائتلاف قادرون، تطوير لحزب الثقة الذي يرأسه الشيخ حسن شاكر الحسناوي أمين عام أحد فصائل حشد الدفاع قوات الإمام (عج))، (تيّار سلامة وطن، تطوير لتيار العدالة والنهوض الإسلامي، المتفرع من حزب الدعوة، ويقوده الحاج كريم عبدالرضا العلياوي)[17].

الخاتمة:

يتّضح الدور المحوري للأحزاب في إدارة العمل الديمقراطي والوصول للسلطة، وهذا الدور يتحرّك تبعاً لإرادةٍ سياسيّةٍ ذات رؤيةٍ ينبغي أن تكون واضحةً، ولعلّ القول باختلاف المناهج والأفكار السياسية بين حزبٍ وآخر يعدّ أمراً محسوماً، فلا يمكن أن تتشابه الأحزاب في أفكارها وبرامجها، وإلّا فإنها من الأفضل أن تدخل في إطار تنظيمٍ واسعٍ موحّدٍ يجمعها في حزبٍ واحدٍ؛ لذلك فإنّ التجربة التي يعيشها العراق اليوم تعدّ تجربةً فريدةً في تاريخه السياسي، لم تتوفّر له في جميع عهود الحكم، بشكليها الملكي والجمهوري.

وفي عراق ما بعد تشرين عام 2019، وبعد سقوط حكومة عبدالمهدي، وتراجع شعبية الأحزاب والقوى التقليدية المتصدّرة للمشهد السياسي، لاسيما قوى الإسلام السياسي، تحاول الأحزاب والقوى السياسية العراقية لملمة نفسها، لكن من خلال تغيير التكتيكات والاستراتيجيات، واستيعاب الحراك ورموزه، اعتماداً على ثلاثية المال والديماغوجية والعامل الخارجي. ومن نتائج الحراك السياسي وحركة الشباب التشريني، هو تعاظم عدد الأحزاب المسجّلة رسمياً، ليصل إلى أكثر من 400 حزبٍ سياسيٍّ !

بشكلٍ عامٍّ، تعكس هذه الأحزاب التيارات السياسية التي يمكن تصنيفها وفق ثلاثية «التابع» و«المنشق» و»المتمرّد». ولا تزال تلك الأحزاب التقليدية، تتوافق مع التيارات السياسية المهيمنة تاريخياً مثل الشيوعية والإسلام السياسي، ولكن نتساءل: ماذا بعد أن يتحوّل الناشطون إلى نوّاب؟ وماذا بعد أن تأتي التفاهمات السياسية الداخلية والخارجية برئيس وزراء جديد، هل سيتّفق الجميع على تلميع صورة النظام من أجل البقاء، أم يتصاعد الضغط الشعبي من أجل إنتاج نظام سياسي بقواعد جديدة؟

هوامش

1 - حسين شلوشي, صراع الثيوقراطية والعلمانية في عراق ما بعد التغيير, مجلة حمورابي للدراسات, مركز حمورابي للبحوث والدراسات الاستراتيجية, المجلد1 , العدد 9, 2014, ص112.

2 - محمد بدوي الشمري, تحولات الإسلام السياسي في العراق, منتدى المعارف, بيروت, 2011, ص13.

3 - الأداء السياسي للأحزاب السياسية الشيعية وإشكالية بناء النموذج في العراق بعد 2003, مركز الفرات للتنمية والدراسات الاستراتيجية, نشر بتاريخ 2019/2/20, على الرابط:
http://fcdrs.com/polotics/1207

4 100 عام من الإسلام السياسي بالعراق (السنة - الشيعة)- 1 الشيعة, مركز المسبار للدراسات والبحوث, دبي- الامارات , 2011, ص171.

5 - خليل مخيف, الأحزاب الإسلامية العراقية قراءة في الموقف والرؤية للمستقبل, سلسلة دراسات استراتيجية, مركز الدراسات الدولية, العدد 78, بغداد, 2005, ص4.

6 - رشيد الخيون, مصدر سابق, ص 297 وما بعدها.

7 - رشيد الخيون, مصدر سابق, ص 353 .

8 - التحالف المدني الديمقراطي, على الرابط:
http://wikiraq.org/wiki/

9 - "حزب الثورة مفقود في العراق.. تيارات ووجوه شابّة تسعى إلى التغيير في الانتخابات, الحرة, نشر بتاريخ 14كانون الثاني 2021, على الرابط:
https://www.alhurra.com/iraq/202114/01/

10 - النظام الداخلي لجبهة تشرين, ص1

11 - انطلاق حزب جديد في الناصرية باسم "البيت الوطني", موقع IQ NEWS, نشر بتاريخ 2020/12/28, على الرابط:
https://www.iqiraq.news/political/7302--.html

12 - بيان إعلان تأسيس حركة امتداد, نشر في موقعها على الفيسبوك بتاريخ 2021/1/16, على الرابط:
https://www.facebook.com/102447108500745/posts/103649908380465/

13 - غسان الشبيب, حركة امتداد, تأسيسها, رجالاتها, تمويلها, مبادئها, نشر بتاريخ 2021/1/16, على الرابط:
https://m.facebook.com/story.php?story_fbid=

14 - شونم عبدالله خوشناو, بعد انسحابه من الحكمة.. صلاح العرباوي يعلن تأسيس حركة سياسية جديدة, نشر بتاريخ 2020/09/19, على الرابط:
https://www.rudaw.net/arabic/middleeast/iraq/190920207

15 - حركة وعي الوطنية, نشر بتاريخ 2021/1/13, على الرابط:
https://www.facebook.com/579965192697888/posts/693773737983699/

16 - مؤتمر تأسيس حركة بداية, نشر بتاريخ 2021/1/16, على الرابط:
https://www.facebook.com/104209714771251/posts/197542302104658/

17 - لأول مرة .. كشف الأحزاب الجديدة في العراق ومن يقف خلفها !!!!, نشر بتاريخ 2021/05/21, على الرابط:
https://www.youtube.com/watch?v=3rBXOJLq1uI

استطلاع الرواق

تقييم أداء حكومة الكاظمي 2020 - 2021

علي حسون

بعد مرور سـنة على منح مجلس النواب الثقة لحكومة السيد الكاظمي، جـاء هذا الاسـتطلاع الـذي أعده مركـز رواق بغداد للسياسـات العامّة؛ لبيان الرأي العام الذي يعدّ أحد الأدوات المهمّة لإجراء تقييمٍ موضوعيٍّ لهذه الحكومة.

لا يمكـن إنـكار حقيقة أنّ هـذه الحكومة جاءت في توقيـتٍ حرجٍ على إثر احتجاجـات تشـرين الأوّل مـن العـام 2019، وكُلِّفَـت بمُهمّـاتٍ محدّدةٍ، أهمهـا التهيئـة لإجـراء الانتخابات النيابية المبكرة، تمّ اشـتقاق أسـئلة هذا الاسـتطلاع من محاور المنهاج الوزاري السبعة التي أعلنتها حكومة الكاظمي في نيسان 2020، والتي تضمّنت الإشارة إلى (إجراء الانتخابات المبكرة، معالجة الأزمة المالية، فرض الأمن، مواجهة الأزمة الصحية (وباء كورونا)، مكافحة الفسـاد المالي، إيجاد التوازن فـي العلاقات الخارجية، تلبية مطالب المحتجّين)، إضافةً إلى اعتماد أسئلة محور التقييم العام.

العيّنة:

فـي هذا الاسـتطلاع تـمّ اعتماد عيّنةٍ عشـوائيةٍ طبقيةٍ مقسّمةٍ على محافظات العراق، باستثناء إقليـم كردسـتان، وتـمّ إجـراؤه خلال المـدّة من 20 - 27 /2021/4، وبلـغ التوزيـع التراكمـي للفئـة العمريـة (18-35) حوالي (61 %) من عيّنة الاسـتطلاع، الأمـر الذي يعكس اهتمـام الفئات العمريـة فـي سـنّ الشـباب بالوضـع السياسـي وأداء الحكومـة الحاليـة، فيمـا توزّعـت النسـب المتبقيـة علـى الفئـات العمرية الأكبـر، وتوزّعت المهـن ومسـتوى التعليم للعيّنات المسـتهدفة بيـن العامليـن فـي القطـاع الخـاص، والعاطلين عن العمل، إضافةً إلى الحاصلين على الشـهادات العليا والأولية والإعدادية فما دون.

وأظهـرت نتائجُ التقييم العـام لحكومة الكاظمي خـلال هـذا الاسـتطلاع أنّ غالبيـة المسـتطلعة آراؤهم لا يثقون بالحكومة الحالية، حيث أكّد قرابة الـ(80%) من المسـتطلعة آراؤهم أنّهم لا يثقّون بالحكومة، فيما بلغت نسبة الذين يثقّون بها إلى حـدٍّ ما قرابة الـ(17 %)، فيما بلغت نسـبة الذين يثقّـون بالحكومة حوالي الـ(4 %)، وهذه النتيجة تدلّ على أنّ هنالك فجوةً بين الحكومة والشعب بشـكلٍ عـامٍّ، وأنّ الحكومة الحالية لـم تنجح في معالجـة مـا أخفقـت بـه الحكومة السـابقة، في مجال مدّ جسـور التواصل، وترسيخ ثقة المواطن بالدولـة بشـكلٍ عـامٍّ، وسـجّلت المحافظـات الجنوبيـة والفـرات الأوسـط النسـبة الأعلى في عدم الثقة بالحكومـة، بالمقارنة مع المحافظات الغربية والشمالية، ومؤشّر عدم الثقة كان بنفس النسبة بين الفئات العمرية المختلفة.

إجراء الانتخابات المبكرة:

يعـدّ هـذا الموضـوع مـن أهـمّ ملفـات الحكومـة المكلّفة بإنجازهـا، وجاءت نتائج هذا الاسـتطلاع لتشير إلى أنّ نحو (63 %) مـن المبحوثين يرون أنّ الحكومة غير جادّة في إجـراء الانتخابات المبكـرة، خصوصاً أنّ موعد الانتخابات قد تمّ تأجيله من الموعد الأول 2021/6/6 إلـى 2021/10/10 بناءً على طلـب المفوضيـة العليـا للانتخابات، فيمـا رأى (37 %) من العيّنة المسـتطلعة أنّ الحكومـة جـادّةٌ فـي إجـراء هـذه الانتخابات، ويبقى هـذا الموضوع مرهونٌ بالوضع السياسي وتقلّباته، على الرغم من أنّ القرار النهائي هو بيد الحكومة.

الأزمة المالية وحلول حكومة الكاظمي:

وحول سؤال (كيف تصف سياسة الاقتراض التي اتّبعتها الحكومة الحالية لمعالجة الأزمة المالية؟) يعتقد (90.5 %) من المبحوثين انّ الحكومة بالغت في تقدير الأموال، فيما أشار (9.5 %) إلى أنّ تقديرات الحكومة كانت واقعيةً عند طلبها من مجلس النواب اقتراض الأموال لمعالجة الأزمة المالية، ويجب الإشارة هنا إلى أنّ تقدير تلك الأموال شهد نقاشاً وتجاذباً بالآراء بين الحكومة ومجلس النواب، وكان للباحث السياسي الدور الواضح في هذا الموضوع، وقد غابت الشفافية في تناول هذه القضية, وتضمّن الحلّ الحكوميّ للأزمة المالية كذلك تخفيض قيمة الدينار العراقي مقابل الدولار الأمريكي. وحول هذا الموضوع أبدى (80 %) من المستطلعة آراؤهم عدم الرضا عن هذه الخطوة، فيما أشار نحو (15 %) عن رضاهم عن هذه السياسة.

وتبيّن من خلال تحليل الإجابات أنّ نسبة عدم الرضا كانت مرتفعةً عند العاملين في القطاع الحكومي والمتقاعدين، بالقياس مع العاملين في القطاع الخاص؛ لأنّ بعضهم كان أقلّ تضرّراً من تغيير قيمة الدينار.

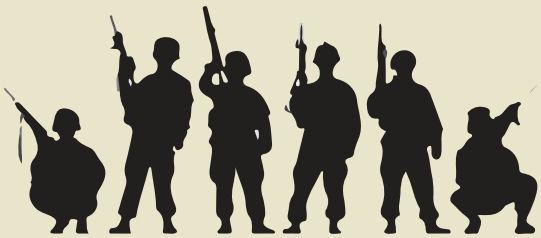

الأمن وحصر السلاح بيد الدولة:

جاء هذا المحور ضمن الفقرة ثانياً من المنهاج، تحت عنوان (تطوير المؤسسات الأمنية وإصلاحها)، وطرح استطلاع الرواق سؤالاً حول فيما إذا نجحت الحكومة في حصر السلاح بيد الدولة، باعتبارها خطوةً باتجاه بسط هيبة المؤسّسات الأمنية للدولة، وفرض الأمن المجتمعي، وكانت الإجابة للمستطلعة آراؤهم بنسبة (91.7 %) بعدم نجاح الدولة في حصر السلاح، فيما بلغ نسبة من أشار إلى أنّها نجحت إلى حدٍّ ما (7.1 %)، أمّا الّذين يعتقدون أنّها نجحت فلم تتجاوز نسبتهم الـ(1.3 %) من عيّنة الاستطلاع.

وفي ذات السياق، جاءت إجابة المبحوثين حول سؤالٍ بخصوص قيام الحكومة بفرض هيبة الدولة (تطبيق القانون على الجميع) بنسبة (66%) بالسلب، اتجاه عدم قيام الحكومة بأيّ خطوةٍ أو إجراءٍ لفرض هيبة الدولة على الجميع، فيما اعتقد حوالي (22 %) بأنّ الحكومة تسعى إلى ذلك بدرجةٍ قليلةٍ، والنسب المتبقية أشارت بأنّ الحكومة تحاول بدرجةٍ متوسّطة إلى كبيرة، وهذه النسبة فيها دلالة على أنّ هناك متابعةً شعبيةً لهذا الموضوع المهم.

أمّا تقييمهم لتطوّر الوضع الأمني بشكلٍ عامٍّ في ظلّ هذه الحكومة، فقد بيّن الاستطلاع أنّ (51 %) من المستطلعة آراؤهم يرون أنّ الأمن لم يتغيّر، بينما أشار (35 %) منهم إلى أنّ الوضع ازداد سوءاً، أمّا الذين يرون أنّ الأمن شهد تحسّناً فلم يتجاوز الـ(14 %) من أفراد عيّنة الاستطلاع.

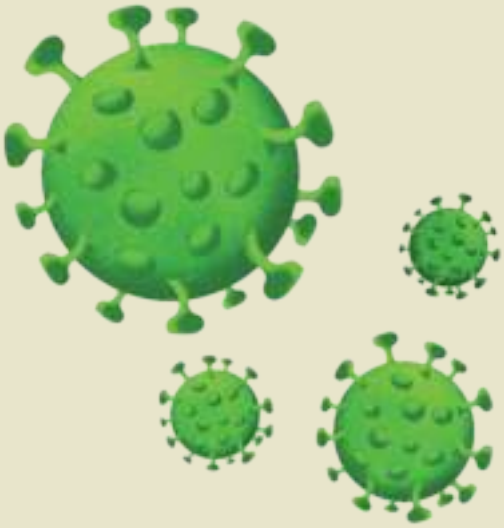

جائحة كورونا والأزمة الصحية:

كانت جائحة كورونا من التحدّيات الطارئة التي واجهت هذه الحكومة، والتي أثّرت بشكلٍ مباشرٍ على أداء المؤسّسات الحكومية والقطاع الخاص، وسبّبت ازدياد نسبة البطالة ونسبة الفقر؛ ممّا أثّر سلباً على الواقع الاقتصادي بشكلٍ عامٍّ، لكنّ التحدّي المباشر كان في مواجهة المؤسّسات الصحّية لتفشي هذا الوباء، واستعدادها لاستقبال الحالات الحرجة، وإجراء مسحات الفحص للمصابين، وإعداد البيانات المطلوبة لمعرفة عدد الإصابات، وقرارات لجنة السلامة العليا الخاصّة بإجراءات الوقاية من الوباء، حيث أظهر الاستطلاع أنّ (54%) من العيّنة المبحوثة ترى أنّ إجراءات الحكومة كانت غير فاعلةٍ، فيما بيّن (40 %) منهم أنّها فاعلةٌ إلى حدٍّ ما، أمّا النسبة المتبقية (6 %) فترى أنّ الاجراءات كانت فاعلةً, وعند تحليل البيانات الخاصّة بالاستطلاع تبيّن لنا أنّ أكثر الطبقات التي اختارت التصويت لعدم فاعلية الإجراءات من العيّنة المستطلعة آراؤهم هي فئتي الطلبة والعاطلين عن العمل، وهذا يؤشّر إلى أنّ الحكومة لم تتّخذ الإجراءات التي تحمي العاملين من الكسبة في القطاع الخاص، سواءٌ الخدمي منها أو التجاري أو الصناعي، وكذلك ينطبق على قرارات الحكومة تجاه العام الدراسي 2021 - 2020 م.

مكافحة الفساد المالي والإداري:

هذا الموضوع الشائك والمتراكم من الحكومات السابقة شكّل تحدّياً صعباً لإدارة الحكومة للملفات الخدمية، والاقتصادية بالخصوص، ورغم أنّ السيد الكاظمي شكّل لجنةً عليا لبحث قضايا الفساد، إلّا أنّ الواقع يكشف أنّ الموضوع متداخلٌ، ويتضمّن ملفاتٍ كبيرةً لقوىً سياسيةٍ فاعلةٍ, ومن خلال الاستطلاع تبيّن أنّ (80 %) من المستطلعة آراؤهم يرون عدم فاعلية إجراءات الحكومة ضدّ الفساد، فيما يرى (17 %) منهم أنّها كانت فاعلةً إلى حدٍّ ما، أمّا الـ(3 %) المتبقية فيرون أنّها فاعلةٌ، وكان هناك سؤالٌ آخر في الاستطلاع حول التغيّر في مستوى الفساد، إذ بيّن (8%) فقط من العيّنة أنّ مستوى الفساد انخفض.

العلاقات الخارجية وايجاد التوازن الإقليمي والدولي:

بحكم الموقع الجغرافي، والتداخل الديموغرافي بين العراق ودول جواره العربي والإقليمي، والنفوذ الامريكي بعد 2003، أصبح العراق مسرحاً للصراع وتشابك المصالح بين القوى المتصارعة في المنطقة، مما وضع الحكومة أمام خياراتٍ صعبةٍ لا تخرج منها إلّا بجعل العراق متوازناً في علاقاته الخارجية، حيث أشار الاستطلاع إلى أنّ (43%) من العيّنة المبحوثة ترى أنّ الحكومة تعاملت بتوازنٍ إلى حدٍّ ما، فيما رأى (41 %) منها أنّ الحكومة لم تتعامل بتوازنٍ، أمّا النسبة المتبقية (16%) فقد رأت أن الحكومة تعاملت بتوازنٍ.

وجاءت كذلك نسب الأجوبة حول سؤال نجاح الحكومة في إبعاد العراق عن صراعات المنطقة، حيث اعتقد (62 %) أنّ الحكومة لم تنجح، فيما اعتقد (30 %) أنّها نجحت إلى حدٍّ ما، ولم يعتقد أنّها نجحت سوى (8 %).

الاحتجاجات ومطالب المحتجّين:

ملف الاحتجاجات يعدّ من الملفات الحسّاسة التي كانت سبباً في تشكيل هذه الحكومة، وكان من مطالب المحتجّين الملحّة لهذه الحكومة هو كشف المتورّطين بقتل المتظاهرين ومحاكمتهم محاكمةً عادلةً، وكذلك معالجة جرحى المتظاهرين والاهتمام بعوائلهم.

حيث كشف الاستبيان أنّ النسب محصورة بين (55% - 75%) للعيّنة المستبانة أجابت بأنّ أداء الحكومة كان سيّئاً تجاه مطالب المحتجّين سالفة الذكر. وكانت الإجابات بعدم العلم باجراءات الحكومة بحدود الـ(15 % - 17 %) من المبحوثين، مما يؤشّر احتمال قصور في الإعلام الحكومي لشرح إجراءات الحكومة.

هذا الاستبيان - كما تمّ الإشارة في مقدّمة هذا التقرير - جاء بعد مرور سنةٍ على هذه الحكومة، وقد اعتمد المنهاج الوزاري في وضع الأسئلة، على عكس بعض الاستبيانات التي أُعدَّت بعد بضعة أشهر من اكتمال التشكيلة الوزارية؛ وذلك لإعطاء المصداقية في عملية التقييم، ولمنح الباحث والمراقب فرصةً لتحليل تلك النتائج والنسب؛ للخروج بقراءةٍ موضوعيّةٍ لأداء الحكومة، بعيداً عن الانحياز والجهوية.

تعليم
tajleem.iq

ديانة الدراسة صارت اسهل

مبتكرة، متفردة و ذكية!
منصة تعليم...
صممناها على وفق مقاييس المنصات العالمية
حتى تكون المنصة الرائدة الاولى بالعراق.
لان شركة تعليم اخذت على عاتقها مهمة جعل
الوصول للمواد العلمية اكثر سهولة و يسر.
فخلقت عالم كامل من المعرفة يغطي كل مراحل
التعليم (الابتدائي، الثانوي، و الجامعي).

كذلك مناهج تدريب و تطوير الخريجين و برامج
تطوير الكوادر العاملة بالمؤسسات و الشركات.
حتى يكون كل فرد بالمجتمع متعلم و كل متعلم
مُنتج.

باكثر من 50 ساعة عمل اسبوعياً، فريق كامل
يعمل باقصى طاقته حتى ينتج درس ممتع، واضح
و مفيد.

منصة تعليم تفخر بمواصلة جهودها الحثيثة من
اجل اثراء المحتوى التعلمي العراقي، نقل
مستقبل الدراسة و طرق التدريس الى عالم
التكنولوجيا المتطورة، و تحقيق دروس تفاعلية
مبتكرة تمزج المتعة بالتعلم.

بالشراكة مع إيرث لنك
EARTHLINK
وبإشراف وزارة التربية

شركة تعليم
للتدريب الكوادر البشرية
وخدمات التعليم و التطوير

www.tajleem.iq

(+964) 780 30 90 888
info@tajleem.iq
Al-tadriya - Baghdad

AL - R e w a q

ترجمة

الترجمة من الفارسية

الانتخابات البرلمانية المبكرة في العراق وحال القوى السياسية

فرهاد وفايي فرد
ترجمة: على نجات

الترجمة من الانكليزية

التصويت الاحتجاجي:

لماذا من غير المحتمل أن تغيّر الانتخابات المقبلة اللعبة

ترجمة:سجاد جياد
إعداد قسم الترجمة في الرواق

الترجمة من التركية

كيف تؤثر أزمة القيادة في الاتحاد الوطني الكردستاني على وجود منظمة حزب العمال الكردستاني الإرهابية في السليمانية؟

بكر آيدوغان
إعداد قسم الترجمة في الرواق

المركز والأقليم

أبعاد التوغل التركي في الشمال العراقي

هل يفرض التدخل التركي صياغة تفاهمات أمنية بين الحكومة الاتحادية وحكومة الاقليم؟

سامان نوح

الانتخابات البرلمانية المبكرة في العراق وحال القوى السياسية

معهد تبيين للدراسات الاستراتيجية*

فرهاد وفايي فرد

خبير إيراني في قضايا غرب آسيا

ترجمة: على نجات

صدر المقال في موقع معهد تبيين الإيراني في 8 آب 2021م

*مركز أبحاث تابع للتيار الأصولي في إيران، وبحسب ما جاء في عنوانه هو مركز خاص بكتابات الجيل الثالث من كتّاب ومفكّري الثورة الإيرانية.

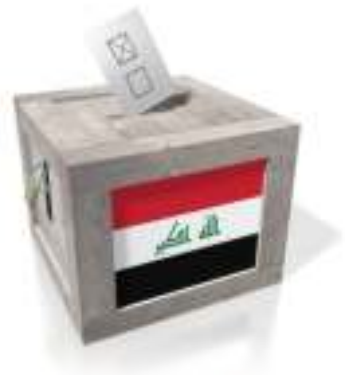

المقدمة

تحظـي الانتخابـات البرلمانيـة المبكـرة المزمع إجراؤها فـي الـ10 من أكتوبـر هذا العام بأهمية بالغة. وإن تـردّدت بعض الأنباء عن معارضة عددٍ من الأحزاب لإجرائها في وقتها المحدد سلفاً وتأجيلها إلى الأشهر القادمـة مـن العـام 2022، إلّا أنّ الاصطفاف السياسـي والمواقف التي اتّخذها بعض اللاعبين في المشـهد السياسـي العراقي عشـية الانتخابات تحظي بأهمّية كبري.

من جانب آخر، ونظراً لعدم إمكانية تغيير الائتلاف من قبل نوّاب البرلمان الذي ينصّ عليه الدستور الانتخابي الجديد، يبدو أن الاصطفافات التي تسبق الانتخابات ودخول النواب تحت قبّة البرلمان تلقي بظلالها على المشـهد السياسـي العراقي، وتفرض أهمّيتها المتزايـدة عليه. وفي هذا السـياق لابد من معرفة المواضع والاصطفافات السياسـية في فتـرة الانتخابات معرفةً وافيةً؛ لأنّ ما تفرزه صناديق الاقتراع ينعكس علـى المصالـح الإيرانية فـي العـراق؛ إذ تربطه صلةٌ وثيقـةٌ بالمصالح القومية الإيرانية.

الانتخابات البرلمانية في العراق بالأرقام:

بعد إعلان المفوضية العليا للانتخابات في العراق، انطلقت الحملة الانتخابية في هذا البلد يوم التاسع من تموز/ يوليو، وستستمرّ لمدّة ثلاثة أشهر، وهي الحملة الانتخابية الأطول مدةً في تاريخ العراق. وسوف يتنافس في هذه الانتخابات (3243) مرشحاً لتولي (329) مقعداً هي مجموع مقاعد البرلمان العراقي. بشكلٍ عامٍّ يحقّ لـ(1.299.927) ناخباً المشاركة في هذه الانتخابات حسب الدستور العراقي. وما يقرب من (988) ناخباً سوف يشاركون في الانتخابات البرلمانية للمرة الأولى، وقد ولد معظم هؤلاء الناخبين بين عامَي (2001 و 2003). وهذا يعني أنّ الحياة السياسية لهؤلاء الناخبين تؤكد لهم فشل الحكومات المتعاقبة التي تولّت مقاليد السلطة في العراق، وأثبتت فشلها الذريع على كافة المستويات.

وتوجد (83) دائرة انتخابية في هذه الانتخابات، والتي تضمّ إقليم كردستان أيضاً، وينصّ الدستور العراقي على أنّ لكلّ (100) ألف مواطن مقعداً برلمانياً واحداً يتنافس عليه المرشّحون. كما ستكون لكلّ دائرةٍ انتخابيةٍ امرأة تمثّل الشعب في البرلمان. وهذا ما حدا بالأحزاب والقوى السياسية لاستغلال هذه الفرصة. فقد سعت كل القوى السياسية لترشيح امرأة باسمها، والإفادة من هذه الفرصة لاستقطاب الناخبين.

ووقفاً لإعلان المفوضية العليا للانتخابات، سوف يشارك (789) مرشحاً مستقلاً و(951) مرشحة في هذه الانتخابات. كما تقول لنا هذه الانتخابات إنّ (21) ائتلافاً و(83) حزباً ضمن هذه الائتلافات سوف تتنافس على دخول البرلمان.

حالة الاصطفاف السياسي للقوى السياسية الشيعية:

ما توحي به الأجواء السياسية في العراق حتى الآن، يشير إلى نوعٍ من تجاوز النزعة الطائفية والقومية والتوجّه نحو النزعة المدنية. بتعبيرٍ آخر: فشل القوى الشيعية التي رفعت في هذه الفترة شعارات شيعية وتولّت مقاليد الحكم تحت هذه الشعارات، ولم ينتج عنها سوى التخلّف والدمار للبلاد، وقد سبّبت حالة من السخط والاستياء بين أوساط الناخبين، الأمر الذي جعل كثيراً منهم يتخلّى عن النزعة الطائفية ويميل نحو المدنية والسعي لبناء مجتمعٍ مدنيٍّ من دون أخذ الحزازات الطائفية والقومية بعين الاعتبار. هذا الأمر يدلّ على أنّ معظم الناخبين - ونظراً للاحتجاجات التي شهدتها البلاد في أكتوبر عام 2019 والتي استمرت حتّى الآن، والفساد المستشري في البلاد نتيجة فشل سياسات أحزاب حكمت البلاد تحت شعارات دينية - قد تخلّوا عن النزعة الطائفية، وجعلتهم يتوجّهون لصندوق الاقتراع بقناعاتٍ مدنيّةٍ. بطبيعة الحال سوف تفرز هذه القناعات حكومة قومية، ستغلّب مصلحة الوطن على المصالح الطائفية أو غيرها.

والحالة الفعلية التي تسود الفضاء السياسي العراقي تقول لنا: إنّ القوى الشيعية سوف تحتفظ بثقلها في البرلمان، إلّا أنّ القوى المدنية والأحزاب المستقلّة سوف تعزّز حضورها على حساب قوى أخرى. من جانبٍ آخر، فإنّ التحديات التي تواجه الشيعة في تسمية رئيس الوزراء سوف تزداد، وتلقي بظلالها على القوى الشيعية. إذاً القرارات البرلمانية المختلفة التي سوف تتخذ تحت قبة البرلمان لا يمكن تمريرها بالمشاركة الشيعية البحتة. ويعود معظم ذلك إلى تغيير القانون الانتخابي وتعزيز الأصوات الفردية. كما أنّ الخطاب الذي يدعو إلى القومية والوطنية على حساب الخطاب الطائفي كان له تأثيرٌ ملحوظٌ في هذا الأمر. ونظراً للحضور المكثّف للمرشحين المستقلين، يمكن أن يشهد التمثيل الشيعي انخفاضاً حادّاً في البرلمان القادم.

حالة الاصطفاف السياسي للقوى السياسية السنية:

من جانب آخر تسعى القوى السنية لتعزيز تمثيلها في البرلمان؛ نظراً للهزائم التي ألحقت بالدولة الإسلامية في العراق والشام (داعش) على الصعيد الميداني، والدمار الهائل الذي حلّ بالمناطق التي كانت تخضع لسيطرته، وترى في هذه الجولة فرصةً لاستعادة قوّتها في الساحة السياسية، وتعزيز تأثيرها على صناعة القرار في العراق. أمّا السؤال حول أسباب عدم قيام احتجاجات في المحافظات السنية على غرار الاحتجاجات التي شهدتها المحافظات الشيعية، فهذا موضوعٌ لا يتّسع له نطاق هذا المقال، ويتطلب فرصةً أخرى لدراسته. لكن حالة تشرذم الأحزاب والتيارات السنية في الوقت الراهن، إن لم نقل أشدّ من تشرذم وتشتت القوى الشيعية فهي ليست بأقلّ منها. وتخشى القوى السنية عزوف الناخب السني عن المشاركة في الانتخابات نظراً للأسباب التاريخية والخطابية، وحالة السخط والاستياء الشديدين بسبب انعدام الخدمات العامة بعد هزيمة داعش في المناطق السنية، وما يؤرّق القوى السنية في هذه الانتخابات هو عزوف الناخبين السنة.

وفي هذا السياق تجدر الإشارة إلى عددٍ من القوى السنية الأساسية وهي: التيار التي يتخذ من الأنبار مقراً له، ويقوده رئيس البرلمان الحالي محمد الحلبوسي، والذي يحظى بدعمٍ كبيرٍ من الإمارات. أمّا التيار الذي يقوده أسامة النجيفي ويتمتع بدعمٍ من تركيا ومقرّه الموصل. أمّا القوى السنية الناشطة في محافظة صلاح الدين فهي تحظى بدعمٍ من السعودية، ويقود جانباً من هذه القوى أحمد الجبوري (أبو مازن). أمّا كتلة العزم النيابية فهي بقيادة خميس الخنجر والتي تدعمها قطر، وتضم وجوهاً سياسية بارزة مثل سليم الجبوري. (يذكر أنّ هذه الكتلة شهدت في الآونة الأخيرة خلافات بين الخنجر والجبوري).

يبدو أنّ الرئيس الحالي للبرلمان محمد الحلبوسي هو الأوفر حظّاً بين القوى السنية، ويتوقّع أن يحصل هو وحزبه على غالبية أصوات الناخبين في الانتخابات القادمة. لكن الخنجر يسعى لحيازة أربعين مقعدٍ في البرلمان؛ الأمر الذي يراه محلّلون مستبعداً إلى حدٍّ ما. لكن لا يمكن تجاهل الدور الفعال الذي تلعبه القوى الخارجية في دعم بعض التيارات على حساب تياراتٍ أخرى. وعلى الرغم من ذلك، فإنّ الحملات الإعلامية القاسية التي يشنّها الحلبوسي والخنجر على بعضهما عمّقت الفجوة بين القوى السنية وأحدثت شرخاً كبيراً في صفوفها.

الأكراد في الانتخابات البرلمانية القادمة:

ستشارك القوى الكردية في الانتخابات البرلمانية بحزبيهما الاتحاد الوطني والحزب الديمقراطي. وقد ضيّق الفضاء السياسي الذي يسود الإقليم وسياسات القوى الخارجية النطاق على التيارات الأخرى وقلّصت نفوذها في تلك المنطقة، وفي هذه الحالة ستبقى القرارات النهائية في القضايا الرئيسة لهذا الإقليم خاضعة لقرار العاصمة بغداد.

تجدر الإشارة إلى أنّ الصراعات التي شهدها تيار الاتحاد الوطني أسفرت عن حدوث فجوةٍ عميقةٍ داخل الحزب، وقلّصت دور الاتحاد عشية انطلاق الحملات الانتخابية. والمواجهات الأخيرة التي دارت بين بافل طالباني ولاهور شيخ جنكي، أدّت إلى اضطرابات في الإقليم.

هذا قد يدفع طالباني بإقصاء ابن عمه من السلطة وثنيه عن المشاركة الفعالة في السياسة.

ربما ما يميّز الانتخابات البرلمانية المبكرة المزمع إجراؤها هذا العام عن الانتخابات السابقة هو الدور المتنامي للأكراد في عملية تشكيل كتلة ذات أغلبية تسمح لهم باختيار رئيس الوزراء. وحالة التفتت التي تشهدها القوى الشيعية خلقت مناخاً سياسياً مناسباً للأكراد؛ لكي يكون لهم التأثير الأكبر في صناعة القرار في العراق. فقد تسعى الأحزاب الكردية - وعلى رأسها الحزب الديمقراطي الكردستاني - لاغتنام هذه الفرصة ولعب دورٍ أكبر في هذا المجال.

أما التصريحات التي أصدرتها بعض الشخصيات السنية ومن بينها الحلبوسي حول إمكانية أن يكون الرئيس العراقي من السنّة، فقد خلقت ردود أفعالٍ واسعةٍ من قبل الأحزاب الشيعية. وهذا يدلّ على أنّ القوى الشيعية والأكراد لا تزال تؤمن بتقسيم المناصب الأساسية في العراق.

الائتلافات المحتملة:

قبل الخوض في حالة الائتلافات الانتخابية، تجدر الإشارة إلى أنّ التغييرات التي شهدتها الساحة العراقية، وتعزيز دور الفرد في الانتخابات، وتقليص نفوذ الأحزاب في البرلمان بشكلٍ جزئيٍّ، فقد أصبحت أهمية التحالفات بعد الاقتراع أكثر من أهميتها بعد انتهاء عملية التصويت وتسمية المرشحين الفائزين؛ وذلك لأنّ كثيراً من المرشحين سيخوضون الحملة الانتخابية بصفةٍ فرديةٍ وخارج الحزب، ما يعني أنّ معظم الفائزين سيدخلون البرلمان خارج قائمة الأحزاب، وسيكون تأثيره الأبرز على عملية انتخاب رئيس الوزراء. إذاً ما يحظى بأهمية بالغة هو المساعي التي تبذلها الأحزاب والقوى السياسية للتنسيق فيما بينها عشية الانتخابات، وتكوين ائتلاف يكون قادراً على اختيار رئيس الوزراء.

يبدو أنّ محمد الحلبوسي ونظراً إلى رئاسة البرلمان واستقطاب الشباب والمواطنين السنّة، واستقطاب القوى الخارجية، سيكون له أداءٌ أفضل مقارنة بالقوى السنية الأخرى في هذه الجولة.

إنّ إعلان تنحي مقتدى الصدر عن خوض الانتخابات البرلمانية المبكرة، واجهت معارضة المفوضية العليا للانتخابات، لكن التحالف الصدري المحتمل بعد الانتخابات مع بعض الأحزاب و من أبرزها الحزب الديمقراطي الكردستاني سيبقي في هالة من الغموض. وإن يري بعض المحللين أنّ الصدر يسعي لتأجيل الانتخابات، إلّا أنّ المناخ السياسي في العراق أثبت أنّ الخطاب السائد لا يزال يصرّ على إجراء الانتخابات في أكتوبر القادم، كما أنّ بعض الأحزاب - ومن بينها تحالف إياد علاوي - انسحب من خوض الانتخابات في الأسابيع الأخيرة. وبشكل عام الأخبار المتباينة تشير إلى أنّ الصدريين لايزالون يصرّون على تأجيل الانتخابات، وأنّ الحزب الديمقراطي الكردستاني لم يكن يعلم انسحاب مقتدى الصدر من الانتخابات؛ الأمر الذي أحدث قلقاً كبيراً لدى الأحزاب والقوى السياسية.

أمّا تحالف الفتح - وبالنظر إلى التغييرات الأخيرة في قانون الانتخابات - فسيخوض المعركة الانتخابية بستّة أحزاب تمثّله. ويمكن أن ينضم هذا التحالف إلى الحزب الوطني الكردستاني بعد تشكيل البرلمان واختيار رئيس الوزراء. ومن المستبعد أن تنضم التيارات الشيعية الأخرى كتيار النصر بقيادة حيدر العبادي وتيار الحكمة الوطني بقيادة عمار الحكيم إلى تحالف الفتح.

يبدو أنّ محمد الحلبوسي ونظراً إلى رئاسة البرلمان واستقطاب الشباب والمواطنين السنّة، واستقطاب القوى الخارجية، سيكون له أداءٌ أفضل مقارنة بالقوى السنية الأخرى في هذه الجولة.

وقد حاول الحلبوسي في الأشهر الأخيرة الابتعاد عن إيران والتقرب إلى الدول العربية وعلى رأسها الإمارات والأردن.

إيـران واصطفـاف القـوى السياسـية فـي العراق:

بعد احتجاجات أكتوبر/ تشرين الأول 2019، شهدت السـاحة السياسـية في العراق حالة من الاسـتياء والعـداء لإيران. فرصـد الاحتجاجات التي شـهدها الشـارع العراقي مـن جانب، والحمـلات الإعلامية القاسية التي تجري في الأوساط الإعلامية، يقول لنـا: إنّ هنـاك تهديداتٍ خطيـرةً تحـدق بالمصالح الإيرانية في العراق. فاغتيال اللواء قاسم سليماني في مطار بغداد، واختيار مصطفى الكاظمي رئيساً للـوزراء، ونوعيـة مواجهته مع المقاومـة، إن دلّت على شـيء إنّما تـدلّ على الأوضاع المضطربة في العـراق، وتهديـد مصالـح الجمهوريـة الإسـلامية الإيرانية بشكلٍ متزايدٍ.

وعلـى الرغم مـن ذلك، فإنّ المسـألة التي تحظى بأهميـة قصـوى ومـن المتوقع أن تزيـد من عداء القوى السياسية العراقية تجاه إيران في السنوات القادمة، هي تشـكيل برلمان لا تتماشى سياساته مع سياسـات إيران في المنطقة. ما ينعكس على نزعـة العـداء تجـاه إيـران. ونظـراً إلى تعزيـز حضور القوى السياسية المستقلة ذات النزعة التشرينية، وأيضاً بالنظر إلى سياسات بعض القوى السياسية كالتيـار الصـدري تجاه إيـران، يبدو أنّ تشـكيل مثل هذا البرلمان ليس بالأمر المسـتبعد؛ وأنّ الحكومة التـي تخرج من تحت قبّة البرلمان سـوف لن تسـير علـى خطـى حكومـة نـوري المالكـي، أو عـادل عبدالمهدي، وتتعارض معها كمّاً ونوعاً.

إذاً من المبكر لأوانه البتّ في ما إذا سـتكون إيران قـد غيّـرت نهجها السياسـي تجاه العـراق، أم أنّها سـوف تسير على نفس النهج. وإنّ هذا بحاجة إلى مزيد من النظر والتحليل ودراسـة الموضوع دراسة شـاملة. ولابـد مـن أخـذ الاعتبـارات الاقتصاديـة والاجتماعيـة بعيـن الاعتبـار؛ لأنّ العلاقـات الاقتصاديـة بيـن البلديـن مـن جانـب، والمكوّنات الاجتماعية وشريحة الشباب المتزايدة في النسيج الديموغرافـي العراقـي لهـا ثقلهـا في القـرارات السياسية لكلٍّ من إيران والعراق.

النتيجة:

إنّ الانتخابات البرلمانية المبكرة في العراق المزمع إجراؤهـا فـي أكتوبر القـادم، تتمتّع بأهميـةٍ كبيرةٍ فـي صناعـة القرار داخليـاً وإقليميـاً. والاصطفاف السياسـي الراهـن يوحـي بتعدّديـة الأحـزاب فـي البرلمـان وتقلّص عدد مقاعد الشـيعة. نظراً لهذه الأمـور سـوف يواجه تشـكيل كتلـة برلمانية ذات أغلبيـة واختيـار رئيـس الوزراء كثيـراً مـن التحدّيات والعقبات.

ويبـدو في ظلّ هـذه الظـروف الضبابيـة أنّ إيران سـوف تواجـه تحدّيـاتٍ كثيـرةً فـي علاقاتهـا مع جارتهـا العراق، بسـبب دعمها للأحـزاب المتعاقبة علـى حكـم العـراق منـذ 2003 حتـى الآن، والتي جلبت الدمار والخراب للعراق، وأثبتت فشـلها على كافّة المستويات.

التصويت الاحتجاجي:

لماذا من غير المحتمل أن تغيّر الانتخابات المقبلة اللعبة؟

سجاد جياد

إعداد قسم الترجمة في الرواق

ملخص:

مـن المقرّر أن تجري الانتخابات في العراق خلال الأشـهر الاثني عشـر القادمـة؛ سـواءٌ أكانـت انتخابـاتٌ مبكّـرة (كمـا طالب بهـا المحتجّون ووافـق عليهـا السياسـيون)؛ أو فـي موعدهـا الاعتيادي عنـد نهاية الدورة البرلمانية.

أدّى الضغـط الشـعبي إلى إصلاحـاتٍ في قانون الانتخابات، بتقسـيم محافظـات العـراق الثمانية عشـر إلـى (83) دائـرةً انتخابيـة، واعتماد مبـدأ «الفـوز للأكثـر أصواتـاً-first-past-the-post voting". تهدف التغييـرات إلـى جعـل الانتخابـات أكثـر تنافسـية، وجعـل النـواب أكثر تمثيـلاً وخضوعاً للمسـاءلة. هناك شـكوك حول مـا إذا كانت الأحزاب الموجـودة في السـلطة سـتواجه بالفعل تقلّص حصّـة مقاعدها من خلال دخول أحزابٍ جديدةٍ؛ لكنّ عقبات الدخول والتنافس ستجعل من الصعب على الأحزاب الجديدة منافسـة شـاغلي المناصب. دعا بعض المحتجّيـن - الذيـن يشـعرون بخيبة أملٍ مـن وتيرة الإصلاحـات - إلى مقاطعة الانتخابات، ومن المحتمل أن يكون الإقبال ضعيفاً مرّةً أُخرى؛ ممّا يدعم توزيع القوى على وضعها الراهن. وتستمرّ التساؤلات حول موعد إجراء التصويت، وما إذا كانت مفوضية الانتخابات ستكون جاهزةً لتتمكّـن مـن إجراء انتخاباتٍ قويمةٍ، ودرجة الشـرعية التي سـيحصلون عليهـا. تتنبّأ هـذه الورقة بأنّ الانتخابات المقبلة لن تغيّر قواعد اللعبة؛ وسـتدعم فقط امتداد الهيمنة الحالية على السياسـة من قبل النخبة الراسخة.

مقدمة:

من بين الأزمات العديدة التي يواجهها العراق؛ ربّما تعدّ مسألة إصلاح النظام السياسي واستعادة الثقة والشرعية والمساءلة في الدولة العراقية الأكثر أهمّية. شهد العراق احتجاجاتٍ في العاصمة ومدن الجنوب على خلفية الاقتصاد المتعثّر والحكم السيّئ نتيجة للفساد المستشري، والقمع العنيف للمعارضة من قبل القوات الحكومية. هناك احتمالية حقيقية أن ينتشر السخط على الصعيد الوطني، فيما تحاول الصفوة السياسية الحدّ من الغضب العام بإصلاحاتٍ فاترةٍ. كما تستعمل الأحزاب الاحتجاجات وتداعياتها لإضعاف منافسيها؛ عبر تسييس الإصلاحات. العراق اسمياً ديمقراطية برلمانية، وتتوّج المعركة لكسب التفوق السياسي بين الأحزاب والفصائل المختلفة بإنتخاباتٍ تجري كلّ أربع سنوات[1]. بعد كلّ انتخاباتٍ وطنيةٍ جرت منذ سنة 2005 كانت هناك عمليةٌ مطوّلةٌ لتشكيل الحكومة، وتحوّلات كبيرة في الديناميكيات السياسية والأمنية غيّرت مصير الدولة. شهدت تداعيات انتخابات سنة 2018 تحالفاً غير مستقرٍّ بين تحالفي الإصلاح والفتح؛ تحالفٌ تفكّك بعد أقلّ من عامٍ، وقاد إلى سقوط حكومة عادل عبد المهدي، ثمّ انسحاب المرشّحين التاليين لرئاسة الوزراء، وأخيراً جرت المصادقة على حكومةٍ جديدةٍ، يقودها مصطفى الكاظمي في شهر مايس (مايو) 2020م.

كان جزءٌ أساسيٌّ من برنامج حكومة الكاظمي الدفعَ باتجاه إجراء انتخابات مبكّرة تسبق شهر مايس (مايو) 2022؛ الذي كان الموعد المقرّر لإجرائها. هذا، والمصادقة على قانون انتخابات جديد في شهر تشرين الثاني (نوفمبر) 2020 كان تنازلاً فاتراً لمطالب المحتجّين[2]. جاء ذلك بعد نحو سنة من تمرير المسودة الأولية؛ لكنّ الخلاف السياسي حول أجزاء أساسية من القانون حال دون تمريره بالكامل[3]. حالياً تقرّر إجراء الانتخابات في تشرين الأول (أكتوبر) 2021؛ ممّا يعني أنّ العراق دخل مرحلةً حاسمةً شديدةَ التنافس من الدورة السياسية.

يهدف هذا البحث إلى تقييم الانتخابات المقبلة وكيف ستبدو، وإذا ما كانت ستؤدّي إلى نقلةٍ نوعيةٍ في مصير العراق. ولهذا تمّ إجراء بحثٍ ميدانيٍّ في بغداد خلال شهر شباط (فبراير) 2021، تضمّن إجراء (17) مقابلة مع نوّاب وقادة سياسيين ومثقفين وناقدين للحكومة ومسؤولين في المفوضية العليا المستقلة للانتخابات (IHEC) والحكومة الحالية، ونشطاء بارزين ومنسّقي احتجاجات وداخلين جدد في النظام السياسي.

يبدأ البحث بتحليلٍ لقانون الانتخاب، ويشمل نظرة على التغييرات الرئيسية وتأثيرها على النظام السياسي الحالي. كما يُجري تقييماً حول متى يمكن إجراء الانتخابات، والقضايا العالقة في المحكمة العليا والمفوضية العليا المستقلة للانتخابات؛ وهي الهيأة المكلّفة بالإشراف على الانتخابات.

أحد الأسئلة الحاسمة هو عن تأثير متظاهري حركة أكتوبر، الذين حشدوا ودخلوا عملية الانتخابات (إن وجد) على نتائجها.

هناك تساؤلاتٌ أُخرى عن آراء منتقدي الانتخابات؛ وسيجري تقديم أفكار حول ما قد يبدو عليه إقبال الناخبين ونتائج الانتخابات المتوقّعة. ويختتم البحث بالتداعيات على مستقبل العراق بعد الانتخابات والمسارات المحتملة.

تحليل قانون الانتخابات الجديد:

صادق الرئيس برهم صالح على قانون الانتخابات الذي ستجري بموجبه الانتخابات المقبلة بتاريخ (5 تشرين الثاني / نوفمبر 2020)[4]. دفعت حكومة الكاظمي باتجاه إجراء الانتخابات المبكرة؛ وفاءً لوعودها العلنية بالإصلاح السياسي، وجرى مبدئياً اقتراح الانتخابات يوم (6 حزيران 2021)[5]. وضعت الاحتجاجات ضغطاً على البرلمان لتشريع نظامٍ انتخابيٍّ أكثر عدالةً وخضوعاً للمساءلة، من شأنه تشجيع الأحزاب الجديدة والصغيرة على المنافسة، ولإعطاء الناخبين تمثيلاً أفضل، وتغيير نظام المحاصصة العرقي والطائفي لتقاسم السلطة المعمول به منذ عام 2003.

رضخت الأحزاب في نهاية المطاف، ووافقت على إجراء تغييرٍ واحدٍ مهمٍّ؛ يقضي بتحويل التشكيلة من ائتلافات منتخبة عبر (18) مقاطعة إقليمية إلى مرشحين وأحزاب تتوزع على (83) دائرة انتخابية. يعتمد النظام الانتخابي الآن على مبدأ الصوت الواحد غير القابل للتحويل «SNTV"؛ ممّا يؤدي إلى فوز المرشح الأكثر أصواتاً في كلّ دائرة انتخابية. هذا يعني أنّ الناخبين سيختارون للمرة الأولى نائباً من مناطقهم السكنية، بدلاً من اختيار ائتلافٍ سياسيٍّ أو مرشّحٍ على مستوى المحافظات. سيتعيّن على الأحزاب تقديم مرشّحين يمتلكون تقديراً جيداً في دوائرهم الانتخابية، وسيتمكّن الناخبون من مساءلة النوّاب الذين يمثّلون مناطقهم؛ إذ يجب أن يكونوا من السكان المحليين.

مع ذلك ليس من المرجّح أن يكون لهذه التغييرات تأثيرٌ سلبيٌّ على الأحزاب الكبيرة الراسخة التي يمكنها مناقلة الأصوات عبر المحافظات؛ فالأحزاب التي تمتلك تمثيلاً محلّياً جيداً وشبكاتٍ ممتدّةً ستستفيد من تقسيم المحافظات إلى دوائر انتخابية، وستستفيد بشكلٍ أفضلٍ عندما يكون لديها مرشّحون أقوياء في المناطق الريفية. والسبب أنّ بعض الضواحي الفرعية ذات الكثافة السكانية المنخفضة قد جرى دمجها مع أُخرى للوصول إلى عتبة المئة ألف ناخب؛ وفق المتطلّبات الدستورية لنسبة تمثيل النائب إلى عدد المواطنين. بسبب عمليات الدمج هذه فإنّ الحزب الذي يتمكن من التعبئة بشكلٍ فعّالٍ في منطقةٍ ريفيةٍ واحدةٍ قد يفوز بمقعدٍ في دائرة انتخابية تتألّف من عدّة مناطق قد لا يكون لهم فيها تمثيلٌ جيّدٌ. وهذا سيؤثّر أيضاً على المناطق الحضرية ذات المجتمعات المختلطة؛ فعلى سبيل المثال تمّ دمج بعض المناطق ذات الهوية السنية بشكلٍ رئيسيٍّ في بغداد مع مناطق أُخرى ذات أغلبية شيعية وأكثر كثافة سكانية. وهذا من شأنه أن يزيد صعوبة الفوز بمقعد بالنسبة للمرشحين السنة في تلك المناطق؛ بينما كانوا قبل ذلك يحتاجون فقط لعدد الأصوات الكافية على مستوى المحافظات.

رضخت الأحزاب ووافقت على إجراء تغييرٍ واحدٍ مهمٍّ؛ يقضي بتحويل التشكيلة من ائتلافات منتخبة عبر (18) مقاطعة إقليمية إلى مرشحين وأحزاب تتوزع على (83) دائرة انتخابية.

جرى انتقاد تقسيم الدوائر الانتخابية لعدم مراعاة أحدث البيانات السكانية؛ بل الاعتماد على معطيات النسب السكانية القديمة بدلاً من إجراء تعدّادٍ سكانيٍّ جديدٍ. كان لهذا تأثيرٌ سلبيٌّ على مستوى المحافظات؛ فعلى سبيل المثال، ورغم زيادة عدد سكانها؛ سيكون هناك تناقص في عدد نواب محافظة البصرة بمقدار أربعة عمّا كان عليه الحال سابقاً. أحد الآثار الإيجابية للقانون الجديد هو أنّ السياسيين المعروفين لن يعودوا قادرين على استعمال حصّتهم من التصويت لمنح مقاعد لمرشحين آخرين في قوائمهم ممن لم يفوزوا بمقاعدهم عبر التصويت المباشر.

هـذا الأمر سـيؤدي إلى زيـادة المنافسـة في كلّ دائرة، وقد يؤدّي إلى انسحاب بعض الأسماء البارزة مـن الانتخابات تماماً؛ لذا قـرّر أحد قادة الائتلافات البارزين عدم خوض الانتخابات كمرشّـح، معلّقاً: إنّ عدد أصواته الآن لن يكون ذا قيمة لائتلافه؛ بينما حصل عشـرون نائباً قبل ذلك على مقاعدهم على خلفيـة الأصـوات لصالحـه[6]. وقد يقرّر سياسـيون معروفـون آخرون أيضاً عدم الترشـيح؛ إذ لن يحمل وزن أسـمائهم قيمـة تذكـر بخـلاف الحصول على مقعدهم المنفرد.

لسـوء الحـظ لـن تقلّـل التغييـرات مـن الحواجـز علـى دخول السياسـيين والأحـزاب الجديـدة (الى الانتخابات)..

أولاً - لـم تكـن هنـاك إصلاحـاتٌ يعتدّ بهـا لقانون الأحزاب السياسـية الذي يدعم الوضع الراهن؛ ممّا يجعل من الصعب تشكيل أحزابٍ جديدةٍ والتنافس مـع الأحـزاب الموجـودة التـي لن يخضـع تمويلها وخلفياتهـا إلـى التدقيـق كمـا يجري مـع الأحزاب الجديدة.

ثانيـاً - جـرى تحديد الحدّ الأدنى لسـنّ المرشـحين بـ(28) عامـاً؛ ممّـا أدّى إلـى حرمـان العديـد مـن السياسـيين الطامحيـن الشـباب، الداعمين لحركة الاحتجاج من حقّ الترشيح.

ثالثاً - الموارد المالية اللازمة لتشكيل حزب والترشّح للانتخابات ضخمة بالنسـبة لأيّ حزبٍ جديدٍ أو على المستوى الشعبي.

لدخول الانتخابات يتوجّب على كلّ مرشّحٍ دفع عشرة ملايين دينار عراقي (نحو 6,833 دولار أميركي)؛ نصفها قابل للاسترداد إذا فاز بمقعدٍ.

المفوضية العليا المستقلة للانتخابات (IHEC) هي الجهة المسؤولة عن تسجيل الأحزاب والمرشحين، وتتقاضـى ثلاثين مليون دينار عراقي (نحو 20,500 دولار أميركـي عنـد كتابـة البحـث) لتسـجيل حزبٍ جديـدٍ، ونحـو مليونـي دينـار عراقي عـن كلّ عضوٍ مؤسّـس (بحـدٍّ أدنـى خمسـة أعضاء مؤسّسـين). يتطلّـب الأمـر أيضـاً جمـع ثلاثـة آلاف توقيع من ثـلاث محافظـات تدعـم الحـزب الجديـد، ومؤتمر عـام يحضـره (350) شـخصاً مـن عمـوم الأعضـاء (كحـدٍّ أدنى للحضور) وتحضـره المفوضية (IHEC). ولدخـول الانتخابـات يتوجّب على كلّ مرشّـحٍ دفع عشـرة ملايين دينـار عراقـي (نحـو 6,833 دولار أميركـي)؛ نصفها قابل للاسـترداد إذا فـاز بمقعدٍ. هـذا يعنـي انّـه إذا أراد حزب ما تسـجيل مرشـحيه للتنافس للفـوز بـ(320) مقعداً (لا تشـمل مقاعد الأقليات التسـعة) في أرجاء العراق؛ فسيحتاج إلى (3,2) مليـار دينـار عراقـي؛ وهو مبلغ يتجـاوز بكثير إمكانيـات المشـاركين الجـدد، ويعطـي أفضليـة للأطراف القائمة حالياً التي لديها إمكانية الوصول إلى مـواردَ ماليةٍ كبيرةٍ. تلـك التكاليف تمثّل عائقاً كبيـراً بحيث قرّر أحد الأحـزاب الجديدة تقديم عددٍ قليـلٍ مـن المرشـحين فـي (5) محافظـات بـدلاً مـن المرشـحين الأصليين المقررين سـابقاً والبالغ عددهم (100) مرشّـح؛ وقرّرت مجموعة سياسـية جديـدة أُخرى (مقرّبـة من حركة الاحتجـاج) التخلّي تماماً عن خططها لدخول الانتخابات؛ لعدم قدرتها على جمع الأموال الكافية[7].

وجّهـت انتقـاداتٌ كثيـرةٌ حـول مسـار التبديـلات النهائيـة للقانـون، وإلـى أيّ مـدى تحـول مـن المسـودات السـابقة الأكثر عدلاً إلى نسخةٍ تدعم النخبة السياسـية الحاليـة[8]. تتمحور أكبر المخاوف حـول التلاعـب بالدوائـر الانتخابية وهيمنـة أحزابٍ معيّنـةٍ فـي بعـض الدوائر لضمـان حصولهـا على الأصوات ومنع المنافسـة القويمة؛ وبالتالي تعزيز هياكل تقاسم السلطة الحالية. ووفق ما قاله خبير قانونـي: «يكمن خطر النظام الانتخابي ذي الدوائر

المتعـدّدة... في أنّه قد يـؤدّي إلى تمكين أطراف لديهـا أسـلحة في اليـد والكثير من المـال، ولديها دعم عشائري أو عرقي[9].

ينطبـق قانـون الانتخابات الجديد علـى الانتخابات الوطنيـة فقـط؛ إذ لم يجرِ تمرير مسـودة مشـروع قانـون الانتخابات المحليـة، ولا يوجد جدول زمني حالـي لإجرائهـا. أُجريـت آخـر انتخابات محلية سـنة 2013؛ وكان من المقرّر إجراء ثلاثة انتخابات محلية أخـرى على الأقل عنـد موعد الانتخابـات القادمة؛ وهـذا يخلـق تنافـراً بيـن مسـتوى التمثيـل علـى المستويين المحلي والوطني، وديناميكيات القوة والتحالفـات، ويحافـظ علـى السـيطرة الحالية من قبل النخبة السياسية على الحكومة المحلية؛ التي تواجه غضباً متزايداً.

متى ستجري الإنتخابات؟

كان مـن المتوقـع أن تسـتغرق المفوضيـة العليـا المستقلة للانتخابات (IHEC) ستة أشهر على الأقل للتحضير للانتخابات [10]. وبعد التصديق على قانون الانتخابات في تشرين الثاني (نوفمبر) 2020، كانت لا تزال هناك عدة خطوات رئيسـية أُخرى مطلوبة؛ أولها تمرير مشـروع قانون تمويـل المفوضية ممّا يسمح لها ببدء العمل؛ وقد جرى تشريعه في (17 كانون الأول / ديسمبر 2020)[11]. والثاني إمّا تعديل قانـون المحكمة الاتحادية العليا (FSC) أو تشـريع قانـون جديد [12]. وكان ذلـك ضروريا؛ لأن المحكمة الاتحاديـة (FSC) هـي الهيـأة المكلّفـة بالتصديق علـى نتائـج الانتخابـات، وفـق (المـادة 93) مـن الدسـتور العراقي؛ لكنها فقـدت النصاب القانوني منـذ أيار (مايو) 2020 بسـبب تقاعـد قاضيين دون اتفاق على كيفية استبدالهما [13].

كشـف عمق الخلاف السياسـي عـن كيفية إعادة تشـكيل المحكمـة الاتحاديـة بوضـوح أنّ تعديـل قانـون المحكمة سـيتطلب أشـهراً للاتفـاق عليه؛ وفـي نهايـة المطـاف جـرى تمريـره يـوم 19 آذار (مـارس) 2021 [14]. جـرى الكشـف عـن تشـكيلة المحكمـة الاتحادية الجديدة فـي 29 آذار (مارس) 2021 وصادق عليها الرئيس [15].

بحلول شـهر كانون الثاني (ينايـر) 2021 بدا واضحاً أنّ إجـراء الانتخابـات فـي حزيـران (يونيـو) 2021 لـم يكـن ممكناً مـن الناحيـة الفنيـة؛ لـذا اقترحت المفوضيـة على الحكومة تحديد موعدٍ آخر في 16 تشـرين الأول (اكتوبـر) 2021 [16]. وافقـت حكومة الكاظمـي على طلـب المفوضية للتأجيل واسـتقرّ الـرأي على يـوم 10 تشـرين الأول (اكتوبـر) 2021 ليكـون موعـداً جديـداً للانتخابات [17]؛ وهو يسـبق الموعد الاعتيادي للانتخابات بستة أشهر، واعتبرته متقدّمـاً بوقـتٍ كافٍ لتلبيـة معاييـر «الانتخابـات المبكرة».

وبينمـا صوّتـت الحكومـة علـى موعد 10 تشـرين الأول (اكتوبـر) 2021؛ فـإنّ المسـألة لـم تُحسـم بعد؛ فمن الناحيـة الإجرائية على رئيس الجمهورية أن يُصـدر مرسـوماً بإعـلان موعـد الانتخابات قبل تسعين يوماً على الأقل.

وفقا للدستور العراقي لا يمكن أن تجري الانتخابات المبكرة إلاّ بعد حلّ البرلمان؛ وهذا يتطلب التصويت بأغلبيـة مطلقـة مـن النـواب أو ثلث عـدد النواب بموافقة رئيس الوزراء ورئيس الجمهورية. وبعد حلّ البرلمان يمكن أن تجري الانتخابات خلال ستين يوماً. حاليـاً تقدم بعثة الأمم المتحدة لمسـاعدة العراق (يونامـي-UNAMI) الدعـم لمفوضيـة الانتخابـات بنـاءً على طلب الحكومة العراقية للمسـاعدة في الإعـداد لإجراء الانتخابـات. وبينما تنشـر (يونامي) تقاريـر شـهرية عن تقـدّم العمل، ورأيهـا مهم في المسـألة، وبينما تعتمد الحكومة على المسـاعدة الفنيـة للأمـم المتحـدة؛ فإنها لـم تُعلّـق على ما إذا كان العاشـر مـن تشـرين الأول (أكتوبـر) 2021 سيبقى تاريخاً ممكناً لإجراء الانتخابات[18].

هنـاك عامـلان حاسـمان بشـأن مـا إذا كانـت الانتخابات سـتجرى في أكتوبر 2021؛ أوّلها تقني، وسـبب القلق الرئيسـي فيـه أنّ المفوضيـة العليا المسـتقلة للانتخابات لن تكـون جاهزةً في الوقت

المناسب. شهدت انتخابات سنة 2018 ادّعاءاتٍ خطيرة بالتزوير وعدم الكفاءة، قادت لإجراء العدّ اليدوي ووضع المفوضية تحت الإشراف القضائي. منذ ذلك الحين شهدت المفوضية فصل معظم موظّفيها وتعيين قضاة من قبل القضاء ليكونوا مفوّضين؛ على الرغم من قلّة الخبرة في تنظيم الانتخابات. وما زال على المفوضية توظيف العدد الكافي من العاملين والمشرفين في الانتخابات.

تقدمت عمليات تسجيل الناخبين ببطء؛ فنحو (63 %) فقط من الناخبين المؤهّلين جرى تسجيلهم مع مرور الموعد النهائي الممدد في 15 نيسان (أبريل) [19]. أجّلت المفوضية بالفعل الموعد النهائي لتسجيل الناخبين مرتين، وسط مخاوف من حرمان ملايين الناخبين المحتملين من حقّ التصويت [20]. كما أنّ المفوضية ما زالت تتدبّر الجوانب التشغيلية للانتخابات؛ مثل كيفية إجراء «التصويت الخاص» لقوات الأمن وشكل ورقة الاقتراع واختيار المدقّقين وأنظمة الكمبيوتر؛ رغم أنّها قررت بالفعل أنّ المغتربين العراقيين المقيمين في الخارج لن يتمكنوا من التصويت [21].

أقرّ مسؤول حالي في المفوضية العليا المستقلة للانتخابات أنّه من غير المحتمل الانتهاء من الاستعدادات الفنية في الوقت المناسب؛ مقترحاً أن نيسان (أبريل) 2022 هو موعد أكثر واقعية؛ مما يُعيد الانتخابات إلى موعدها وفق الجدول الزمني الاعتيادي [22]. هناك جدال حول ما إذا كانت المفوضية العليا المستقلة للانتخابات ستصل في أيٍّ وقتٍ إلى حالة من الاستعداد المناسب؛ إذ يتنامى القلق بشأن قدرتها على إدارة الانتخابات بشكلٍ صحيحٍ وتجنب التزوير الذي ابتليت به الانتخابات السابقة[23]. وبالتكوين والقدرة الحالية للمفوضية؛ فمن المتوقع حدوث مخالفات انتخابية.

العامل الثاني سياسي؛ ففي حين تدعم الأحزاب علنياً إجراء انتخاباتٍ مبكّرةٍ؛ فإنّها واقعياً تتباطأ لتستغل الوقت الأقصى للاستعداد للتغيير في إجراءات الانتخابات، فيما يهدف النوّاب لإنهاء دورتهم البرلمانية حتّى النهاية[24]. يجب أن يصوّت البرلمان على حلّ نفسه حتّى تُجرى الانتخابات المبكرة، وهذا لن يجري حتّى يتمّ استيفاء الجوانب الفنية.

إحدى الطرق لتفادي الضغط الشعبي لحلّ البرلمان لنفسه كانت الدفع في المضي قدماً لإجراء تصويتٍ مشروطٍ، مع توضيح أنّه حينما يجري حسم الجوانب الفنية وتسمية تاريخ محدّد للانتخاب فإنّ البرلمان سيحلّ نفسه خلال أيام قلائل قبل ذلك؛ وجرى مؤخراً اقتراح يوم 7 تشرين الأول (أكتوبر) 2021 من قبل النواب[25]. ورغم أنّ هذا يلبّي الطلب من وجهة نظر البرلمان من حيث ضمان إجراء الانتخابات المبكّرة؛ فإنّه لا يضمن إجراء تلك الانتخابات. كذلك راوغت الأحزاب من خلال تأخير تسجيل المرشحين والائتلافات كما تتطلّب إجراءات مفوضية الانتخابات؛ التي أُجبرت على تأجيل المواعيد المحدّدة مسبقاً لعدّة مرات بالفعل. وهناك تكتيك آخر للمماطلة تمثّل في تجنّب الجدل حول ما إذا كان يجب الاستمرار في عمل المفوضية العليا المستقلة للانتخابات الحالية (كما يبدو مرجّحاً) أو صياغة قانونٍ جديدٍ والتصويت على مفوّضين جُدد، وهو أمرٌ غير حتمي لإجراء الانتخابات؛ ولكن يمكن الخوض فيه لفرض التأجيل.

وهناك اسلوب ثالث يتمثل برفع القضايا أمام المحكمة العليا للطعن أو طلب الإيضاحات حول جوانب من قانون الانتخابات.

يشهد العراق الآن أعداداً متزايدة من حالات الإصابة بفايروس كوفيد- 19؛ بوجود بنية تحتية صحية ضعيفة وانخفاض الالتزام بلوائح الصحة العامة، بعد أن شهد بداية موجةٍ جديدةٍ للوباء؛ وهذا أيضاً لديه القدرة على تأجيل موعد الانتخابات.

ليست كلّ الأحزاب الجديدة عبارة عن إعادة صياغة للأحزاب القائمة أو آتية من حركة الاحتجاج.

تعبئة الحركة الاحتجاجية والأحزاب الجديدة:

حينما اشتدّت حركة الاحتجاج أواخر شهر أكتوبر (تشرين الأول) 2019؛ التقى بعض المحتجّين بمسؤولين حكوميين خلال الأشهر اللاحقة، بهدف إيضاح مطالبهم والحفاظ على خطّ اتصال لمنع المزيد من التصادم. سرعان ما جرى ضمّ بعض الناشطين ومنظّمي الاحتجاجات إلى الأحزاب، وأصبحوا الآن جزءاً من حملاتها الانتخابية؛ إمّا تحت اسم أحزاب جديدة أو موجودة [26]. مثل هذه التحركات كانت موضع شجبٍ من المحتجّين الآخرين؛ الذين لم يستطيعوا رؤية أيّ طريق إلى الاصلاح ضمن هيكلية السلطة الحالية. شكّل بعض قادة الاحتجاج الآخرين أحزاباً جديدةٍ بصورةٍ مستقلّةٍ، بهدف تمثيل جيل الشباب الساخط على النظام السياسي الحالي في البلد. كلا الحالتين تمثّل شريحة صغيرة من الحركة الاحتجاجية (أقل من 15 %)؛ وهم يعترفون أنّ الآخرين الذين يتعاطفون مع الاحتجاجات ينظرون إليهم بسلبية [27]. لكنهم اختاروا (مسار) السياسة البرلمانية؛ لأنهم لا يرون أيّ إمكانية يمكن للاحتجاجات أن تدفع بواسطتها الإصلاحات خارج إطار النظام السياسي.

هذا الاختلاف في الاستراتيجية قاد إلى شقاق؛ إذ دعا المحتجون الذين يدعمون الثورة إلى مقاطعة الانتخابات[28]. يُنظر إلى دخول الأحزاب المتعاطفة مع الاحتجاج في الانتخابات على أنّه ذو إمكانية إنجاز محتملة فقط، إذا كان هناك المزيد من التنسيق بين المجموعات المختلفة [29]؛ فهذا (التنسيق) سيقود إلى زيادة حصة الأصوات وبالتالي يزيد من إمكانية الحصول على مقعد على طاولة تشكيل الحكومة.

ليست كلّ الأحزاب الجديدة عبارة عن إعادة صياغة للأحزاب القائمة أو آتية من حركة الاحتجاج. وفي نهاية المطاف ستنتهي المفوضية العليا المستقلة للانتخابات من تسجيل أكثر من (300) حزب للانتخابات المقبلة[30].

وفقا لقول أحد قادة الأحزاب السياسية الحالية، الذي له أكثر من عشرين نائباً في البرلمان؛ فإنّ الوجوه الجديدة التي ستدخل مجال السياسة إنّما هي تطوّر إيجابي؛ حتّى لو تمّ احتواء بعضهم من قبل النخبة السياسية؛ إذ أنّ ذلك سيقود في نهاية

المطاف إلى تغيّر في الأجيال[31].

ويعتقد سياسي بارز آخر من ائتلاف الفتح أنّ «أحزاب» الاحتجاجات قد لا تربح مقاعد؛ لكنّها ستصبح قوّةً في السنوات القادمة طالما تمكّنت من تعبئة الأصوات بالطريقة التي تستطيع بها الأحزاب الكبرى الحالية[32]. وهذا يستدعي تطويراً في التنظيم والتنسيق والتأثير وإدارة الحملات الانتخابية.

تمّ تشكيل بعض الأحزاب الجديدة بتشجيعٍ وإسنادٍ ولقاءاتٍ مع المرجعية؛ التي تؤمن أنّ المشاركة في الإنتخابات هي الطريقة الوحيدة لإصلاح النظام السياسي[33]. وبينما لا تمتلك روابط رسمية مع «آية الله السيستاني»؛ تبقى حقيقة أنّ أحزاباً جديدة قد تشكّلت في معاقل شيعية بمباركته الهادئة هي تعنيفٌ آخر ضد الأحزاب القائمة التي ينتقدها بشدة.

ستكافح الأحزاب الجديدة لزعزعة الوضع الراهن، وستبذل النخبة الحالية كلّ ما في وسعها لمنع التغيير[34]. جزء من هذه الإجراءات المضادّة يتمّ من خلال الاستقطاب والترهيب والإجراءات القانونية المسيّسة[35]. حشد الدعم للأحزاب الجديدة سيكون التحدّي الأكثر صعوبة؛ فرغم وجود استياء واسع من النخبة الحاكمة؛ فإنّ تحويل الدعم الشعبي إلى مكاسب انتخابية للأحزاب الجديدة ذات الخبرة والموارد المحدودة أمرٌ غير محتملٍ[36].

أحد طرق (كسب الأصوات) ستكون عبر التنافس لنيل التصويت النسائي. يطبّق العراق نظام الكوتا الجندرية بنسبة (25 ٪) في البرلمان؛ لذا قد تستفيد المرشّحات الشابات من الأعداد الكبيرة من النساء اللواتي شاركن في الاحتجاجات، وقد تعبن من رؤية نفس الوجوه الذكورية في النظام الأبوي السياسي في العراق. طريقة أخرى (للفوز) تتمثل باستعمال وسائل التواصل الاجتماعي لإشراك الشباب؛ كما جرى أثناء الاحتجاجات، ولتشجيع التصويت التكتيكي أو التحالفات الفردية في الدوائر الفرعية؛ لتعظيم الأصوات للأحزاب الجديدة.

حتّى لو لم تفز الأحزاب الجديدة بالعديد من المقاعد البرلمانية، فقد يكون بإمكانها تهيئة الأرضية لتحوّل في الحملات الانتخابية والتحالفات والتصويت والسياسة بشكلٍ عامٍّ. وبينما بدأ عدد متزايد من العراقيين بالتركيز على القضايا بدلاً من الهوية، وأصبح الازدهار الاقتصادي الشاغل الرئيس لهم؛ يمكن لأحزابٍ جديدةٍ ذات عضوية عرقية وطائفية متنوعة ومتسلّحة بسياساتٍ راديكاليةٍ جديدةٍ أن تغيّر لغة السياسة. وحيث أنّ أعمار أكثر من ستّين بالمئة من تعداد الشعب العراقي أقلّ من سنّ الثلاثين؛ لذا هناك إمكانية للوصول إلى فئة ديموغرافية جديدة وُلدت بعد عام 2003 ووصلت الآن إلى سنّ الاقتراع.

أحد طرق (كسب الأصوات) ستكون عبر التنافس لنيل التصويت النسائي. يطبّق العراق نظام الكوتا الجندرية بنسبة (25 %) في البرلمان لذا قد تستفيد المرشّحات الشابات من الأعداد الكبيرة من النساء اللواتي شاركن في الاحتجاجات

بشكلٍ ما قد تكون هذه الانتخابات ساحة اختبار للأحزاب الجديدة غير التقليدية، ويمكن أن تحدث التغييرات الحقيقية بعد دورتين انتخابيتين أو ثلاث من الآن؛ مع نضوج الناخبين الشباب. وبحلول ذلك الوقت قد تكون سياسات الهوية أقلّ أهمّيةً بكثير، بحيث تصبح السياسة القائمة على القضايا (والتي يتراصف معها العراقيون من جميع الخلفيات بقوة) تهيمن على الخطاب العام. تحوّلُ الأجيال هذا جارٍ بالفعل؛ لكنّ الانتخابات القادمة قد تكون توقيتاً مبكراً لنشهد تأثيره الكامل.

كيف يمكن أن تبدو نسبة الإقبال والنتائج:

حقّقت آخر انتخابات وطنية سنة 2018 نسبة تصويت رسمية قدرها (44.52) بالمئة؛ ولكن في عدّة مناطق كانت النسبة أقلّ بكثيرٍ، ودقّة هذه النسبة موضع شك. منذ ذلك الحين كان هناك قمعٌ عنيفٌ على الاحتجاجات وتزايد الغضب الشعبي من تباطؤ الاقتصاد وانخفاض قيمة الدينار العراقي، وهناك عشرات آلاف الشباب الخريجين دون آفاق للحصول على عملٍ، وتوترات مع تصاعد الصراع الإيراني الأمريكي في البلاد، والخلل السياسي الذي أدى إلى استقالة إحدى الحكومات وفشل تشكيل حكومتين، وتأخير (التصويت) على العديد من القوانين الحاسمة. هذه التطورات استنزفت ثقة الجمهور في الحكومة والنظام السياسي، وأظهرت استطلاعات الرأي أنّ أعداداً كبيرةً لا تعتقد أنّ الانتخابات ستكون نزيهةً أو ستغيّر أداء الحكومة بشكلٍ أساسيٍّ[37]؛ لذا يمكن الاستنتاج منطقياً أنّه من غير المرجّح أن تكون نسبة المشاركة أعلى من ذي قبل وقد تكون أقل؛ خاصّة إذا لم يتمّ تسجيل جميع الناخبين المؤهّلين في الوقت المحدد. يشارك بعض القادة السياسيين هذا الرأي؛ حيث يغازل أحد قادة الأحزاب البارزين فكرة الدعوة إلى المقاطعة، إذ يعتقد أنّ الانتخابات ضمن المسار الحالي ستكون كارثية؛ مما يتيح مزيداً من التمكين للأحزاب الرئيسية الحالية كالفتح وتكتل الإصلاح الذي يبدو عديم الحياة الآن[38].

وبالرغم من تغيير صيغة الانتخابات؛ فإنّ التصوّرات القائلة بأنّ الحكومة غير قادرةٍ على فرض سيادة القانون ومنع الترهيب السياسي قد شهدت أيضاً مطالبة المستقلين بالمقاطعة؛ مما يخفض من توقعات الإقبال على التصويت[39].

رغم أنّ بعض البيانات تشير إلى الرغبة في رؤية أحزابٍ جديدةٍ ومرشّحين أصغر سناً؛ إلّا أنّ من المتوقع أن تؤدّي النظرة السلبية العامّة للجمهور إلى تراجع الإقبال[40]. وهذا سيكون له تداعياتٌ خطيرةٌ على شرعية النظام السياسي العراقي. ولأن الثقة بالانتخابات قد تأثّرت بالفعل؛ فقد يؤدّي انخفاض الإقبال إلى نتائج مشوّهة واتهاماتٍ بالتزوير؛ وهذا بدوره قد يُشجّع على وقوع احتجاجاتٍ جديدةٍ ومصادمات عنيفة كما جرى بعد الانتخابات الأخيرة سنة 2018[41]. وإذا انخفض معدل الإقبال الوطني إلى أقلّ من أربعين بالمئة، فسيكون من بين أوطأ معدلات التصويت للانتخابات البرلمانية عالمياً[42].

وبالنظر إلى مشاكل العراق الحالية؛ فإنّ هذا لن يؤدّي إلّا إلى تفاقم التوترات المحلية، وسيضع بلداناً أخرى في موقفٍ صعبٍ فيما يتعلق بكيفية الاستمرار بدعم النظام الحاكم إذا كان لديه القليل من الدعم من الداخل.

إذا انخفض معدل الإقبال الوطني إلى أقلّ من أربعين بالمئة، فسيكون من بين أوطأ معدلات التصويت للانتخابات البرلمانية عالمياً

وبالنظر إلى مشاكل العراق الحالية؛ فإنّ هذا لن يؤدّي إلّا إلى تفاقم التوترات المحلية

سيكون الإقبال الأعلى على التصويت تطوّراً مُرحّباً به، يمكن أن يحسّن المشهد السياسي من خلال تجديد ثقة الجمهور في السياسة وتفويضاً أقوى للحكومة. أمّا الإقبال الضيعف، مقروناً بتخصيص المقاعد على مستوى المنطقة، فيعني عتبة منخفضة للأصوات للفوز بالمقعد. هذا سيزيد المنافسة بين الأحزاب الكبيرة؛ إذ ستصبح مقاعد بعض الدوائر أسهل للفوز عمّا سبق، وتضمن هيمنتها على النتائج. لكن تشكيل الحكومة سيكون أكثر صعوبة؛ إذ تنحو تلك الأحزاب أن تكون

منافسة لبعضها البعض، وقد تقدّمت بصعوبة من قبل لتشكيل الحكومات. وسيتعمد تحسّن أداء الأحزاب (مثل التيار الصدري والمنضوين في ائتلاف الفتح مثل عصائب أهل الحق) على قدرتهم لحشد الأصوات والجمع بين الدعم من المناطق الحضرية والريفية عبر المحافظات. وإذا ما استطاعوا ضمان حضور قاعدتهم الموجودة حالياً، فسيفوزون بعددٍ أكبر من المقاعد؛ حتّى في غياب تصويت أكثر، بينما تكافح أحزاب أخرى في ظلّ نسبة المشاركة المنخفضة والتنافس مع المرشحين ذوي الشعبية المحلية. يعتقد كثير من السياسيين الذين جرت مقابلتهم أنّ الصدريين سيحققون نتائج جيدة في الانتخابات، إلى جانب منافسيهم (الفتح).

يمكن أن تصبح الاحزاب المتحالفة مع الحشد الشعبي (خاصة الفتح) قوى مسيطرة سياسياً؛ إذ أنّها مجهّزة جيداً لحشد الداعمين لها؛ وستستفيد من ضعف الإقبال على التصويت للحصول على حصّةٍ أكبر من المقاعد

حالياً من المرجّح أن يتحالف الصدريون مع أعضاء إئتلاف الإصلاح السابقين؛ مثل «عراقيون» و«النصر»، إضافةً إلى أحزاب جديدة مثل (مرحلة) و(وعي). هذا يضعهم في مواجهة إئتلاف (الفتح)؛ الذي يحاول الحفاظ على وجود رئيس البرلمان محمد الحلبوسي في صفهم[43].

من المرجح غالباً أن تدعم الأحزاب السنية والكردية حكومة وحدة، بدلاً من الانقسام في ولاءاتها هذه المرّة، أملاً في تلافي تشكيل حكومة مستقطبة على محور تأييد أو معادة إيران. أمّا من حيث ترشيح رئيس وزراء محتمل فقد طُرحت عدّة أسماء في المقابلات؛ منها: «علي الشكري»، «عدنان الزرفي»، و»محمد السوداني» ممن يعتبرون الأوفر حظّاً؛ اعتماداً على أيّ ائتلاف سيبرز فائزاً في الانتخابات. ويُنظر على أنّه من غير المرجح أن يحتفظ رئيس الوزراء الحالي «مصطفى الكاظمي» بمنصبه [44]. نظرا لغياب «صانع ملوك» مثل «قاسم سليماني» أو رجل دولة بحظى باحترام واسعٍ ليفرض الإجماع؛ سيؤول الأمر إلى مفاوضاتٍ مطوّلةٍ؛ خاصّة إذا قادت النتائج إلى عدد مقاعد مرتفع بشكل مصطنع لواحدٍ أو اثنين من الائتلافات.

تسلّط المخاوف بشأن النتائج المشوّهة، حيث تكون بعض الأحزاب ممثّلةً تمثيلاً زائداً في البرلمان؛ تأثيراً على الائتلافات السياسية أيضاً؛ بينما تسعى الأحزاب الراسخة لتوسيع قاعدة ناخبيها المرتقبة لمنع تيارات مثل الصدريين والفتح من زيادة نصيبهم من المقاعد[45]. وهناك قلق من أنّ هذه الأحزاب الشعبوية ستؤدي لتشكيل حكومات متشدّدة، أقلّ ميلاً نحو الإصلاح، وستؤدي إلى تفاقم الأزمات الاقتصادية في العراق. ويمتد هذا القلق أيضاً إلى حكومات أجنبية تخشى أنّ أحزاباً متحالفة مع الحشد الشعبي (خاصة الفتح) يمكن أن تصبح قوى مسيطرة سياسياً؛ إذ أنّها مجهّزة جيداً لحشد الداعمين لها؛ وستستفيد من ضعف الإقبال على التصويت للحصول على حصّةٍ أكبر من المقاعد. هذا قد يؤدي إلى تشكيل حكومة موالية جدّاً لإيران؛ مما يجعل العلاقة مع الولايات المتحدة أكثر تعقيداً[46]. كما أنّ قيام حكومة في بغداد قريبة جدّاً من إيران يمكن أن يقوّض الدولة العراقية؛ ليقود إلى تحرّكات مضادّة من قبل لاعبين محلّيين وأجانب؛ وهو أمرٌ من شأنه أن يزيد من زعزعة استقرار البلد.

إذا أجبرت نتائج الانتخابات الأحزاب على تقبّل الحاجة لإصلاحاتٍ حقيقيةٍ وإعطاء الدولة فرصة التعافي من الفساد الشديد والخلل الوظيفي؛ فإنّ ذلك سيقود إلى فترة من الاستقرار النسبي

مستقبل ما بعد الانتخابات:

يشير الوضع الحالي إلى أنّه لن يكون هناك فائزٌ صريحٌ في الانتخابات المقبلة؛ هذا لأنّ أيّاً من الأحزاب لا يمتلك بمفرده تأييداً واسعاً على صعيد العراق، ولا يستطيع الفوز بأكثر من مئة مقعدٍ. نتيجة لذلك ستحتاج الأحزاب المتنافسة إلى تشكيل حكومة ائتلافية؛ وهي عملية ستستغرق عدّة أشهر.

سيؤدّي هذا في جميع الاحتمالات إلى أداءٍ حكوميٍّ ضعيفٍ وفشلٍ في التعامل بفاعلية مع الأزمات العديدة التي يواجهها البلد. ولكن إذا أجبرت نتائج الانتخابات الأحزاب على تقبّل الحاجة لإصلاحاتٍ حقيقيةٍ وإعطاء الدولة فرصة التعافي من الفساد الشديد والخلل الوظيفي؛ فإنّ ذلك سيقود إلى فترة من الاستقرار النسبي. وإذا كانت الحكومة الجديدة تتمتّع بصلاحيةٍ كافيةٍ لجعل سيادة القانون أولوية؛ فقد يمضي النظام السياسي بخطواتٍ تدريجيةٍ لتحسين الحكم والشمولية. وهذا يمكن أن يحدث حتّى إذا تمّ تقويض الانتخابات تماماً بسبب التزوير أو انخفاض الإقبال على التصويت؛ أو إذا أدّت إلى اضطرابات مع تحوّل الأحزاب الجديدة إلى صانعي الملوك.

هناك ثلاثة مسارات محتملة لما بعد الانتخابات:

الأول: مزيد من عدم الاستقرار ونزع الشرعية عن النظام الحالي؛ على خلفية المزيد من الاحتجاجات والاقتصاد المتعثر. هذا قد يحدث في حالة التصويت الضعيف وفوز حاسم للفتح أو الصدريين، أو وقوع تزوير واسع النطاق أو سوء تصرّف.

الثاني: الركود، تأجيل وقوع انهيار، ولكن دون تحسين الوضع بأيّ شكلٍ من الأشكال؛ بل مجرّد منعه من أن يصبح أسوأ بكثيرٍ. وهذا قد يحدث إذا لم تكن للانتخابات نتائج حاسمة، وتشكّلت حكومة ائتلاف ضعيفة ووقع تغيير في البرلمان.

والمسار الثالث: هو الإصلاح التدريجي الذي يشهد النظام السياسي وهو يستوعب التغيير من أجل البقاء. هنا لا بدّ أن تكون الأحزاب الجديدة قد حقّقت مكاسب صلدة في ظلّ إقبالٍ كبيرٍ على التصويت وتحوّلٍ كبيرٍ في عملية تشكيل الحكومة.

الخلاصة

الاقتـراع الـذي سـيجري فـي الأشـهر المقبلـة سـيعطي توقعـاتٍ أكثر دقّة عمّا سـتكون عليه نتائـج الانتخابات؛ لكـنّ الافتراض الآمـن هو أنّه لـن يكون هنـاك أيّ تغييرٍ جذريٍّ عـن الانتخابات السـابقة. قد تضمّ النخبة الحاكمة بعض الوجوه الجديـدة، وقـد تبرم صفقـة كبرى تمنـع المزيد من الاسـتقطاب بين الأحزاب؛ ولكن المنافسـة سـتبقى قريبة دائماً. ستسعى الأحزاب الحاكمة إلـى التنافـس وتقويض بعضهـا البعض دون أن تفقـد قبضتهـا علـى النظـام، وتعمـل لتحقيق تـوازن بيـن القتـال مـع العـدو الداخلـي ورصّ الصفوف ضـدّ المنافسـين الخارجيين. ومن هذا المنظـور لن تغيـر الانتخابـات البرلمانية المقبلة في العراق قواعد اللعبة.

مع ذلك قد تكون الانتخابات نقطة بداية لتحوّلٍ بطـيء نحـو الإصـلاح فـي النظـام السياسـي والحكـم فـي نهاية المطـاف. كان تغييـر قانون الانتخاب خطوةً صغيرةً إلى الأمام، وإذا كسبت الأحـزاب الجديـدة موطـئ قـدم وفـازت بأكثـر من عشـرين مقعداً، وإذا تـمّ الحفاظ على بعض مـن مظاهر الشـرعية فـي الانتخابات؛ سـيكون هذا بشـيراً للتقـدم. ولكـن إذا كان التغيير بطيئاً جدّاً، سـيبقى خطـر يتمثل بانهيـار النظام الهشّ ببسـاطة. لذا فإنّ معدل الإصلاح والتغيير الناتج عن هـذه الإنتخابات قـد يكون المقيـاس الذي يـوزن بـه الاسـتقرار فـي العـراق. قـد لا يكون للأشـهر التالية أهمّيةٌ فوريةٌ كبيرةٌ؛ ولكن يمكن النظر إليها مسـتقبلاً أن قد كان لها تأثيرٌ حاسـمٌ في العقود القادمة.

نبذة عن الباحث- سجاد جياد

محلل سياسي عراقي مقيم في بغداد، زميل «مؤسسـة القرن- The Century Foundation". يركّز بشكل رئيسي على السياسة العامة والحوكمة في العراق، ويشـرف حالياً على مشاريع تتعلق ببناء قدرات المؤسسـات العامة ومنظمات المجتمع المدني وتقديم الاستشـارات لها. لديه خلفيـةٌ تعليميةٌ في الاقتصاد والسياسة والدراسات الإسلامية.

المحرر الناشر: جاك ماكجين

صـورة الغـلاف: أحـد منتسـبي الأمن يعرض اصبعه الملون بالحبر بعد إدلائه بصوته في أحد المراكز الانتخابيـة ببغداد، 10 أيـار (مايو) 2018، أثناء الانتخابـات البرلمانية الأخيرة.

برنامج أبحاث الصراع – بحوث عن العراق

• القيسي، عايدة، «مشهد مجزأ: عوائق أمام الإعلام المستقل في العراق»، (LSE) (The London school of economics & politics)، مركز الشرق الأوسط. حزيران (يونيو) 2019.

• الخفاجي، حيدر، «الحشد الشعبي العراقي: احتمالات نزع السلاح، التسريح وإعادة الدمج»، (LSE) تقرير مركز الشرق الأوسط. تشرين الثاني (نوفمبر) 2019.

• المولوي، علي، «توسع الرواتب العامة في العراق: الأسباب والنتائج»، (LSE) تقرير مركز الشرق الأوسط. تشرين الأول (أكتوبر) 2019.

• المولوي، علي، وسجاد جياد، «الإلتباس والخلاف: فهم إخفاقات اللامركزية في العراق»، (LSE) بحوث مركز الشرق الأوسط، سلسلة 44. كانون الثاني (يناير) 2021.

• بور، جولي، «الاستجابة والتعويضات عن العنف الجنسي المرتبط بالنزاع في العراق»،(LSE) تقرير مركز الشرق الأوسط. تشرين الأول (أكتوبر) 2019.

• دودج، توبي، زينب كايا، كايرا لوشتنبرغ، سارة ماثيو- كومتوس، بحرة صالح، كريستين فان دين تووون، أندريا توربين-كينج وجيسيكا واتكينز، «ورقة تنظيرية عن العراق: فهم دوافع الصراع في العراق»، (LSE) تقرير مركز الشرق الأوسط. تشرين الأول (أكتوبر) 2018.

• جوتس، إيزادورا، «أعمال إعادة تدوير خردة الحرب: دور الحشد الشعبي في اقتصاد ما بعد الصراع في الموصل»، (LSE) بحوث مركز الشرق الأوسط، سلسلة 34. أيار (مايو) 2020.

• هاملتون، الكسندر، «هل الديموغرافيا قدر؟ التداعيات الاقتصادية لديموغرافية العراق»، (LSE) بحوث مركز الشرق الأوسط، سلسلة 41. تشرين الثاني (نوفمبر) 2020.

• هاملتون، الكسندر، «الاقتصاد السياسي لسياسة الاقتصادي في العراق»، (LSE) بحوث مركز الشرق الأوسط، سلسلة 32. نيسان (أبريل) 2020.

• كايا، زينب، «الأيزيديون العراقيون وداعش: أسباب ونتائج العنف الجنسي في الصراعات»، (LSE) تقرير مركز الشرق الأوسط، تشرين الثاني (نوفمبر) 2018.

• منصور، ريناد، «تشكيل الحكومة العراقية سنة 2018: فض الاحتكاك بين الإصلاح والوضع الراهن»، (LSE) تقرير مركز الشرق الأوسط، شباط (فبراير) 2018.

• منصور، ريناد وكريستين فان دين تووون، «الانتخابات الفيدرالية العراقية سنة 2018: شعب في مرحلة تحول؟»، (LSE) تقرير مركز الشرق الأوسط، تموز (يوليو) 2018.

• سليم، زمكان علي وماك سكيلتون، «تقييم استقرار كردستان العراق: كيف تُشكّل المحاباة الصراع»، (LSE) بحوث مركز الشرق الأوسط، سلسلة 38. تموز (يوليو) 2020.

• سري، عمر، «إبداعات مدمرة: التحولات الاجتماعية- المكانية في بغداد المعاصرة»، (LSE) بحوث مركز الشرق الأوسط، سلسلة 45. شباط (فبراير) 2021.

• سكيلتون، ماك وزمكان علي سليم، «حدود العراق الداخلية المتنازع عليها بعد داعش: لاعبون متنوعون يتنافسون على النفوذ»، (LSE) تقرير مركز الشرق الأوسط، شباط (فبراير) 2019.

• واتكينز، جيسيكا، «إيران في العراق: حدود «القوة الذكية» وسط الاحتجاجات الشعبية»، (LSE) بحوث مركز الشرق الأوسط، سلسلة 37. تموز (يوليو) 2020.

• واتكينز، جيسيكا، «طائفية التوابع أم مجرد التحزب المألوف؟ التحريض على العنف في الإعلام العربي السائد»، (LSE) بحوث مركز الشرق الأوسط، سلسلة 11. نيسان (أبريل) 2019.

الهوامش

1 - حمزة الشديدي وإروين فان فين، "ديمقراطية مراهقة في العراق: إلى أين الاتجاه من هنا"، تقرير معهد كلينجيندايل، حزيران (يونيو) 2020. متوفر على موقع https://www.clingendael.org/sites/default/files/2020-06/iraqs-adolescent-democracy.pdf، جرت دراسته في 17 نيسان (أبريل) 2021.

2 - قاسم عبد الزهرة، "العراق يصادق على قانون الانتخابات الجديد، ممهدا الطريق للتصويت المبكر"، أسوشييتد برس، 5 تشرين الثاني (نوفمبر) 2020. متوفر على موقع https://apnews.com/article/baghdad-iraq-elections-laws-bd32c013a9c3c537793803d78377576a، جرت دراسته في 17 نيسان (أبريل) 2021.

3 - فالح حسن وأليسا ج. روبين، "قانون الانتخابات العراقي الجديد يواجه الكثير من الانتقادات وقليل من الهتاف"، صحيفة نيويورك تايمز، 24 كانون الأول (ديسمبر) 2019. متوفر على موقع https://www.nytimes.com/2019/12/24/world/middleeast/iraq-election-law.html. جرت دراسته في 17 نيسان (أبريل) 2021.

4 - قانون انتخاب مجلس النواب العراقي، حكومة العراق، 2020. متوفر على موقع https://moj.gov.iq/upload/pdf/4603.pdf ، جرت دراسته في 17 نيسان (أبريل) 2021.

5 - "رئيس وزراء العراق يدعو لإنتخابات مبكرة في 6 حزيران 2021"، رويترز، 31 تموز 2020. متوفر على موقع https://www.reuters.com/article/us-iraq-politics-election-idUSKCN24W2S6، جرت دراسته في 17 نيسان (أبريل) 2021.

6 - مقابلة مع زعيم ائتلاف سياسي، بغداد، شباط (فبراير) 2021.

7 - مقابلات مع مسؤولي حزب جديد في بغداد، شباط (فبراير) 2021.

8 - عمر الجفال، "قانون الانتخابات العراقي الجديد: قوى قديمة تتكيف مع التغيير"، مبادرة الإصلاح العربي، 12 كانون الثاني (يناير) 2021. متوفر على موقع https://www.arab-reform.net/publication/iraq-elections/، جرت دراسته في 17 نيسان (أبريل) 2021.

9 - دانا طيب منمي، "قانون الانتخابات العراقي الجديد يقوض الديمقراطية الحقيقية"، إنسايد أربيا، 12 تشرين الثاني (نوفمبر) 2020. متوفر على موقع https://insidearabia.com/iraqs-new-election-law-undermines-true-democracy/، جرت دراسته في 17 نيسان (أبريل) 2021.

10 - عمر ستار، "البرلمان العراقي يُصوّت على النسخة النهائية من قانون الانتخابات"، موقع "المونيتر"، 2 تشرين الثاني (نوفمبر) 2020. متوفر على موقع https://www.al-monitor.com/originals/2020/11/iraq-elections-law-parliament.html. جرت دراسته في 17 نيسان (أبريل) 2021.

11 - اتفاقية التصديق على "قانون تصديق اتفاقية تجنب الإزدواج الضريبي ومنع التهرب الضريبي"، حكومة العراق، 2020. متوفر على موقع at https://moj.gov.iq/upload/images/222927_4610.pdf. جرت دراسته في 17 نيسان (أبريل) 2021.

12 - أمجد حامد الهذال، "الانتخابات المبكرة في العراق: تحديات ومسارات"، مركز البيان للتخطيط والدراسات، أيلول (سبتمبر) 2020. متوفر على موقع https://www.bayancenter.org/en/wp-content/uploads/2020/09/8793892.pdf . جرت دراسته في 17 نيسان (أبريل) 2021.

13 - "الدستور العراقي لعام 2005"، مشروع الدستور. متوفر على https://www.constituteproject.org/constitution/Iraq_2005.pdf?lang=en. جرت دراسته في 17 نيسان (أبريل) 2021.

14 - "قانون التعديل الأول للمحكمة الفيدرالية العليا"، رقم 30 لسنة 2005، البرلمان العراقي، 18 آذار (مارس) 2021. متوفر على https://

18/03/ar.parliament.iq/2021/. جرت دراسته في 17 نيسان (أبريل) 2021.
15 - "القضاء يعلن انتهاء تشكيل المحكمة الاتحادية وتسمية رئيس الجمهورية"، المربد، 29 آذار (مارس) 2021، متوفر على https://www.almirbad.com/detail/83106. جرت دراسته في 17 نيسان (أبريل) 2021.
16 - عمر ستار، "الأحزاب العراقية تتدافع قبل موعد انتخابات أكتوبر الجديدة"، موقع "المونيتر"، 20 كانون الثاني (يناير) 2021. متوفر على https://www.al-monitor.com/originals/2021/01/iraq-elections-government-parliament.html. جرت دراسته في 17 نيسان (أبريل) 2021.
17 - "البرلمان العراقي يصوت على تأخير الانتخابات العامة حتى 10 أكتوبر (تشرين الأول)، "الجزيرة"، 19 كانون الثاني (يناير) 2021. متوفر على https://www.aljazeera.com/news/2021/1/19/iraqi-cabinet-votes-to-delay-general-election-until-october-10. جرت دراسته في 17 نيسان (أبريل) 2021.
18 - "تقارير العمليات والتحضيرات الانتخابية في العراق"، الأمم المتحدة، العراق. متوفر على موقع https://www.uniraq. org/index.php?option=com_k2&view=itemlist&layout=category&task=category&id=207&Itemid=738&l lang=en . جرت دراسته في 17 نيسان (أبريل) 2021.
19 - "الاستعدادات والعمليات الانتخابية في العراق - التقرير رقم 7"، بعثة الأمم المتحدة لمساعدة العراق، 9 نيسان (أبريل) 2021. متوفر على https://reliefweb.int/sites/reliefweb.int/files/resources/UNAMI_Report_No._7 on_Iraqs_Electoral_Preparations_and_Processes.pdf _. جرت دراسته في 17 نيسان (أبريل) 2021.
20 - "المفوضية تقرر تمديد فترة تسجيل البطاقة البايومترية للناخبين"، السومرية، 13 آذار (مارس) 2021. متوفر على موقع https://www.alsumaria.tv/news//377780/. جرت دراسته في 17 نيسان (أبريل) 2021.
21 - "المفوضية العليا المستقلة للانتخابات تقرر عدم إجراء انتخابات OCV ...((عراقيو الخارج)) "، المفوضية العليا المستقلة للانتخابات، 24 آذار (مارس) 2021. متوفر على موقع https://ihec.iq/7786-2/. جرت دراسته في 17 نيسان (أبريل) 2021.
22 - مقابلة مع مسؤول حالي في المفوضية العليا المستقلة للانتخابات، بغداد، شباط (فبراير) 2021.
23 - ليزي بورتر، "العراق يؤجل الانتخابات ... يطارده إخفاق 2018"، تقرير عن نفط العراق، 21 كانون الثاني (يناير) 2021. متوفر على موقع https://www.iraqoilreport.com/news/iraq-postpones-elections-haunted-by-2018-debacle-43486/. جرت دراسته في 17 نيسان (أبريل) 2021.
24 - مقابلات مع بعض النواب، بغداد، شباط (فبراير) 2021.
25 - سجاد جياد، "الحل المشروط للبرلمان؛ أمر يخلّص الأحزاب من مأزقها علنا بينما تواصل تأخير الانتخابات سراً"، تغريدة على تويتر، 1 نيسان (أبريل) 2021. متوفر على https://twitter.com/SajadJiyad/status/1377418471416336385?s=20. جرت دراسته في 17 نيسان (أبريل) 2021.
26 - مقابلات مع مسؤولين في أحزاب جديدة، بغداد، شباط (فبراير) 2021.
27 - مقابلات مع قادة إحتجاجات ومسؤولين في أحزاب جديدة، بغداد، شباط (فبراير) 2021.
28 - إيريك ك. غوستافسون وعمر النداوي، "احتجاجات العراق، رحلة محفوفة بالمخاطر إلى صناديق الاقتراع"، معهد الشرق الأوسط، 22 آذار (مارس) 2021. متوفر على https://www.mei.edu/publications/iraqi-protesters-perilous-journey-ballot-box جرت دراسته في 17 نيسان (أبريل) 2021. .
29 - "أحزاب المحتجين العراقيين الجديدة تنوي تغيير البلد"، موقع DW، 22 كانون الثاني (يناير) 2021. متوفر على https://www. dw.com/en/iraqs-new-protester-parties-plan-to-change-the-country/a-56312305. جرت دراسته في 17 نيسان (أبريل) 2021.
30 - الاستعدادات والعمليات الانتخابية في العراق - التقرير رقم 6"، بعثة الأمم المتحدة لمساعدة العراق، 8 آذار (مارس) 2021. متوفر على
31 - https://www.uniraq.org/index.php?option=com_k2&view=item&task=download&id=4239_c12c2f4962233fe6ffb7bbbbf7eae8b3&Itemid=738&lang=en . جرت دراسته في 17 نيسان (أبريل) 2021.
32 - مقابلة مع رئيس حزب، بغداد، شباط (فبراير) 2021.
33 - مقابلة مع نائب من إئتلاف الفتح، بغداد، شباط (فبراير) 2021.
34 - مقابلة مع مسؤول بأحد الأحزاب الجديدة، له علاقات غير رسمية مع المرجعية، بغداد، شباط (فبراير) 2021.
35 - أليكس شاناهان، "احتجاجات العراق والانتخابات الوطنية سنة 2021"، تقرير واشنطن عن أحوال الشرق الأوسط، أيار (مايو) 2021. صفحة 56-57. متوفر على https://www.wrmea.org/waging-peace/iraqi-protests-and-the2021-national-elections.html. جرت دراسته في 17 نيسان (أبريل) 2021.
36 - "استخدام قوانين العراق في حقبة صدام لإسكات المنتقدين"، موقع "فرانس 24"، 23 آذار (مارس) 2021. متوفر على https/ www.france24.com/en/live-news/20210325-iraq-s-saddam-era-laws-being-used-to-silence-critics :// . جرت دراسته في 17 نيسان (أبريل) 2021.
37 - جورجيا كوك ورياند منصور، "وجهات نظر عراقية عن المحتجين بعد مرور عام على الانتفاضة"، تشاتام هاوس، 29 تشرين الأول (أكتوبر) 2020. متوفر على https://www.chathamhouse.org/2020/10/iraqi-views-protesters-one-year-after-uprising . جرت دراسته في 17 نيسان (أبريل) 2021.
38 - منقذ داغر، "الانتفاضة أم الانتخابات: أي نوع من التغيير يريده العراقيون؟"، منتدى فكرة، 21 آذار (مارس) 2021. متوفر على موقع https://www.washingtoninstitute.org/policy-analysis/iraqis-want-what-kindchange-do-uprising-or-election. جرت دراسته في 17 نيسان (أبريل) 2021.
39 - . جرت مقابلة مع رئيس حزب، بغداد، شباط (فبراير) 2021.
40 - الجفال، "قانون الانتخابات العراقي الجديد: قوى قديمة تتكيف مع التغيير".
41 - "انتخابات العراق الجديدة: رغم عدم الثقة بالمؤسسات؛ العراقيون يقدرون العملية الديمقراطية"، المعهد الدولي الجمهوري، 15 كانون الأول (ديسمبر) 2020. متوفر على موقع https://www.iri.org/resource/new-iraq-poll-despite-distrust-institutions-iraqis-value-democratic-processدراسته في 17 نيسان (أبريل) 2021.
42 - عارف محمد وريا جلبي، "المحتجون يحرقون مكاتب حزب سياسي في البصرة أثناء ليلة رابعة من أعمال العنف"، وكالة رويترز، 6 أيلول (سبتمبر) 2018. متوفر على موقع https://www.reuters.com/article/iraq-protests-idINKCN1LM0MG. جرت دراسته في 17 نيسان (أبريل) 2021.
43 - "معدلات إقبال الناخبين حسب الدولة"، معهد " IDEA" الدولي للديمقراطية والمساعدة في التصويت، متوفر على موقع https://www.idea.int/data-tools/world-view/40. جرت دراسته في 17 نيسان (أبريل) 2021.
44 - جيرمي هودج وأناند غوبال، "صعود النخبة السنية الجديدة في العراق: حالة الفلوجة مثالا"،LSE مدونة برنامج أبحاث الصراع، 16 تشرين الثاني (نوفمبر) 2020. متوفر على موقع https://blogs.lse.ac.uk/crp/2020/11/16/the-rise-of-the-new-sunni-elite-in-iraq-the-case-of-fallujah/. جرت دراسته في 17 نيسان (أبريل) 2021.
45 - مقابلات مع نواب من الإصلاح والفتح، بغداد، شباط (فبراير) 2021.
46 - علاء كاظم، "أحدث كتلة سياسية في العراق وانعكاساتها على الانتخابات المقبلة"، 1001 فكرة عراقية، 22 تموز (يوليو) 2020. متوفر على موقع https://1001iraqithoughts.com/2020/07/22/iraqs-newest-politicalbloc-and-implications-for-the-next-election/. جرت دراسته في 17 نيسان (أبريل) 2021.
47 - مقابلة مع دبلوماسي غربي، بغداد، شباط (فبراير) 2021

كيف تؤثر أزمة القيادة في الاتحاد الوطني الكردستاني على وجود منظمة حزب العمال الكردستاني في السليمانية؟

بكر آيدوغان

إعداد قسم الترجمة في الرواق

استمرّت أزمة القيادة التي اندلعت في تموز / يوليو المنصرم بين الرؤساء المشاركين للاتحاد الوطني الكردستاني الذي يتخذ من السليمانية مقراً له، وهو ثاني أكبر حزب في حكومة إقليم كردستان العراق.

حزب الاتحاد الوطني الكردستاني دخل في أزمة اختيار القيادة بعد الرئيس العراقي الراحل جلال طالباني، مؤسّس الاتحاد الوطني الكردستاني وزعيم الحزب لمدة (42) عاماً، والذي مرض في عام 2012 وتوفي في عام 2017، ممّا أدّى إلى اختيار ابن طالباني الأكبر (بافل) وابن أخيه (لاهور شيخ جنكي) لاستلام الرئاسة المشتركة للحزب. وبعد أقلّ من عامين على تلك الخطوة، دخل الحزب في أزمة قيادة أعمق هذه المرّة من الأزمة الأُولى.

بعد إقالة وكالة المخابرات التابعة للاتحاد الوطني الكردستاني (زانياري) ورؤساء وحدة مكافحة الإرهاب القريبين من لاهور، ازداد التوتّر بين الرئيسين الشريكين، وتمّ سحب صلاحيات الرئاسة المشتركة من لاهور مؤقتاً، ونُفّذت مداهماتٌ على مؤسّساتٍ إعلاميةٍ قريبةٍ منه، وصدرت أوامر اعتقال بحقّه هو وإخوته، ثمّ طلب منه مغادرة السليمانية.

إنْ تصاعدت أزمة القيادة المستمرة داخل الاتحاد الوطني الكردستاني، أو إذا ما تمّ استعمال القوة ضدّ لاهور، فهناك احتمال بحدوث نزاعٍ مسلّحٍ بين الأحزاب أو مناصريها.

بينما حصل (باڤل) على دعم شقيقه ونائب رئيس حكومة إقليم كردستان قوباد طالباني، بالإضافة إلى شخصياتٍ بارزةٍ في الحزب، مثل الشيخ جعفر مصطفى وكوسرت رسول، الذين كان لهم نفوذٌ على بيشمركة الاتحاد الوطني الكردستاني، اعتبر لاهور هذه التحركات بأنّها مؤامرةٌ ضدّه وقال إنّه سيقف في وجهها.

هذه الفترة التي تصاعدت فيها أزمة القيادة داخل الاتحاد الوطني الكردستاني وتمّ إقصاء لاهور الذي كانت تربطه علاقاتٌ وثيقةٌ بمنظمة حزب العمال الكردستاني، تمثّل أيضاً فرصةً مهمّةً لتركيا لتطوير علاقاتها مع الجهات الفاعلة في السليمانية، ودعم التحرّكات المناهضة للتنظيم.

في حين أنّ هناك احتمالاً بحدوث نزاعٍ مسلّحٍ بين الأطراف أو مناصريهم إذا تصاعدت أزمة القيادة داخل الاتحاد الوطني الكردستاني، أو إذا ما تمّ استعمال القوّة ضدّ لاهور، فإنّ أحد الأطراف التي ستتأثر أكثر من غيرها باستبعاد لاهور من الادارة الاستخباراتية والأمنية في الاتحاد الوطني الكردستاني والسليمانية قد يكون منظّمة حزب العمال الكردستاني.

علاقة لاهور بمنظمة حزب العمال الكردستاني:

إنّ حزب العمال الكردستاني يهاجم بشكلٍ مستمرٍّ الحزب الديمقراطي الكردستاني الذي تقوده عائلة برزاني، بالإضافة إلى البيشمركة والشرطة وموظفي الخدمة المدنية والمدنيين في أربيل ودهوك، وكان الحزب الديمقراطي وحزب العمال على شفى الحرب، فإنّ هنالك تقارباً أيديولوجياً وتاريخياً بين حزب العمال والاتحاد الوطني الكردستاني، وأنّ أعضاء التنظيم مقرّبون نسبياً في السليمانية، ومن المعروف أنّهم يتحرّكون بحرّية.

يمكن القول: إنّ الاتحاد الوطني الكردستاني - الخصم اللدود للحزب الديمقراطي الكردستاني في نظام الإدارة المزدوجة في المحافظات التي تحكمها عائلتا بارزاني وطالباني في حكومة إقليم كردستان - يحاول موازنة القوى مع الحزب الديمقراطي الكردستاني من خلال التقارب مع حزب العمال الكردستاني واستعمال هذه العلاقة كعنصر ضغطٍ على الحزب الديمقراطي الكردستاني، وهذا يؤثّر سلباً على اتصالات حزب الاتحاد مع الحزب الديمقراطي الكردستاني، كما يضرّ بعلاقاته مع تركيا التي كادت أن تصل إلى مرحلة القطيعة.

فعلى سبيل المثال، بسبب نشاطات حزب العمّال في السليمانية، ساءت العلاقة بين تركيا والاتحاد الوطني الكردستاني إلى حدّ الطلب من (بهروز جلالي) ممثّل الاتحاد الوطني الكردستاني في تركيا، مغادرة البلاد في عام 2017.

لكن بعد إغلاق مكاتب (تفكرا آزادي)، الامتداد السياسي لحزب العمال الكردستاني في المنطقة، في 2018، وزيارة السيد برهم صالح، الذي يعدّ من الكوادر المتقدّمة في الاتحاد الوطني الكردستاني إلى تركيا في سنة 2019، تمّ إلغاء حظر الرحلات الجوية إلى المنطقة.

يشـار إلى أنّ لاهور - الذي كان شـخصيةً بارزةً في علاقـات الاتحـاد الوطنـي الكردسـتاني مـع حزب العمال الكردسـتاني في السـنوات الأخيرة - كانت لـه علاقاتٌ وثيقـةٌ مع حزب الاتحـاد الديمقراطي (PYD) الفرع السـوري لحزب العمال الكردسـتاني، عندمـا كان يسـيطر علـى وحـدة الاسـتخبارات ومكافحـة الإرهـاب بالحزب قبـل انتخابـه كرئيسٍ مشتركٍ للاتحاد الوطني الكردستاني.

بالإضافـة إلى ذلـك، هنالك معلومات بـأنّ لاهور توسّـط لتقديم الدعـم الأمريكي لوحـدات حماية الشـعب فـي منطقة كوباني شـمال سـوريا، وأنّ الاتحـاد الوطنـي الكردسـتاني أرسـل أسـلحةً إلى وحدات حماية الشعب عبر الولايات المتحدة.

لاهـور الـذي زار كوباني في حزيـران (يونيو) 2016 والتقـى بأعضاء حزب الاتحـاد الديمقراطي (PYD) ودعا الحزب الديمقراطي الكردستاني لفتح بواباته الحدوديـة أمام حزب الاتحـاد الديمقراطي، التقى أيضـاً فرهـاد عبـدي شـاهين الملقـب بـ"مظلـوم كوبانـي" ، أحـد قـادة منظمـة PKK / YPG فـي تشرين الثاني 2019 في السليمانية.

بعد انتزاع صلاحيات لاهور في الاتحاد الوطني الكردستاني من المؤسسات الاستخباراتية والأمنية في السليمانية، وطرد العديد من الأسماء المقربة منه من تلك المؤسّسات، يمكن القول إنّ الراحة التي كانت تتمتّع بها منظمة حزب العمال الكردستاني في السليمانية تضاءلت إلى حدٍّ ما، والعلاقات التي صنعها لاهور مع التنظيم ستضمحل.

من ناحية أخرى، وبالنظر إلى أنّ الاتحاد الوطني الكردستاني لم يقم علاقاته مع حزب العمال الكردستاني لأوّل مرة عن طريق لاهور، وانّ هذه العلاقات لها بعدٌ تاريخي، فمن الصعب القول إنّ علاقات التنظيم مع الاتحاد الوطني الكردستاني وأنشطته في السليمانية ستتضرّر ضرراً فادحاً.

ما الذي يجب أن تفعله تركيا في السليمانية؟

في الوقت الذي تصاعدت فيه أزمة القيادة داخل الاتحاد الوطني الكردستاني إلى درجة احتمال نشوب صراعٍ، وزاد انعدام الثقة داخل الحزب والمؤسّسات ذات الصلة، يبدو انّ الجهات الفاعلة - مثل بافل والحزب الديمقراطي الكردستاني وحركة غوران - سيسعون لإبعاد لاهور عن الحزب وعن السليمانية، ولتحقيق هذا الهدف قد يتّجهون لطلب الدعم من القوى الإقليمية مثل تركيا وإيران.

في حين انّ خيار تركيا لتطوير علاقاتها مع بافل من شأنه إضعاف أنشطة منظمة حزب العمال الكردستاني في المنطقة، فإنّ إيران التي كانت السليمانية تقليدياً تحت نفوذها، ستعمل على منع الاتحاد الوطني الكردستاني من القيام بخطوات تضرّ بوجود حزب العمال الكردستاني في المنطقة.

حزب العمال الكردستاني طوّر علاقته بإيران في الحرب السورية، وتمّ دفع رواتب عناصره المحلية في سنجار من قبل الحشد الشعبي الموالي لإيران في العراق؛ لذا فإنّ إيران لها نفوذٌ كبيرٌ على أنشطته في السليمانية وعلى علاقته مع الاتحاد الوطني الكردستاني، وهذا سببٌ مستقلٌّ عن تأثير بافل في تلك العلاقات.

> **خيار تركيا لتطوير علاقاتها مع بافل من شأنه إضعاف أنشطة منظمة حزب العمال الكردستاني في المنطقة**

لذلك، وبالنظر إلى هجمات وتهديدات الفصائل الشيعية القريبة من إيران على القواعد التركية، تعتقد طهران - المنزعجة من علاقات أنقرة مع العراق وحكومة إقليم كردستان - أنّ فقدان حزب العمال الكردستاني للسلطة في السليمانية سيكون لصالح تركيا، ممّا يجعلها تعارض الحملات التي قد تؤدّي إضعاف حزب العمال.

على الرغم من ذلك، فإنّ هذه الفترة التي تصاعدت فيها أزمة القيادة داخل الاتحاد الوطني الكردستاني، ودفعت لاهور إلى الخلفية، تقدّم أيضاً فرصةً مهمّةً لتركيا لتطوير علاقاتها مع الجهات الفاعلة في السليمانية، وإلى دعم التحرّكات المناهضة لحزب العمال الكردستاني.

في الماضي، تدهورت علاقات الاتحاد الوطني الكردستاني مع تركيا بسبب أنشطة حزب العمال الكردستاني في السليمانية، لكن الأزمة بدأت بالانفراج بعد أنْ أُغلق مكتب الامتداد السياسي لحزب العمال الكردستاني في المنطقة (تفكرا آزادي)، وبدأ الاتحاد الوطني الكردستاني مفاوضات بشأن وجود حزب العمال الكردستاني، لكنّها لم تكن أولوية في الفترة التي تصاعدت فيها الأزمة بين الأحزاب، بينما بوسعنا القول إنّ العلاقات اليوم تمرّ بأكثر الأوقات انفتاحاً.

لذلك، ومن أجل موازنة النفوذ الإيراني في السليمانية والحدّ من أنشطة حزب العمال

الكردستاني، فمن الممكن تطوير علاقات تركيا الأمنية والدبلوماسية والسياسية والتجارية مع الاتحاد الوطني الكردستاني من خلال قوباد طالباني، المعروف بموقفه الجيّد والمعتدل مع الحزب الديمقراطي الكردستاني، وبدعمه لأخيه بافل في أزمة القيادة الحالية، والذي يتمتّع بنفوذٍ متزايدٍ في السليمانية.

بالإضافة إلى ذلك، وبالنظر إلى أنّ الحزب الديمقراطي الكردستاني، الذي يتمتع بعلاقاتٍ جيّدةٍ مع تركيا، قد استغل هذه العلاقات في منافسته مع الاتحاد الوطني الكردستاني لسنواتٍ عديدةٍ، فمن مصلحة الاتحاد الوطني الكردستاني أن يعزّز العلاقات مع تركيا لتقوية يده أمام منافسه الحزب الديمقراطي الكردستاني.

وبهذا المعنى، فعلى تركيا - التي لا تملك سوى قنصلية عامة في أربيل، في قبال إيران التي لها قنصليات عامة في أربيل والسليمانية - فتح بعثة دبلوماسية في هذه المدينة، وإجراء زياراتٍ متبادلةٍ مع الأحزاب السياسية والقبائل والزعماء الدينيين في الاتحاد الوطني الكردستاني والسليمانية والمنظمات غير الحكومية. وهنالك فرص لتطوير العلاقات الفكرية والاقتصادية مع السليمانية من خلال زيارات التجّار وكذلك مراكز الفكر.

العلاقات المباشرة وجهاً لوجه مع الأحزاب والمنظمات غير الحكومية والجامعات والجمهور في السليمانية تمنع نفوذ منظمة حزب العمال الكردستاني وإيران في المنطقة والدعاية السلبية ضدّ تركيا التي أوجدها هذا النفوذ. كما أنّ تشكيل قنوات مباشرة وفعّالة لإيجاد الحلول للصراعات والأزمات المحتملة بين الأطراف سيؤدّي إلى إيجاد الفرص لتطوير العلاقات على المدى المتوسط.

رابط المقالة الاصلية

https://www.aa.com.tr/tr/analiz/kyb-deki-liderlik-krizi-teror-orgutu-pkk-nin-suleymaniye-deki-varligini-nasil-etkiler/2337743

كتاب الرواق

قراءة في كتاب

من الحرب إلى سياسة الأحزاب
التحوّل الحرج إلى السيطرة المدنية

البشر عظيمون لا بسبب أهدافهم بل بسبب تحولاتهم.
رالف والدو أميرسون

ياسر صالح

مقدمة:

يتجـدّد الاهتمـام بالأبحـاث والدراسـات التي تعنـى ببناء الـدول، خصوصاً ونحن نشـهد منذ قرابة عقديـن موجةً تلو أخرى من تصدّعٍ مريعٍ للأنظمـة، وتصطبغ الاسـتفهامات بمزيدٍ من الدهشـة والذهـول حيـن تقفـز إلـى الواجهة مشـاهد الانهيـارات فـي الموصـل وتونـس وكابل، ولتتهاوى آمالٌ عريضةٌ ساذجةٌ بالتغيير السريع والتحوّل نحو واقع أفضل، نتيجة الغفلة أو التغافـل عـن المتطلّبات الحقيقية لتشـييد الـدول، وتأثيـرات زيـغ الحماسـة الانتخابيـة التـي لا تأبـه بوعـورة المسـارات الاجتماعيـة والاقتصاديـة والفكرية، وظلّ ثقيـلٍ من تراث الضعف المؤسّساتي.

يقـدّم لنـا الباحـث الأكاديمي وأسـتاذ العلوم السياسية (رالف م. غولدمان) في هذا الكتاب محاولةً معرفيةً مهمّةً، عبر التقصّي التاريخي، والنظـرة المتفحّصـة لخلفيـات وأُسـس بنـى كونية متشابهة، أدّت فيما أدّت إليه إلى تراجع هيجـان الحـروب فـي مقابـل إفسـاح المجال لصـراع النُّخـب، عبـر أدواتٍ جديـدةٍ، من خلال بلوغ ما يطلق عليه (مرحلة التحوّل الحرج)، وانّ النظام السياسـي المسـتقرّ والراسـخ يتحقّق حينمـا تكون الأحـزاب هي البديل المؤسّسـي الأكثر فاعلية للحرب.

لقـد توصّلـت بعـض الشـعوب إلى وضـع حدٍّ نهائـيٍّ للحـروب الأهلية بعد أن عاشـت قروناً مـن الصراع الأهلـي العنيف بيـن النُّخب، ويبرز هنا سؤال بحثه الجوهري.

لكـن مـا هـي العناصـر المتضمنـة فـي هـذا التحوّل؟[1]

لافتراضـات الدراسـة، تتمثـل عمليـة التحـول من خـلال العلاقـة التطورية التـي تربط ثلاثة أنماط من المؤسّسات السياسية: (المؤسّسة

العسـكرية، المؤسّسـة التمثيليـة، المؤسّسـة الحزبيـة). فـي مرحلـةٍ معيّنـةٍ مـن مراحل هذه العمليـة التطوريـة، تعبّـر هـذه المؤسّسـات بنجـاح مرحلـة (تحـوّل حرجـة) فـي علاقاتهـا بعضها ببعض، ونتيجـة لذلك يعاد تنظيم هذه المؤسّسـات الثلاثـة، فالمؤسّسـة العسـكرية تبعـاً لذلك سـتحتلّ مرتبةً ثانويـةً بعد أن كانت تحتـلّ المرتبـة العليـا، أمّـا نظام الأحـزاب فإنّه يحتـلّ المرتبـة العليا، بعـد أن كان يحتـلّ مرتبةً ثانويةً، وهكذا تتحقّق سيادة المجتمع المدني علـى المؤسّسـة العسـكرية، وتعمـل هـذه الدراسـة علـى المقارنـة بيـن التواريـخ الخاصّة بالشـعوب وبين التطوّرات المعاصرة في مجال بناء المؤسّسـات السياسـيّة على المسـتويين الإقليمي والعالمي.

علـى أمل اسـتكمال جهـود البحـث والمقارنة، فقد اسـتعمل المؤلّف عدداً مـن المنهجيات، مثـل دراسـة الحالـة[2]، المقارنـة والقيـاس في وصـف تواريـخ المؤسّسـات المتّصلة بموضوع البحث لشـعوب دولٍ ثـلاث: انجلتـرا، الولايات المتحدة، المكسيك.

ورغـم إقراره سـلفاً بعيوب المنهجيـة المتّبعة لمثل هذا النوع من الأبحاث، إلّا أنّه يرى وجوب اسـتثارة أنواعٍ جديدةٍ من فهم الواقع وإدراكه، واكتشـاف العلاقـات التي لم تلحـظ من قبل، وعن تحليل الحالة والمقارنة، فهي بدايات تتمتّع بـ(قداسـة القـدم) بانتظـار أبحاث أكثر شـمولاً وإلحاحـاً، ورغم حقيقة أنّ هـذه المقاربات تفي فقـط بتقديم براهين محـدودة على الفرضيات المطروحـة، فقد تدّعي هذه المقاربات تحقيق نجاحـاتٍ كبيـرةٍ بإثارتها تبصرات جديـدة للواقع وتحويل هذه التبصرات إلى نظرياتٍ جديدة[3] .

وقد وجد الباحث حالةً من التشابه في التقارب والاختلاف، كذلك فيما بين المؤسّسـات التي تتجاوز الحدود الوطنية في المنطقة الأوروبية بعامة، (وهناك نماذج شبيهة تظهر الآن ضمن

المؤسّسات العالمية).
يمكـن وصف النموذج الأسـاس في التقارب بين المؤسّسات بين الدول الثلاث هو العملية التطوّريـة، التـي تتضمّـن (مركزة للمؤسّسـة العسـكرية، بنـاء نظامٍ تمثيليٍّ شـاملٍ، ظهور نظـامٍ للأحـزاب السياسـية مسـتقرٍّ ومفتوحٍ وتنافسـيٍّ وقـادرٍ على تكييف نفسـه وإيجاد التوازن داخل النظام الحزبي السياسـي، الذي يسمح بحدوث تنافسٍ حادٍّ بين النُّخب، ولكنه لا يصل إلى درجة استخدام العنف).
إنّ المرحلة التي تتقارب فيها هذه المؤسّسات الثلاثـة، وتحتـلّ مراتـب جديـدةً مـن التأثيـر السياسـي هـي مرحلة التحـوّل الحـرج، وتعدّ هذه العملية شـرطاً سـابقاً بوصفهـا النظام المهيمـن للتنافـس بيـن النُّخـب، وحين يضع نظامُ التأثير المراتبي بين المؤسّسـات الثلاث النظـامَ الحزبي في أعلى مرتبة، والمؤسّسـة العسـكرية فـي المرتبـة الثالثـة، فـإنّ مـن المنطقـي الاسـتنتاج بـأنّ الأمّة قـد اجتازت بنجاحٍ مرحلةَ التحوّل الحرج فيها.

مثال إنجاز لتحوّلٍ حرجٍ في إنجلترا :

خاضـت جيوش النُّخب المتّصارعـة في انجلترا حروبـاً داخليـة لألـف سـنةٍ، ولقـد وضعـت تسـوية عـام 1689 حـدّاً لهـذا النـزاع، ومـن ذلـك الحين لـم تعد النُّخـب الانكليزية تعتمد علـى الجيـوش المتصارعـة، بـل تحوّلـت إلى المؤسّسـات الحزبيـة، فـي محاولاتهـا التأثير على بعضها البعض وعلى الشـؤون الوطنية، ومنـذ ذلـك الحين لـم تحصل أيّة حـرب أهلية واسـعة النطاق في انكلتـرا. إنّ العملية التي أدّت إلـى التغييـر ونفذتـه من خلال سلسـلةٍ مـن الصفقات المحدّدة التـي عقدتها النُّخب المتنافسة والتسوية التي تلت الثورة الباهرة في انجلترا عام 1589 هي مثالٌ مهمٌّ للوثيقة التعاقدية التي أنجزت تلك الصفقة.
لقـد تشـكلت الجهـات المتنازعة فـي الثورة الباهرة من تحالـف النبلاء الانجليز ضد الملك جيمـس الثانـي وبعد حصول بضـع مواجهاتٍ عسـكريةٍ صغيرةٍ، وجد الملك أنّه لا يسـتطيع الحصول على دعمٍ شـعبيٍّ لقضيته، هرب من البلاد، تاركاً الميدان لتحالف النبلاء وحلفائهم فـي البرلمان. وقـد أعلن البرلمان أنّ كرسـي العرش أصبح شاغراً بسبب التنازل عنه.
وإذ سـلّم البرلمـان بأنّه لا يسـتطيع مواصلة عملـه دسـتورياً دون وجـود ملـك، فإنّه دعا مـاري ابنـة جيمـس الثانـي، وزوجهـا وليـام أوف أورانج من هولندا ليتسـلّما العرش معاً. (كانـت العمـلات) السياسـية التـي تبودلـت بصـورة ضمنية (فـي هذه الحالة) مسـؤولية الحكـم (الملـك) مقابل الحصول على أسـهم مـن الامتيازات (توسـيع سـلطة البرلمان في صياغـة القوانيـن الانجليزية والسـيطرة على الجيش).

المكسيك :

سـادت المكسـيك ظـروف مشـابهة خـلال الفترة التي امتدت من إعلان الاسـتقلال في عـام 1820 الى فتـرة حكم الرئيـس بلوتاركو كاليـس ، ومـا بيـن عامـي 1820 و1920 ، قاتلت تحالفات الزعماء (الكوديلوس) بعضها ضـد بعـض باطـراد كلـف المكسـيك الكثير ، وكانـت الحروب الداخلية هي الحالة الطبيعية في السياسة المكسيكية . وبحلول ثلاثينيات القـرن العشـرين ، أصبحـت أحـزاب الشـعب والمؤسسـات التمثيلية فعالـة بصورة كافية لكـي تعيـق عمليـة اسـتمرار الحـرب الأهلية , ومنـذ ذلـك الحيـن تحـرر المكسـيك مـن

الحـروب الاهليـة . ولقـد حدث تحـول حرج بين المؤسسات السياسـية خلال المدة بين عامي 1919 و 1940 . فخلال هذه المدة سـعى كل رئيـس مكسـيكي بدرجات متفاوتة مـن النجاح الـى بنـاء جيـش متخصـص ومركـزي للدولـة ، فـي الوقت الذي حالو فيـه أن يقلص من تأثير جيـوش الزعماء المحليين من خلال شـن الحرب عليهـم أو رشـوتهم . وخـلال المـدة نفسـها تطور النظام السياسـي في المكسيك ببطئ ، وبصورة شاملة في أغلب الأحيان[4].

الولايات المتحدة :

فـي الحالـة الامريكيـة حصـل جـزء كبيـر مـن عمليـة (مركـزة) الجيش خلال الحـرب الأهلية (1861-1865) لكنهـا تقلصت بصـورة واضحة فيما بعد . فما بدا انه نظاما سياسـيا مسـتقرا خـلال الثلاثينيـات والأربعينيـات مـن القـرن التاسـع عشـر تعرض للتفسـخ مع بداية الحرب الاهليـة، وهـو تطـور يمكـن توجيه اللـوم فيه لوقـوع الاحـداث التي قادت الـى ذلك الصراع الدمـوي، بالاضافة الى أن الكونغرس قد أصبح قـوة عقيمـة غيـر فاعلة علـى صعيـد التمثيل واقامة تـوازن بين المصالح القوية المتصارعة ، خصوصا ما بين الشـمال والجنوب . ولم تحصل عمليـة انشـاء جيـش امريكي إلا فـي ثمانينات القرن التاسـع عشر وتسعينياته ، أي عبر هيمنة جيـش فيدرالي قـوي الى ميلشـيات الولايات . وخـلال نفـس هـذه العقـود حصلـت عمليـة إعـادة تأهيل النظام الحزبـي واعيد اليه التوازن ، وعاد الكونغرس نفسه ليصبح جمعية تمثيلية قويـة مؤثـرة . وبعدهـا مضت عمليـة التوحيد السياسـي للشـعب قدمـا دون أن يكـون خطر الحرب الأهلية ماثلا[5] .

السياق المفهومي لمراقبة التحولات الحرجة[6]:

ينظـر رالف إلى النـزاع داخل الأُمم والشـعوب الذي تقوده نخبُها الخاصّة بأنّه (مظهرٌ مسـتمرٌ ومحتـومٌ لابـدّ منه)، وغالبـاً ما يكـون بنّاءً من مظاهر التجربة الإنسـانية، والنزاع يتسـبّب في حدوث شـكوك، وغيـاب متبـادل للثقة، يؤدي إلـى تكتيـكات العنـف، مثـل سـباق التسـلّح والحـرب. وهكـذا فـإنّ الحـروب تقـع عندما لا تحاول المؤسّسـات السياسـية الحدّ من النزاع بصـورةٍ كافيةٍ، أو أنّها تفشـل في توفير البديل لعـلاج النـزاع، مغلقـةً بذلـك سـبل الاختيـار. ويقتـرح النموذج الحرج في تطوّر المؤسّسـات أنّه من الضروري بالنسـبة للجماعات السياسية أن تطوّر قدراتٍ مؤسّسـيةً، أو كفاءةً خاصّةً من أجـل التقليـل من العنـف أو تجنّبـه، كواحدٍ من التكتيكات المتّبعة في صياغة القرار الجماعي.

أولا - المشكلة: النزاع وعدم الثقة بين النُّخَب:

تطـرح سياسـة النـزاع بيـن النخب سـؤالاً حول كون النخـب المتخاصمة تميلُ إلـى عدم الثقة بعضها ببعض، وقد بيّن باحثون أنّ الثقة وعدم الثقـة هـي أشـياءٌ قابلـة للتحديـد والمراقبـة وللقياس وللاحتواء، وأنّ أسـباب احتواء أسباب عـدم الثقـة السياسـية هـي من بيـن الأغراض الرئيسـة لبعـض المؤسّسـات السياسـيّة التي تمّـت معالجتهـا فـي هـذه الدراسـة، وبالتالي فإنّ إنشـاء مؤسّسـاتٍ تعزّز الثقـة يقلّل من أثر النتائج السـلبية التي تنشـأ من النزاع الذي يقع بين النُّخَب.

ثانيـاً - الوسـائل التكتيكيـة فـي نـزاع النُّخـب: الأسلحة والكلمات والأرقام[7]:

تحـاول النُّخب التأثير على القرارات التي يتّخذها الخصـوم مـن خلال اسـتعمال وسـيلة أو أكثر، وبالتحديد: الأسلحة، الكلمات، الأرقام!

الأسـلحة: اسـتعمال العنـف أو التهديد به هو مـن بين أقـدم التكتيكات التي اسـتُعملت من

أجل استمالة الخصوم إلى وجهات نظر هذه النُّخب، أو إزاحة الأطراف المناوئة عن عملية صنع القرار.

الكلمات: عادةً ما تأخذُ شكل قوانين، أو أحكامٍ دستوريةٍ، أو حججٍ مقنعةٍ، أو الدعاية أو النظريات العلمية.

الأرقام: أي التكتيك العددي, وهي تعني عادةً عدد الأصوات، وهو من أكثر هذه الأدوات حداثة عهد.

خلال عملية تطبيق قواعد اتّخاذ القرار الجماعي، يقوم الأفراد والفئات ضمن الجماعات والشعوب باستعمال هذه الوسائل – الأسلحة والكلمات والأرقام – للتأثير على النتائج، وانّ هذه الوسائل هي ذات طبيعة تكتيكية بالضرورة، وانّ المؤسّسات السياسية على اختلافها تميل إلى (التخصّص) في استعمال واحدةٍ أو أخرى من هذه التكتيكات خلال النزاعات السياسية التي تسبق عمليات اتّخاذ القرارات الجماعيّة.

ثالثاً - مشكلة ذات صلة: النقص في كفاءة المؤسّسات:

إنّ إيجاد مؤسّسةٍ ثابتةٍ مستقلّةٍ والحفاظ عليها في أيِّ نظامٍ سياسيٍ، سواءٌ أكان ديمقراطياً أو استبدادياً، مهمّةٌ صعبةٌ بالنسبة لأيِّ طاقمٍ قياديٍّ، خصوصاً إذا كانت هذه القيادة تتشكّل من نُخَبٍ يصرفها عداؤها لبعضها البعض عن بناء هذه المؤسّسات، أو أنّ القيادات لا تمتلك الموهبة اللازمة لعملية بناء المؤسّسات السياسية، وبالتالي فإنّ العجز وعدم الكفاءة البشريين، وغياب البصيرة قد تعود – وعادةً ما تفعل - إلى مرض يعرف بـ(عدم كفاءة المؤسّسة وعجزها)، لقد أعاقت المؤسّسات الضعيفة – والتي ذكر بعضها في دراسة الحالة في الكتاب – الشعوب عن تسخير نزاعات نُخَبِها من أجل الحصول على نتائج إيجابية. وبناءً على نموذج التحوّل الحرج، فإنّ عجز المؤسّسات، وخصوصاً عجز النظام الحزبي، هو ما يفجّر الوضع ويدفع باتجاه العودة إلى استعمال أُسلوب الحرب الأهلية؛ لأنّ النُّخب المتنافسة تفشل في اقتناص الفرصة المناسبة للتفاوض حول عملية التحوّل، ويقدّم الكتاب أمثلته من خلال الحروب الأهلية في انجلترا، خلال القرن السابع عشر، والحرب الأهلية في الولايات المتحدة، والثورة المكسيكية.

رابعاً - عملية عقد الصفقات كناتج لعملية إنشاء المؤسّسات[8]:

من بين الاكتشافات الأساسية لهذه الدراسة هي: إنّ التوقّف عن استعمال العنف العسكري كتكتيك في عملية اتّخاذ القرار السياسي وسيادة السلطة المدنية (وهي شكل من أشكال التحكم في عمليات التسلّح)، وعملية التوحيد والدمج السياسيين هي جميعاً نتيجة لعملية التطوّر التي تتضمّن نوعاً من الالتقاء والتقارب في تطوّر ثلاث مؤسّسات، العسكرية والتمثيلية والحزبية. وعندما ينعكس نظام التأثير المراتبي بين هذه المؤسّسات خلال عملية التحوّل الحرج، فإنّ شروطاً معيّنةً تنشأ لتعزّز الثقة بالمؤسّسات، ولتشجع صيغ الصراع غير المسلّح بين النُّخب المتخاصمة.

ومن خلال الدراسة تمّ اكتشاف أنماط التطور الآتية في كلٍّ من الولايات المتحدة وانجلترا والمكسيك:

1. في كلّ دولةٍ من هذه الدول أصبحت القوات العسكرية بالمعنى التنظيمي مركزية ووطنية الطابع. ولربّما يكون هذا الأمر قد تمّ من خلال إخضاع أحد الجيوش المتنافسة

الأخرى، أو من خلال التفاوض فيما بينها. ويعدّ شعباً من الشعوب موحّداً عندما تحتكر الحكومة فيه أدوات العنف الرئيسة بصورةٍ شرعيةٍ متّفقٍ عليها، أي أنّها تتحكّم تحكماً كاملاً بالقوات المسلّحة. ويمارس هذا التحكّم في إطار ترتيبات دستورية.

2. تتمثّل الوظائف الأساسية لأنظمة التمثيل السياسي في توزيع حصص اتّخاذ القرار الجماعي، على الصعيدين الواقعي والشامل، بشكلٍ مقصورٍ على النُّخب والفئات الأساسية المؤثرة في المجتمع السياسي. وقد جرت عملية توزيع حصص (السيادة) المقصورة على فئاتٍ معيّنةٍ عادةً في إطار مجلس الوزراء، وفي المجالس العليا، وفي الجمعيات التشريعية، وفي الأحزاب السياسية. وتوفّر الجمعيات التمثيلية ميداناً للتنافس والصراع، حيث تستطيع السلطات المدنية أن تمارس هيمنتها على الجيش.

إنّ تولّد الثقة هو من بين النتائج الأكثر أهميةً لعمليات التبادل الاجتماعية والسياسية، وهي ناتجٌ هامٌّ للصفقات السياسية الناجحة، ومسرِّعٌ لعملية تطوّر المؤسّسات.

3. تتنافس النُّخب السياسية مع بعضها في إطار أيِّ مجتمعٍ، المدينة أو الأمّة أو العالم، وذلك كي تتمكّن من التحكّم بالوظائف الحكومية والسياسات العامّة، وموارد المجتمع وأنصبة سلطة صنع القرار العام وأُمورٍ أُخرى من هذا القبيل. وقد تجد النُّخب نفسها تخوض صراعاً فيه كثيراً من الخطورة مع استعمال أيِّ نوعٍ من التكتيكات بما فيها العسكرية، والتي يبدو كونها الأكثر إثارةً وإمكانيةً للاستعمال، لكنّها الأقلّ كفاءةً وقدرةً على الاستمرار.

لقد وفّر ظهور الأنظمة السياسية خلال القرون الثلاثة الماضية وسائلَ بديلةً للصراع والتسابق. فقد تقلّصت طرق فضّ النزاعات الأهلية بالوسائل العسكرية، أو أنّها اختفت بين الشعوب التي طوّرت مؤسّساتٍ حزبيةً فعّالةً. لقد حلّت عمليّة الاقتراع محلّ الرصاص كأداةٍ مهيمنةٍ تستعملها النُّخب ضدّ بعضها في السعي من أجل حلّ الخلافات الناشئة بينها.

- تطابق نظرية عقد الصفقات:

كيف أمكن التوصّل إلى التغيّرات الكمّية في تنظيم المؤسّسات وسلوكها؟

توصّل الكاتب من خلال دراسة الحالة للدول الثلاث إلى أنّ التغيّر في إطار المؤسّسات كان في العادة نتيجةً لعمليات عقد الصفقات السياسية بين النُّخب المتنافسة. ولقد أسّست عملية عقد الصفقات - المصحوبة بصيغٍ عنيفةٍ أو لفظيةٍ أو عدديةٍ من صيغ التأثير - أنماطاً جديدةً من السلوك المؤسّسي، أو أنماطاً معدّلةً من السلوك السابق. ولقد تضمّن هذه الصفقات تبادلاً لأنماطٍ متعدّدةٍ من (العملة السياسية)[9]، ومن النتائج الفرعية المصاحبة للصفقات بين النُّخب، خصوصاً تلك الصفقات التي قلّصت من أهمّية العنف ووفّرت (ربحاً) جيداً لكلا الجانبين، ناتج جانبي شديد الأهمية، وهو تطوّر مواقف الثقة بين القادة المتنافسين.

ويمكن تقسيم (العملات الاجتماعية)[10] إلى عملاتٍ خاصّةٍ بالأعمال والوظائف، أو عملاتٍ خاصّةٍ بعمليات اتّخاذ القرار، أو عملاتٍ خاصّةٍ بالمعاملات المادّية. أمّا العملات الخاصّة بالأعمال، فتتضمّن ظواهرَ مألوفةً بالنسبة، لنا مثل الوظائف والأعمال والمناصب، وكلّ ما يُعزى إليها من ألقابٍ وواجباتٍ.

ويمكن تصنيف (العملات السياسية)[11] كواجباتٍ ومسؤولياتٍ وأسهمٍ وسلعٍ. وبالإمكان اعتبار هذه العملات أنماطاً ثانويةً تابعةً للعملات الاجتماعية الأكثر شمولاً وعموميةً. وهذان النوعان من الأنماط متوازيان، ومن ثمّ فإنّ الواجبات والمسؤوليات هي نوعٌ من أنواع العملة الخاصّة بالأعمال والوظائف، أمّا الأسهم فتوازي العملة الخاصّة باتّخاذ القرار (عدد الأصوات المتاحة للمتنافسين).

وأمّا السلع، فيمكن تصنيفها كنوعٍ من العملة المادّية. ولأغراض التحليل فقد اعتبر (رالف) مظاهرَ محدّدةً من العملة السياسية، فئات أو أجزاء من العملة، وعلى سبيل المثال، فإنّ التعيين في العمل دون الاستناد إلى الكفاءة في العمل (المحسوبية) هي جزءٌ من المسؤوليات والواجبات التي تعدّ هي نفسها نمطاً تابعاً للعملة الخاصّة بالوظائف الاجتماعية. إنّ وظيفةً حكوميةً محدّدةً (مسؤولية)، يُعيَّن فيها شخصٌ ما، مكافأةً على خدماته التي قام بها في حملةٍ سياسيةٍ (سلعة)، هي من بين الصفقات السياسية المألوفة.

إنّ تولّد الثقة هو من بين النتائج الأكثر أهميةً لعمليات التبادل الاجتماعية والسياسية، وهي ناتجٌ هامٌّ للصفقات السياسية الناجحة، ومسرِّعٌ لعملية تطوّر المؤسّسات.

الصفقات السياسية وعملية التحوّل الحرج:

- إلى أيِّ درجةٍ تتّصل الصفقات السياسية بعملية التحوّل الحرج بين المؤسّسات الثلاث؟

إنّ تطوّر هذه المؤسّسات في كلٍّ من انجلترا وأمريكا والمكسيك - داخلياً أو ما بين مؤسّسةٍ وأُخرى - كان إلى حدٍّ بعيدٍ نتيجةً تراكميةً لسلسلة طويلة من تبادل العملات السياسية بين سلسلةٍ متّصلةٍ من القادة المتنافسين. وقد ناضلت هذه النُّخب المتنافسة على رأس مؤسّساتها أو منظّماتها للفوز بالحكم والهيمنة، أي لاحتلال مقامٍ سياسيٍّ عالٍ. وسواءٌ أكانت النتيجةُ نصراً أم هزيمةً، أو حصاراً لطرفٍ من قبل آخر، فقد كانت الأطراف تتفاوض في النهاية وتتبادل فيما بينها بعض العملات السياسية (المسؤوليات والمناصب، أو الأسهم، أو السلع، أو الأشياء الثلاثة معاً). وقد كان المتنافسون ينتقلون إلى دائرة الصراع التالية في حالة الوفاء بالالتزامات المتّفق عليها، أو في حالة خيانة تلك الالتزامات. كان الوفاء بالالتزامات يقلّص على الأرجح من حجم الخلافات، أمّا عدم الوفاء، فكان يُفاقم حالةَ النزاع، ويزيد عدم ثقة الطرفين بعضهما ببعض.

لقد قوّت هذه الصفقات - التي استمرت على الأغلب لعقودٍ أو لأجيالٍ - مؤسّساتٍ معيّنةً أو أضعفتها، وبهذه الطريقة كانت إحدى المؤسّسات تصعد إلى مكانةٍ أعلى (تأثير القيادة، توفّر الموارد... إلخ)، في الوقت الذي ينحطّ فيه حالُ مؤسّسةٍ أخرى. وعلى سبيل المثال، فإنّ قادة الأحزاب السياسية يصبحون أقوى تأثيراً في حين يصبح القادة العسكريون أقلّ تأثيراً.

نجد في دراسة رالف غولدمان من تشخيص لمرحلة التحوّل الحرج مجالاً خصباً للباحثين لتدارس طبيعة الأحداث والصراع في العراق بعد العام 2003

ولقد كان من بين أهداف هذه الدراسة في تاريخ المؤسّسات الانكليزية والأمريكية والمكسيكية، تعيين هوية سلسلة طويلة من الصفقات السياسية التي قادت أخيراً تلك الشعوب إلى عمليات تحوّلها الحرج.

إنَّ ظواهر مثل (المحسوبية) وغيرها في سياق تبادل الصفقات هي عبارة عن (عملات اجتماعية وسياسية) بين المتخاصمين للعبور إلى مراحلَ أُخرى أقلّ وطأةً من الصراع

مقاربات واستنتاجات أولية تخصّ الحالة العراقية بعد التغيير عام 2003:

1. نجد في دراسة رالف غولدمان وما توصّل إليه من تشخيص لمرحلة التحوّل الحرج مجالاً خصباً للباحثين لتدارس طبيعة الأحداث والصراع في العراق بعد العام 2003، وتقييم الأحداث والمواقف المفصلية التي أسهمت في رسم طبيعة المسار الحالي في ظلّ الفرضيات والاستنتاجات التي توصل إليها رالف.
2. بشكلٍ أوّليٍّ، بالرغم من الوجود الواضح للمؤسّسات العسكرية والتمثيلية والحزبية منذ انطلاق العملية السياسية في العام 2005، انّ الحكم بتراتبية هذه المؤسّسات وأيّها الأعلى أو الأدنى ينبغي أن يكون وفقاً لما أثبتته الوقائع، وليس ما جاءت به الترتيبات الدستورية.
3. يمكن اعتبار - لأغراض المناقشة - جميع التشكيلات الحكومية والاتفاقات السياسية التي تلت الدورات الانتخابية منذ العام 2005

هي من قبيـل الصفقات وتبادل مختلف أنواع (العمـلات الاجتماعيـة والسياسـية) بحسـب رالـف، إلّا أنّ المثيـر للانتبـاه أنّ جميـع هـذه الصفقـات لم تؤدِّ إلى أهمّ نتيجةٍ أو غايةٍ يؤكد عليهـا رالف، كان يمكن أن تنتقل بالأوضاع إلى مرحلـةٍ أعلـى، باتجـاه التحوّل الحـرج، ألا وهي مرحلـة بناء (الثقة)، وبنصّ عبارتـه: (تولّدُ الثقة هـو مـن بيـن النتائـج الأكثـر أهمّيـة لعمليات التبادل الاجتماعية والسياسية، وهي ناتجٌ هامٌّ للصفقات السياسـية الناجحة، ومسرّعٌ لعملية تطـوّر المؤسّسـات)، ولعلّ هـذا الإخفاق هو الأهـمّ والأشـدّ خطـورةً؛ لأنّ تداعياتـه تؤدي إلى الرجوع نحو تكتيكات العنف، وهو ما حدث فعلاً مرّة بعد أُخرى.

4 . ربّمـا يمكننـا أن نختـار العـام 2010 ليكون الأقرب إلـى حالة التحوّل الحـرج، حيث تقمّص جميـعُ الخصوم السياسـيين تكتيكات (الأرقام والكلمـات)، ومغـادرة حالة الحـرب الطائفية بعـد العـام 2008، وكان يمكـن للمؤسّسـات التمثيليـة (مجلـس النـواب ومجلـس الـوزراء) والأحزاب السياسـية أن تـزداد حضوراً، وترتقي إلـى المراتـب العليـا على حسـاب المؤسّسـة العسـكرية (أو كافـة التشـكيلات ذات الطابع العسـكري)، مـع توفّـر المـوارد الماليـة، لكن الأمـر مرتهـنٌ (بامتـلاك القيـادات للموهبـة اللازمـة لبنـاء المؤسّسـات)، وبتوفّـر شـروطٍ معيّنةٍ لتعزّز الثقة بالمؤسّسات، ولتشجع صيغ الصـراع غير المسـلح بيـن النُّخـب المتخاصمة، مـع التذكير بالتدخّل السـافر والقوي من قبل الأطـراف الدولية للتأثير فـي انتخابات 2010، ممّا تسبّب في إرباك الحالة العراقية من السير في المسـارات المنتجة التـي خلص إليها رالف في كتابه القيّم.

5. يعتبـر رالـف أنّ ظواهـر مثل (المحسـوبية) وغيرهـا فـي سـياق تبـادل الصفقـات هـي عبارة عـن (عمـلات اجتماعية وسياسـية) بين المتخاصميـن للعبـور إلـى مراحـلَ أُخـرى أقلّ وطأةً من الصراع، وبالرغم من تأثيرها السـلبي والحـادّ فـي جـودة وكفـاءة الأداء الحكومي، إلّا إنّنا نطرح تسـاؤلاً لأغـراض البحث: كم هي نسـبة المحاصصـة والمحسـوبية فـي الحالـة العراقيـة التـي كانت فعلاً ضمن سـياق تبادل العملات الاجتماعية والسياسـية ؟ وأسهمت في بناء الثقة بين الخصوم؟

1 - غولدمان ، رالف ، من الحرب الى سياسة الى الاحزاب ، التحول الحرب الى السيطرة المدنية ، الدار الاهلية ، ط1 ، 1996 ، ص12.

2 - إنّ دراسـة الحالة هي من المقاربات الشـائعة في الاستقصاء الاستكشـافي، وهـي تمثّـل فـي العادة وصفـاً تفصيليـاً لظاهرة مفردة: كائن أو شـخص أو مؤسّسـة أو حدث أو شيء آخر، أمّا في العلوم الاجتماعية والسـلوكية، فقد يتضمّن المنهج أكثر من حالة في الوقت نفسه لكي يكشف مدى التغيّر وإمكانية المقارنة في نمـطٍ معيّنٍ مـن أنماط الظاهرة، ولهذا ففي هذه الدراسـة تخدم حـالات المجتمعـات الانجليزيـة والأمريكيـة والمكسـيكية غـرض المقارنة، غولدمان، المصدر السابق ، ص16.

3 - غولدمان ، المصدر السـابق ، ص 14 .

4 - غولدمان ، مصدر سابق ، ص 62-63 .

5 - غولدمان ، المصدر السـابق ، ص 64 .

6 - المصدر السابق ، ص 25 (الفصل الثاني) .

7 - المصدر السابق ، ص 27 .

8 - غولدمان ، المصدر السابق ، ص 27 .

9 - غولدمـان ، المصـدر السـابق ، ص 55 ، ويعـرف (هومانـز) Homans جميع أشكال السلوك الاجتماعي بوصفها صيغا للتبادل ، التي تكون مربحة او مكلفة أكثر أول أقل ، ولا تتضمن فعالية كل شـخص حسـب تعبير هومانز مجرد نقل الأشـياء والمواد ، بل انها تتضمـن إطلاق (العواطف) من قبل احد الطرفين تجاه الآخر ، وان كل طـرف يحصـل ربحا اجتماعيـا اذا زاد المـردود المتوقع لعملية التفاعل عن التكلفة الشـخصية المتوقعة . ويشـير غولدمان الى مفهـوم (هومانـز) حول (الفعالية) بأننا يمكـن ان نترجمه أو نهذبه ليصبـح قـادرا على وصف أنمـاط معينة من العمـلات الاجتماعية والسياسـية ، ويمكـن أن نعـرف العملـة بانها (أي شـيء او فعل أو حالـة يمكـن ملاحظتهـا تجريبيـا ، مثمنـة مـن قبـل جماعة من الأشـخاص الـذي يقومـون بالتبادل ويمكـن تحويلها من شـخص الـى آخـر .ويمكن اعتبـار العملات الاجتماعية نسـخا اكثـر عموميا وشمولا من المن العملات السياسي ، ص 56 .

10 - نفس المصدر ، ص 56 .

11 - نفس المصدر ص 57 .

إصدارات مركز رواق بغداد

للتواصل عبر
Info@rewaqbaghdad.org
Sarah@rewaqbaghdad.org
0783 577 4081
07835774086

بنية الأحزاب الجديدة وتشكيلها

سارة صباح

«الشعب يريد إسقاط النظام» عبارةٌ ردّدها مجموعةٌ من الشباب، طالبين بها إحداث تغييرات استفزّت الوجود السياسي القائم؛ إذ تحوّلت تلك الاحتجاجات إلى سياساتٍ، قام الناشطون بعدها بتكوين أحزابٍ سياسيّةٍ تطمح للمشاركة في الانتخابات القادمة، فقد أعلنت مفوضية الانتخابات عن تسجيل (240) حزباً.

إنّ اتخاذ هذا القرار من قبل الشباب في دخول التنافس الانتخابي مع القوى السياسية الموجودة سابقاً، يعدّ نقلةً وتحوّلاً يستدعي الوقوف عنده لتحليله.

استضاف (الرواق) مجموعةً منهم، وجرت حواراتٌ مع (البيت الوطني، نازل آخذ حقي، امتداد، حركة وعي الوطنية، إشراقة كانون، تيار المرحلة، تجمّع الفاو – زاخو، وبداية).

نشأة الحركة أو الحزب:

جهودهم الذ

حركة **(نازل اخذ حقي)**، والتي ظهرت كـ(هاشتاك) في مواقع التواصل الاجتماعي، فقد ضمّت مجموعةً من شباب تشرين الذين كانوا متواجدين مع أصحاب الشهادات العليا في احتجاجاتهم؛ إذ ذكر (مشرق الفريجي) أمين عام الحركة أنّ هناك عدداً من الدوافع التي دعتهم إلى إنشاء حركتهم، منها حادثة عبد الوهاب الساعدي، وانّ كلّ ما يحدث في العراق يدعو إلى ثورة.

ذكر علي المعلم مسؤول مكتب علاقات **(البيت الوطني)** أنّ حزبه حزبٌ ديمقراطيٌّ وطنيٌّ يؤمن بالحقوق الفردية، يرتكز على مفهومي الهوية الوطنية والمواطنة بمفهومها السياسي، ويدعو للعيش بسلام، وأن تجمع المواطن والدولة علاقةٌ تقوم على تبادل منافع اجتماعية واقتصادية وغيرها، كما نؤمن بالتعدّدية ضمن المجتمع العراقي. عمر الحزب أشهرٌ قليلةٌ، وفكرة تأسيسه ظهرت في عام 2020 بعد الاحتجاجات، ومؤسّس الحزب هو حسين الغرابي.

حركةٌ مدنيةٌ أُخرى انبثقت من مدرسة تشرين وتبنّت أهدافها وهي **(امتداد)**، ولكن لا تمثّلها ولا تتكلّم باسمها، فقد ابتعدت كثيراً عن الفكر العلماني، واتّخذت من المدنية عنواناً لعملها؛ إذ قال غسان شبيب عضو الهيأة العامّة في الحركة إنّهم يدعون إلى دولة العدالة الاجتماعية والحقوق والواجبات، والأمين العام للحركة هو علاء الركابي.

وفي حوارٍ مع سيف الخالدي، ذكر أنّ (المرحلة) كانت متواجدة قبل تشرين كفكرة، وانّ الحراك الاحتجاجي مثّل شرارةً لبروز وظهور تيارات مدنية أخرى، كتيّار (المرحلة) للمشاركة في النظام السياسي، فالجمهور الذي نطلق عليه الرمادي يحتاج من يمثله، بعيداً عن الأحزاب السياسية السابقة الحاملة للسلاح، وانّ عبدالرحمن الجبوري - وهو أحد القيادات في المرحلة - له باعٌ طويلٌ في السياسة؛ إذ قام بتنظيم الصفوف، وبدأنا العمل مع من يقتربون منّا في الأفكار، ولدينا تنسيقٌ مع القوى المدنية القريبة منا.

الحراك الاحتجاجي كان المحفز الأساس لظهورهم، هذا ما ذكرته أيضاً **(إشراقة كانون)**، فبعد التظاهرات بأشهرٍ عدّة، وعندما بدأت تظهر ملامح التغيير نحو قانون انتخابات جديد وقانون مفوضية الانتخابات، أصبح لدينا الحافز لعمل تشكيل من شخصيات لها حضورها في المجتمع المدني ، تعمل ضمن جمعياتٍ ومنتدياتٍ فكريّةٍ وتنموية منذ عام 2003، ليس لديها أيّ نشاطٍ سياسيٍّ، بالاضافة الى نخب وكفاءات من اختصاصات متنوعة وفي كلّ مناسبةٍ انتخابيةٍ يُطرح تساؤل: ما هو دورنا ؟ ولم تكن هناك فرصةٌ حقيقيةٌ لظهور لاعبٍ جديدٍ في الساحة السياسية، لكن تصاعد الحراك أدّى إلى ارتفاع الوعي، وتسبّب في تشريع نظامٍ انتخابيٍّ جديدٍ، ومفوضية انتخابات مؤلّفة من القضاة، كلّ ذلك أسباب مجتمعية وممكنات تشريعية حفّزت على أن نرصّ صفوفنا، وندخل بتشكيلٍ سياسيٍّ جديدٍ.

ذكر عامر عبد الجبار انّه كان من المتواجدين في ساحة التحرير، وانّه ممّن اقترحوا مبادرة التفاوض بشأن تعديل الدستور، والمطالبة بانتخاباتٍ مبكّرة، فكيف ندخل الانتخابات من دون كيانٍ سياسيٍّ؛ لذا قمنا بعمل التنسيقيات، حتى أصبحت الحركة باسم حركة وعي، بعدها تلقينا اتصالاً من صلاح العرباوي، عرض فيه الاشتراك معهم إذا ما أردنا الحفاظ على التسمية، وقد امتنعنا عن قبول طلبه بالشراكة؛ لأنّهم ليسوا من تشرين، فهم منشقون عن تيار الحكمة، وكان هو سابقاً يدير مكتب رئيس تيار الحكمة، ورؤيتنا تختلف عن رؤيتهم، ليس لدينا اعتراض عليهم؛ لذا قمنا بتقديم شكوى إلى المفوضية، ولكننا تأخّرنا، واقترب موعد الانتخابات، فأصبحت تسمية الحركة تجمّع (فاو _ زاخو).

حركة **(وعي)** هي مشروعٌ وطنيٌّ مؤمنٌ بنظام العمل السياسي في إزاحة طبقة الحكم باختلاف توجّهاتها، الإثنية والمذهبية، بعدما فشلت في تمثيل الجماهير، ففي عام 2018 مارس الشعب نوعاً من الغضب الديمقراطي بمقاطعته الانتخابات وعدم المشاركة فيها، وعندها برزت ملامح عدم القناعة بوجود هذه الطبقة في السلطة، وفي عام 2019 كان لا بدّ من أن يعبّر الشعب عن سخطه ضدّ إزاء استمرار الواقع المتردّي، فأطلق احتجاجه الغاضب المعارض بثورةٍ لا يمكن أن تنتظر الحلول من نفس الطبقة الفاشلة، ونستطيع القول عنها نتيجة لهذا النوع من الامتعاض والسخط بأنّها لا تمثّل تشرين، ولا تحفز على اختزالها بحركة أو حزب، ترفع الإزاحة الجيلية كهدفٍ مرحليٍّ يراد منه إزاحة القديم الفاسد، واستبداله بجيلٍ صالحٍ، شرعيٍّ ووطنيٍّ.

ذكر واثق الساعدي انّ هذا لا يتماشى مع معتقدات (بداية)، فهم ضدّ التغيير الشامل ومع التكامل الجيلي، فدخلوا الانتخابات القادمة مؤتلفين مع دولة القانون، والأمين العام للحركة هو غسان أبو رغيف. التسجيل الرسمي لها في العام 2021، وتعتقد الحركة أنّ العمل ينبغي أن يتمّ داخل المجتمع، وانّ إعادة توجيه العملية السياسية يتطلّب الوحدة والتآزر. الحركة مع التعدّدية والتنوّع الفكري، فهي تضمّ أفراداً عملوا سابقاً في حركاتٍ وتياراتٍ مختلفةٍ، كالحكمة والنصر والدعوة، ومنهم من الإخوة المسيحين والأكراد، كنّا نرصد أحداث تشرين، وقد تبنّينا فكرة تغيير النظام من برلماني إلى شبه رئاسي.

أهمّ العقبات أو المعوّقات في تشكيل الحركة أو الحزب:

أطلقت الحركات والأحزاب الجديدة على المعوقات تسمية التحديات، وكان أبرز تلك التحدّيات عملية تسجيل الحزب داخل المفوضية، وصعوبة إجراءات التسجيل، وما يترتّب عليها من الرسوم المالية المطلوبة من الحزب المشارك في الانتخابات، والعقبة الأهمّ هي وعي الجمهور، وإقباله على المشاركة في الانتخابات، فهو يعتقد أنّ الأحزاب السياسية الجديدة مماثلةٌ لمن سبقها، وهذا ما أشار إليه غسان أحد أعضاء الهيأة العامّة في امتداد، فقال: إنّ المجتمع العراقي يعتقد أنّ الاصلاح السياسي يبدأ بمقاطعة العمل الحزبي، لكن نحن نعتقد بضرورة وجود أحزاب منافسة لانتاج برلمانٍ جديدٍ، خصوصاً وانّ أحزاب السلطة تمنع ظهور أحزاب ناشئة قادرة على إزالتهم، ، كما ذكرت (إشراقة) أنّ كثيراً من الكفاءات امتنعت وترددت عن المشاركة في المشروع ؛ بسبب ردة الفعل على أداء الأحزاب وتردي الأوضاع العامة في البلاد وعدم حصول تغيير ملموس في حياة الناس رغم تعدد المناسبات الانتخابية دورة بعد أخرى.

وعبر صلاح العرباوي عن ذلك قائلاً: كحال أيّ حركة تطمح لخلق بيئةٍ محفّزةٍ لوجود البديل عن الأحزاب المهيمنة على السلطة، واجهتنا بعض الأساليب البيروقراطية في مرحلة التسجيل ككيانٍ سياسيٍّ، فضلاً عن مضايقات مارستها جهات سياسية تسيطر على مراكز تنفيذية في الدولة، هدفها هو منع وصول بعض مرشحينا الأقوياء في الانتخابات من الحصول على فرصة التصدّي، لكننا وإلى هذه اللحظة نؤمن أنّ معركتنا في إيجاد البديل ليست سهلةً، وتستوجب منّا النَّفَس الطويل والصبر وعدم الاستسلام.

وذكر (البيت الوطني) تنافس الشخصيات المتنفذة على مسمّيات الأحزاب، إذ قام أحد أعضاء البرلمان بحجز اسم (البيت الوطني)، وإذا لم يباشروا بالتسجيل يسحب الاسم منهم، كما ويجب تقديم (2250) استمارة والمبلغ الكلي للتسجيل يتراوح ما بين (35) الى (40) مليون دينار، وكان الأمر صعباً علينا.

على صعيد آخر، الأعضاء المنتمين لنا ينتشرون في أكثر من محافظة، وكان علينا جمع بياناتهم، فقدّمنا (3000) اسم. أمّا المبلغ المطلوب، للتسجيل فقد قام أحد السياسيين بعرض التمويل علينا، لكنّا رفضنا، وقمنا بجمع التبرعات، حيث أخبرنا الناس في مواقع التواصل بأننا بحاجة إلى التمويل للتسجيل، وأنّنا لا نريد مساعدة أحد من السياسيين.

ويبدو أنّ هذه العقبة لم تواجهها الحركات صاحبة التمويل الذاتي، أو التي تعتمد في تمويلها التنسيق مع جهاتٍ أخرى كـ(المرحلة، تجمع الفاو - زاخو وبداية).

هل ستقاطعون الانتخابات القادمة؟

يعتقد البيت الوطني أنّ المقاطعة هو سلوكٌ فرديٌّ وقرارٌ شخصيٌّ، لكن هم يتّجهون نحو مقاطعة العملية السياسية، يقول علي المعلم: انّه بسبب القوانين التي أقرّتها الدولة، والتي لا تعمل بها كقانون الأحزاب، بالإضافة إلى الجانب الأمني وعمليات الاستهداف للمرشحين، وخاصّة المستقلّين منهم والمعارضين السياسيين والتعرّض لهم من قبل المليشيات الموالية للأحزاب، فإنّ العملية الانتخابيّة تحتاج إلى أحزابٍ بديلةٍ، ومرشّحوها أحرارٌ بحملاتهم الانتخابيّة، لكن لا زالت الأحزاب الحاملة للسلاح وبالتعاون مع المليشيات تستغلّ نفوذها في محاربة البديل.

مشرق الفريجي عقّب على ذلك بقوله: إنّ الأُخوة في البيت الوطني لم يستطيعوا إنهاء إجراءات

التسـجيل قبـل الموعد الـذي حدّدتـه المفوضية، وتبيّن لاحقاً - وفق التقرير الفصلي للمفوضية - أنّ البيت الوطني حصل على إجازة التسـجيل، أمّا (نازل آخـذ حقي) فهم غيـر مقاطعين، وقد دخلوا بـ(34) مرشحاً للانتخابات.

أمّـا (المرحلة) فهي تشـجّع على خوض الانتخابات، قال سيف الخالدي إنّهم قاموا بتوزيع (40) مرشحاً بشـكلٍ عادلٍ من بيـن الذكور والإنـاث، بما يضمن لهـم الفـوز في هـذه الدوائـر. ومن بيـن الحركات الناشـئة الموجودة، نحن نعتبر أقوى حركة بسـبب التنظيـم الجيـد، ويمكـن أن ننافـس خصومنـا من الأحزاب المسلّحة.

إنّ سـبب فشـل بعض الأحزاب الجديدة في خوض المعترك الانتخابي لأنّهـا تنهج نفس نهج الأحزاب السـابقة باتّباعها لرأسٍ واحدٍ وأنّها تريد الاستحواذ علـى السـاحة لوحدهـا، (إذا كنـت تفتقـر للتمويل والتنظيـم فكيـف ترغـب بالمنافسـة؟)، كما كان المقتـرح أن ندخل الانتخابات سـوياً، وحينها يمكن أن نحصـل علـى (25) كحـدٍّ أدنى، ولكـن المطامع الشخصية لم تصبّ في هذا الأمر.

يقول غسان: نحن في (امتداد) نعتقد أنّ الانتخابات هـي وسـيلتنا، وهي السـلاح الذي نسـتعمله ضد أحـزاب السـلطة، وسنشـارك بقوة بـ(43) مرشّـحاً اختيـروا بعناية، لن نقاطع؛ لأنّ المقاطعة سـتكون فرصةً لإخلاء السـاحة للأحزاب التقليدية، لنا حملة قوية بمستوى مشروعنا ومطالبنا، نحن مع صناعة التغيير باتجاه شخصيات جديدة.

ولأنّ (إشـراقة) تؤمن بأهمية المشاركة الانتخابية، وسـيدخلون بـ(24) مرشـحاً؛ لـذا ناقشـنا معهـم سـبب مقاطعـة بعـض الأحـزاب للانتخابـات؛ إذ تعتقد (إشـراقة) أنّه ليس هنالك سـببٌ موضوعيٌّ للمقاطعة، وانّ كلّ ما تمّ طرحه من أسـباب فهي غيـر مقنعـةٍ؛ إذ أنّ الانتخابـات الوسـيلة الأنجـع للتغيير، والاسـتجابة الحقيقيـة لطموحات الناس، كمـا أنّ جميع متطلبات الانتخاب متوفرة، فهنالك دعمٌ دوليٌّ.

نقـول للأحـزاب المقاطعـة: إنّكـم بهـذه الطريقة تعيدون تسليم الدولة للأحزاب السابقة، وتقومون بتضييـع فرصة حياة أفضل للاجيـال على مدى (4) سـنوات قادمـة، نحـن وظيفتنـا أن نوفّـر للناخـب خيـاراتٍ أفضـل، أمّـا إن كانـت حجّتهـم التمويـل، فالعديـد من المرشـحين المسـتقلّين حصلوا على أصواتهـم عـن طريق مواقع التواصـل الاجتماعي، من خلال عرض رؤيته وكسب ميل الناس اتجاهها. يجـب أن نحـاول، فالمحاولـة لا تعنـي خسـارة شـيء، الانتخابات هـي فرصة للظهـور الإعلامي، وفرصـة للتواصل مع الناس، وطرح الرؤى، وتوعية النـاس بأخطـاء الأداء السـابق للعمليـة الانتخابية والسياسية.

>> (النزاهة، الأمن، التكافؤ والوعي)، وهذا هو السبيل الأفضل لتحقيق التغيير المرجو منه إزاحة الفاسدين والفاشلين

وكان صـلاح العربـاوي مـن المؤيدين لهـذا الأمر، وذكر - فيما يتعلّق بموضوع المشـاركة الانتخابية مـن عدمهـا - أنّ الحركـة تـدرك أنّ المشـاركة أو المقاطعـة كلاهمـا حقّـان دسـتوريان وقانونيان، ونحن إذ تتفهّم الأسباب والدوافع التي تحثّ على مقاطعـة الانتخابـات المزمع إقامتها في العاشـر مـن اكتوبـر (تشـرين الأول) المقبل، فإنهـا تعتقد بأهميـة المشـاركة المشـروطة برباعيـة (النزاهـة، الأمن، التكافؤ والوعي)، وهذا هو السبيل الأفضل لتحقيـق التغييـر المرجـو منـه إزاحـة الفاسـدين والفاشـلين؛ إذ إنّ المقاطعـة لا تؤدي إلى سـلب شرعية النظام، بل قد تمنح شرعيةً جديدةً للأحزاب القديمة.

وستحتفظ الحركة بحقّها في اتخاذ موقفها بشأن الانتخابات فيما لو أخلّت الحكومة والجهات ذات العلاقة بالمهام الملقاة على عاتقها والمتمثّلة في توفير البيئة المشجعة للعراقيين على خوض معركتهم الانتخابية الحاسمة مع القوى التي لم تجلب سوى الدمار لبلادهم.

أمّا (بداية) فهي بالأصل ليس لديها مرشحون؛ لأنّهم غير داخلين في الانتخابات، ولديهم رؤية يمكن أن تنمو عندما تحصل على دعم من جهةٍ متنفّذةٍ كي تدخل الساحة الانتخابية. أما (الفاو – زاخو) فهم مشاركون بـ(32) مرشحاً.

>> يجب أن نحاول، فالمحاولة لا تعني الخسارة .. الانتخابات هي فرصة للظهور الإعلامي، وفرصة للتواصل مع الناس، وطرح الرؤى

>> التغيير الذي يستند على العنف وتدمير المؤسسات لن يأتي بنتيجةٍ

>> نستطيع أن نُحدث إصلاحاً، وفي نفس الوقت نحافظ على مكتسبات الدولة كالدستور والقوانين

>> كنّا نتوقع من رئيس الوزراء الذي جاء بضغطٍ شعبيٍّ أن يقوم بالإصلاح الداخلي، ولكن لم يحدث ذلك.

هل ترغبون بتغيير النظام أم بإصلاح النظام؟ وما هو شكل النظام الذي تطمحون إليه؟ ما هي آليات الاصلاح بنظركم؟

نحن نعتقد - في بلد مثل العراق – أنّ الخيار الامثل هو الإصلاح الداخلي للنظام، فالتغيير الذي يستند على العنف وتدمير المؤسسات لن يأتي بنتيجةٍ، نحن نستطيع أن نُحدث إصلاحاً، وفي نفس الوقت نحافظ على مكتسبات الدولة كالدستور والقوانين، يجب أن ننهي تغلغل المليشيات. نحن نعتقد أنّ النظام البرلماني الديمقراطي الحالي مناسبٌ، ولكن نطمح في السنوات القادمة إلى نظامٍ رئاسيٍّ، النظام الحالي يضمن عدم نشوء حزبٍ دكتاتوريٍّ.

هذا ما ذكره البيت الوطني، وأضاف أيضاً: إنّ رئيس الوزراء الذي جاء بضغطٍ شعبيٍّ، كنّا نتوقع منه أن يقوم بالإصلاح الداخلي، كمكافحة الفساد والقضاء على المجاميع المسلحة، فالثورة التي استمرّت لأكثر من سنة، وقدّمت الشهداء، كان يجب أن نحصد نتائجها من خلال الرئيس المرشّح، ولكن لم يحدث ذلك.

نحن نحتاج إلى تغيير اللاعبين الأساسيين في الدولة، فإذا لم يتمّ التغيير فسوف تحدث حربٌ أهلية بين المؤيّدين للنظام والمعارضين؛ لذا نحتاج إلى التكاتف أيضاً. سابقاً كانت الكتل تساند بعضها، أمّا الآن هنالك تنافسٌ فيما بينها، ونحن لا ننكر أنّ الامر يحتاج إلى فتراتٍ زمنيةٍ لإحداث التغيير والإصلاح المطلوب.

يقول سيف الخالدي الناطق الرسمي لتيار المرحلة: إنّ تغيير النظام يحتاج إلى تصويتٍ شعبيٍّ باتّفاق الجميع عليه، لكن في العراق - وبوجود تلك المكونات المختلفة - يصعب ذلك، فحتى إذا اتّفق مكوّنٌ على التغيير عارضته المكوّنات الأُخرى. نحن نعتقد الآن أنّ وجود بديل للوجوه السابقة هو أحد عوامل التغيير، فمنهج السابقين لا يستند إلى أجنداتٍ عراقيةٍ، وإنّما يستند إلى أجنداتٍ خارجيةٍ، نحن في (المرحلة) مشروعنا عراقيٌّ وطنيٌّ، والدليل أنّ مرشحينا تمّ اختيارهم وفق ضوابط، أحدها (أن لا يكون فيهم نفسٌ طائفيٌّ) فالصراع الديني والقومي لا يؤدي إلى إصلاحٍ، وهذا هو مبدؤنا أن نتوحّد، فإذا جاءت الانتخابات القادمة بحكومة مدنية فسنذهب باتجاهها، وإذا لم تكن فسنذهب باتجاه المعارضة، على أن لا نكون خارج العملية السياسية، فنحن لدينا القدرة على تكوين حركةٍ جديدةٍ تكون ندّاً للأحزاب السابقة.

> **<< نؤمن بتعديل الدستور وتغيير شكل النظام إلى رئاسي، أو شبه رئاسي، وذلك وفق دراسة قمنا بها**

ذكرت (امتداد) في رؤيتها ونظامها السياسي أنّها تؤمن بتعديل الدستور وتغيير شكل النظام إلى رئاسي، أو شبه رئاسي، وذلك وفق دراسة قامت بها، كما أنّ الشعب العراقي يستحقّ أن يقوم باختيار واجهته المتنفذة في البلد، وهذا سوف يقتل المحاصصة والطائفية، وسيعطي فرصة للشخص الذي يتمّ ترشيحه لرئاسة الوزراء بتشكيل حكومةٍ وفق برنامجه وقناعاته، بعيداً عن ضغط الكتل السياسية.

تعتقد (الإشراقة) أنّ آليات التغيير على مستوى سياقات الدولة ليست سهلةً ، فالدستور نفسه يصعب تغييره، كما أنّنا لو قمنا بتحليل التجربة الانتخابية من العام 2005 وإلى الآن فسنجد أن كثيراً من الإخفاقات تعود الى سوء الإدارة الحكومية والهيمنة الحزبية بجانبها السلبي على المقدرات ، وضعف الأداء البرلماني، لكن هذه الأشياء يمكن معالجتها من دون اللجوء إلى التعديل الدستوري، من خلال ترشيد صنع القرار الحكومي وتنقية اجواء الممارسة الحزبية ، ووضع

السياسات العامة السليمة بمراحلها المتعددة ، والإدارة العلمية لمؤسسات الدولة والاهتمام الجاد بتطوير الموارد البشرية ، وهذه المجالات لا تحتاج إلى تغيير جذري في أسس النظام السياسي بالضرورة لكنها تتطلب حتما تشكل وبروز طبقة سياسية جديدة وهو ما نطمح إليه في مشروع (الإشراقة) كهدف استراتيجي لا يتحقق آنيا وقد تكون الانتخابات المقبلة فرصة أولية للنشوء والتبلور ، إذاً اسباب الخلل لا تعود إلى النظام وحده، وإنّما تعود إلى أسبابٍ عديدة متداخلة بضمنها نوعية الوعي المجتمعي الذي يدعم ويعزز نشوء طبقة سياسية جديدة ، نحن في (الإشراقة) نعمل على تشكيل الرؤية الشاملة لمتطلبات الاصلاح في هذه المجالات .

أمّا من وجهة نظر حركة (وعي) فإنّ نظام 2003 مات في لحظة الاحتجاج عام 2019، ولا يمكن إنعاشه، ولا بدّ من العمل على تأسيس نظامٍ آخر، ما موجود حالياً هو شبح نظام، فإذا كانت الجماهير غير مؤمنةٍ بالنظام الحالي، فلا يمكننا الحديث عن استمراره أو شرعية بقائه.

لذا نحن من دعاة النظام شبه الرئاسي، الشعب ينتخب بشكلٍ مباشرٍ رئيسَ الجمهورية، مع تقليص صلاحيات مجلس النوّاب وجعلها صلاحياتٍ تشريعيةً؛ لأنّ الواقع خلال أكثر من (16) عاماً كان يفرز لنا سلطات غير منتخبة من الناخبين بل من الأحزاب؛ إذ أنّ رئيس الجمهورية متّفقٌ عليه سياسياً، وكذا رئيس البرلمان ورئيس الوزراء، وهذا يعدّ اختطافاً للديمقراطية، وليس تعبيراً عنها.

أبرز تحدّيات الأحزاب:

>> عملية تسجيل الحزب داخل المفوضية، وصعوبة إجراءات التسجيل

>> الرسوم المالية المطلوبة من الحزب المشارك في الانتخابات

>> وعي الجمهور، وإقباله على المشاركة في الانتخابات

يجب تحرير الدولة وهيكلها الإداري من سلطة الأحزاب والمحاصصة المقيتة، ولا يمكن ذلك إلّا بتوسيع مشاركة الناخب لجعلها قادرة على انتخاب رئيس السلطة التنفيذية بشكلٍ مباشرٍ، كما هو الحال في انتخاب أعضاء مجلس النوّاب.

يبدو أنّ تغيير النظام من برلماني إلى شبه رئاسي أو رئاسي هو طموح كلّ من جاء ذكرهم من الأحزاب الناشئة، بما في ذلك تجمع (زاخو- فاو) و(بداية)؛ إذ تناولوا ذلك في رؤيتهم.

أمّا (نازل آخذ حقّي) فلا اعتراض لديها على شكل النظام الموجود، فهم يعتقدون أنّ التغيير أو الإصلاح يتعلّق بالشخوص الممثّلة للنظام. يقول مشرق الفريجي: إنّ العراقي لا يهمّه شكل النظام، سواءٌ أكان إسلاميّاً أم علمانيّاً أم ليبراليّاً، الشعب العراقي يقتنع بمن يوفّر له الفرص التي يحتاجها، ووفق ذلك جاء شعار الحركة (العمل والسكن).

ما هي موارد تمويلكم في الحزب / الحركة؟

ذكر علي المعلّم عضو الهيأة العامّة في البيت الوطني أنّ تجربتهم في الحصول على التمويل كانت مختلفةً، سواءٌ في حصولهم على أموال تسجيل الحزب، أو في إدارة محرّكات ولوجستيات الحركة، وقال: إنّ أحد السياسيين قد عرض عليهم الدعم المالي من دون الإشارة إلى اسمه، لكنّهم امتنعوا عن أخذها؛ لأنّهم يريدون أن يخلقوا تجربةً جديدةً؛ لذا بدؤوا بحملة جمع التبرّعات، وفي العادة التبرعات تجمع للمريض، لكن الآن جُمعت لحزبٍ سياسيٍّ، وكانت رسالتنا كالآتي: نحن نريد أن نسجّل كحركةٍ، ولا نملك المال الكافي، ولا نريد أن نأخذ أموالاً من جهاتٍ مشبوهةٍ أو غير مشبوهةٍ، ونريد مساعدتكم، وقد شاركناها في وسائل التواصل الاجتماعي، فبدأت التبرعات من الناس بأبسط الإمكانيات، وأصبح فيها تكاتفٌ كما كان في تشرين، وقد تعرّضنا للانتقاد بسبب هذا الفعل، ولكن الديمقراطية والشفافية لا تمنع هذه الأفعال، نحن قمنا بأرشفة أسماء كلّ من ساعدنا، وعند تأسيس المقر سيتمّ وضع أسمائهم كمؤسّسين لردّ الجميل.

أمّا مشرق الفريجي، فأشار بالأرقام إلى تكاليف تجهيز المكتب، وتسجيل الحزب، فذكر أنّ التسجيل كلّفهم من (30) إلى (35) مليون دينار عراقي، والتأثيث وإيجار المكتب كلّف (20) مليون دينار، وكلّ هذا بجهودٍ ذاتيةٍ، فقال: أنا أحد الناس الذين باعوا أرضاً بـ(80) مليون دينار، وغيري تبرّع، والشباب هنا يعملون كمتطوعين ويدفعون اشتراكات أيضاً، ولدينا أوراقٌ تثبت كلّ ما تمّ إنفاقه، ومرشّحونا أيضاً اعتمدوا في حملاتهم الانتخابية على أنفسهم، كلّ هذا كي نثبت للذين يعتقدون أنّ تشكيل حزبٍ يتطلّب المليارات، نحن أثبتنا بجهودٍ بسيطةٍ سوف نذهب إلى الانتخابات، وتستمرّ مخاوف الأحزاب الأخرى، ويذكرون في وسائل الإعلام أنّنا لن ننجح ولن نشارك، وهم لا يعلمون أنّ ذلك يصبّ في مصلحتنا، وأنّه دعايةٌ مجّانيةٌ لنا ستوصلنا إلى قبّة البرلمان.

<< أثبتنا بجهودٍ بسيطةٍ قدرتنا في الذهاب إلى الانتخابات، وتستمرّ مخاوف الأحزاب الأخرى، ويذكرون في وسائل الإعلام أنّنا لن ننجح ولن نشارك، وهم لا يعلمون أنّ ذلك يصبّ في مصلحتنا، وأنّه دعايةٌ مجّانيةٌ لنا ستوصلنا إلى قبّة البرلمان.

أمّا (المرحلة) فقد اعتمدت في تمويلها على رجال الأعمال، وحسب ما ذكر سيف الخالدي فإنّ هؤلاء رجال الأعمال يدعمون الحركة وفق مصالح متبادلة، بعيدة عن الفساد الموجود، فهم يريدون حركةً تمثّل الناس وتأتي بحقوقهم.

<< قانون الانتخابات الحالي يزيد من تعزيز الطائفية والمناطقية؛ لأنّ المواطن سوف ينتخب على مستوى دائرةٍ صغيرةٍ.

أمّـا (امتـداد)، فذكر غسـان عضـو الأمانـة العامّة أنّهـم يعتمدون بشـكلٍ أسـاسٍ على الاشـتراكات والتبرّعات ومساهمات الأعضاء في الأمانة العامّة والمكتب السياسـي، بالإضافة إلى شـخصياتٍ من خـارج الحركة تدعـم الحركات الوطنيـة الراغبة في التغيير.

<< لا نقبل الدعم من مصادر مشبوهة أو شخصيات عليها مؤشّرات، ونعمل بشكلٍ تطوّعيّ

وقال غسـان: لأنّنا حركةٌ تلتزم بقانون الأحزاب، فلا نقبـل دعماً مـن أيّ مصادر غير نقية أو شـخصيات عليهـا مؤشّـرات، كمـا أنّ أفـراد الحركـة يعملـون بشـكلٍ تطوّعـيٍّ، ويدفعـون اشـتراكاتٍ شـهريةً؛ كي يتمّ تسـجيل الحركـة، والذي بلـغ (40) مليون دينـار، ولا زلنا مدينين وندفعه كأقسـاطٍ شـهريةٍ، بالإضافـة إلى أنّ المؤهّـلات التي لدينا أبعدتنا عن شراء الإعلام والإدارة.

ذكرت (الإشـراقة) أنّ لديها معوّقات في التمويل، وقـد ذكـر مصـدرٌ دون الإشـارة إلـى اسـمه أنّهم يعتمـدون على جهودهم الذاتية، وانّ مرشـحيهم يعتمـدون علـى أنفسـهم فـي إدارة حملتهـم الانتخابية عموما .

في حركة وعي، هنالك أشخاصٌ مُحسنون، يؤمنون بتمكين الشـباب، ويقدمون الدعم البسيط للحركة دون شروط.

قال العرباوي: إنّنا نتّبع داخلياً آلية التبرّعات الشهرية لأفراد وقادة الحركة؛ لتوفير ما تتطلبه إقامة بعض البرامـج والمسـائل التنظيميـة، ورؤيتنـا أن تكفـل الدولـة آليات تنظيم الأحزاب وتشـكيلها ودعمها، وبذلـك فهي سـتعالج مشـكلة التدفّـق الخارجي لتمكين المشاريع السياسية التابعة لقرارات الخارج، ولا تعبّر عن قناعات وإرادات الداخل.

وذكـر عامـر عبد الجبـار أنّ تمويـل تجمّـع (الفاو – زاخـو) ذاتيٌّ أيضاً، باسـتثناء (بدايـة)، التي اعتمدت علـى دعـم دولة القانـون، فقال واثق السـاعدي: مـن الطبيعـي جـدّاً كحركـةٍ ناشـئةٍ أن نحصل على الدعـم مـن دولة القانون، أو مـن أيّ حزبٍ آخر، مع المحافظة على استقلاليتنا قدر الإمكان.

ماهو رأيكم بقانون الانتخابات؟

يعتقد البيت الوطني - حسب قولهم -: أنّ قانون الانتخابات الحالي يزيد من تعزيز الطائفية والمناطقية؛ لأنّ المواطن سوف ينتخب على مستوى دائرةٍ صغيرةٍ، وهنا سوف يظهر الانحياز الطائفي والعشائري، وبالتالي لن تكون له أهدافٌ وطنيةٌ. إنّ توظيف القانون بهذه الطريقة سوف يعزّز ثبات الأحزاب القديمة؛ لذلك فإنّ قانون الانتخابات هو أحد أسباب مقاطعتنا للانتخابات وللعملية السياسية، فحتّى لو مثّلنا شخص واحد في البرلمان، فهو لن يصنع شيئاً مقابل (50) نائباً من الأحزاب السابقة الحاملة للسلاح، وذكروا فائق الشيخ علي مثالاً عن الأشخاص المستقلين، وكيف تمّت محاربته، كما إنّ الثورة لا تختزل بنائبٍ واحدٍ.

قال مشرق الفريجي: أنا أكثر شخص كنت معترضاً على قانون الانتخابات؛ لأنّنا كقوى جديدةٍ نؤمن أن تكون أصواتنا مقسّمة في مجموعةٍ من المناطق، فكثيرٌ من الشخصيات السياسية المعروفة اعتمدت في جمع أصواتها على القوائم الانتخابية، فمثلاً نوري المالكي لو شارك اليوم فلن يحصل على نفس عدد الأصوات التي كان يحصل عليها سابقاً؛ لذلك عزف عن المشاركة خوفاً من الخسارة. الوحيدون الذين يمكن أن يخدمهم هذا القانون هم التيار الصدري، باعتبار لديهم تجربة مناطقية سابقة.

أمّا (المرحلة) فتعتقد عكس ما ذكره الآخرون، قال سيف: إنّ القانون الجديد يصبّ في مصلحة الأحزاب الناشئة، فالقانون القديم كان يدعم رمزية الحزب، وعلى ذلك تفوز شخصيات غير مستحقّة، أمّا الجديد فهو يدعم الأشخاص ويضمن عدم حدوث تزويرٍ.

(إشراقة) أيضاً ليست راضيةً تمام الرضا عن قانون الانتخابات، وقد قالوا: بالرغم من أنّ القانون يفسح المجال لصعود شخصياتٍ جديدةٍ على مستوى تنظيماتٍ أو أفراد، لكن هنالك عدداً من الجوانب السلبية التي سوف تخلق تشتتاً سياسيّاً، بالإضافة إلى نظرة الشارع العامّة للأحزاب؛ إذ يوجد انطباعٌ سلبيٌّ، وأيضاً سيكون ضمن نتائج الانتخابات ساسة لا تجمعهم مظلّةٌ واحدةٌ من الرؤى والأفكار، وستحدث الاختلافات، وهذا يصعّب من تشكيل الحكومة، واتخاذ القرارات داخل قبّة البرلمان، لكن عموماً يعدّ هذا القانون هو الخطوة الأُولى للتغيير نحو الأفضل.

كما انّ هذا القانون معتمدٌ في الدول ذات النظام الحزبي الثنائي، وقد أنتج حكوماتٍ قويةً في الدول ذات الأحزاب القليلة، لكن في العراق يشكّل سلبيات؛ لتعدّد الأحزاب السياسية.

ذكر غسان أنّ أحد مطالبنا الشخصية بعد الثورة هو المشاركة في كتابة قانون الانتخابات، وقد قدّمنا مسودة، لكن ذلك لم يتحقّق. قانون الانتخابات جاء بشيءٍ مهمٍّ، وهو الترشيح الفردي، وأنّ الفوز لصاحب الأصوات الأعلى، نحن أردنا أن تكون الدوائر الانتخابية على عدد أعضاء مجلس النواب، لكنّ القانون جاء بدوائر وسطية، كما ينقصه أيضاً تحديد الإنفاق في العملية الانتخابية، فهنالك فرقٌ شائعٌ بين إمكانية المرشّح القديم والمرشح الجديد، كما أنّه بشكلٍ عامٍّ يفقد الصياغة الذوقية، ورغم ذلك كله، يعدّ جيداً كمرحلةٍ انتقاليةٍ، أمّا تكاليف الترشيح، فميكن تغطيتها حتّى لو كان التمويل ضعيفاً؛ لأنّ الحملة ستكون على دوائر صغيرةٍ، وليست على مستوى محافظة، فالجميع يستطيع المشاركة في الانتخابات.وقد اعترضت (وعي) على القانون، وقالت: إنّ القانون الحالي لا يحقّق العدالة والفاعلية للانتخابات القادمة لأسبابٍ عدّة، منها:

إنّه ينتمي لعائلة الأغلبية الانتخابية، وعلمياً انّ هذه العائلة تخدم الأحزاب الكبيرة والمتنفّذة سياسياً ومالياً، وهذا القانون سيضعف حظوظ القوى الناشئة الراغبة في المشاركة وبصناعة التغيير، كما انّ هذا القانون اعتمد معياراً واحداً، وهو توزيع الكوتا النسوية، وأغفل معاييراً أُخرى، وحتّى في اعتماد هذا المعيار خلق تفاوتاً أخلّ بمبدأ المساواة القانوني.

كما يعتقد تجمع (الفاو – زاخو) أنّه ظلّ هذا القانون يصعب جدّاً الحصول على المقاعد، وأنّهم إذا تمكنوا من الحصول على مقعدٍ واحدٍ فإنّ ذلك يعدّ بمثابة تأسيسٍصحيحٍ.

في اقصى الشمال العراقي وبعيدا عن كاميرات وسائل الاعلام واهتمام القادة السياسيين والنخب الثقافية والمدنية، وفي ظل توغل عسكري تركي واسع تجري على الأرض تغييرات تدريجية، بطيئة لكنها ثابتة، وفي غاية الحساسية سترسم الملامح المستقبلية للوجود الأمني التركي ليس في اقليم كردستان فقط بل ربما في كل الشمال العراقي.

أبعاد التوغل التركي في الشمال العراقي

هل يفرض التدخل التركي صياغة تفاهمات أمنية بين الحكومة الاتحادية وحكومة الاقليم؟

سامان نوح

شهدت العمليات العسكرية التركية المستمرة منذ أعوام، تطورا كبيرا من حيث الحجم والشكل منذ منتصف العام 2020 وباتت في الأشهر الاخيرة تهدف لاحتلال دائم لشريط حدودي بعمق يصل في بعض المواقع الى أكثر من 30 كلم، تبرره أنقرة بحقها في مطاردة مقاتلي حزب العمال الكردستاني المعارض وضمان الأمن القومي التركي.لكن سياسيين ونخبا أكاديمية وثقافية كردية، يرون ان تلك مجرد حجة، وان الحكومة التركية بذاتها تكرر ومنذ سنوات انها قضت بشكل شبه نهائي على حزب العمال ولم يعد مقاتلوه «المعزولون والمحاصرون في مواقع جبلية صغيرة بمنطقة قنديل قرب الحدود الايرانية قادرين حتى على شن هجمات في الداخل التركي».

ولا يتفق معظم الكرد مع الرؤية الرسمية التي تسوقها حكومة اقليم كردستان ويدعمها الحزب الديمقراطي الكردستاني بأن «أصل المشكلة يكمن في الوجود غير الشرعي للعمال الكردستاني في تلك المناطق»، فهم يعتقدون ان هذه الرؤية سطحية وان الموضوع أعقد بكثير، وان الهدف التركي هو «السيطرة على الأقليم» وليس مجرد القضاء على العمال، مشيرين الى ان الأخير يناضل ومنذ اربعة عقود في تركيا للاعتراف بالحقوق السياسية والثقافية للكرد هناك، وان تلك القضية تحل عبر الحوار السياسي وليس القتال».

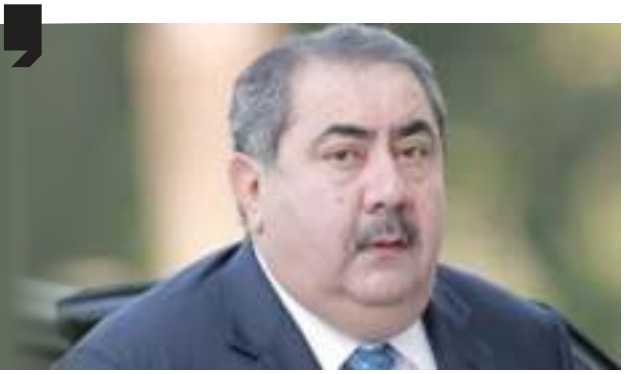

شدة الهجوم مقلقة.. ودعوات القادة الأتراك لإحياء المزاعم التاريخية للموصل هي أكثر إثارة للقلق

زيباري

ويـرى الكثير من المراقبين الكرد، للعمليات التركية الأخيـرة، بانهـا تمثـل مفاتيحـا لتوغل تركـي أمني أعمق في العراق يسـتهدف فـي النهاية الوصول الـى الولايتين التي تحلم أنقرة «باسـتعادتهما» او علـى الأقـل بسـط ارادتهـا الامنية فيهمـا بعد ان نجحت في بسط ارادتها الاقتصادية.

طبيعة العمليات ومستوى التعاطي

منـذ بداية العـام الجاري بدأ القصـف التركي يمتد الـى قـرى مسـكونة ويحصـل قـرب بلـدات غيـر حدوديـة، وصـارت الهجمات حدثا يوميـا الى جانب التوغل ونشـر عشـرات المقاتلين فـي نقاط تمركز امنيـة وقواعـد عسـكرية جديـدة، في ظـل حاجة الرئيـس التركي رجب طيب اردوغان وحزبه الى نصر دعائي مع تأكيد اسـتطلاعات الرأي التركية لتراجع شـعبية الرئيس الـذي يحكم تركيا عبـر ائتلافه مع حزب الحركـة القومية المتطرف، ووسـط الأزمات الداخليـة للاحـزاب الكرديـة باقليـم كردسـتان واهتمامهـا بمصالحها الاقتصاديـة وتعزيز نفوذها في السلطة دون الالتفاف لمستقبل الاقليم.

أصبحـت عمليات التوغـل حدثا يوميا عابـرا رغم ما يولـده مـن حـالات نـزوح لسـكان القـرى واحتراق مسـاحات شاسـعة مـن الغابـات ونهـب منظـم لأشجارها من قبل القوات التركية، واجبار الفلاحين الكـرد على التخلي عـن حقولهـم الزراعية ومصادر عيشـهم الرئيسـية. فـي وقـت تغيـب الحكومـة العراقية عن المشـهد كليا بسـبب ضعفها المزمن نتيجة الصراعات الداخلية في العراق.

حتـى مع اتضاح ملامـح الخطط التركيـة واتجاهها نحو انشاء حزام امني داخل العراق يمتد على طول الحـدود من المثلث العراقي التركي السـوري غربا والى المثلث العراقي التركي الايراني شرقا، لم يعر السياسـيون العراقيـون اهتماما بأبعـاد وتداعيات ذلك التوغل الذي سيؤدي في مرحلته الأولى الى تـرك المزيد مـن السـكان لقراهـم وحقولهم التي تقـع ضمـن ذلك الحـزام لصعوبة العيـش والعمل في ظـل الاشـتباكات الأمنية او الاحتـلال التركي كأمر واقع.

المطامح التركية المعلنة

يقول سياسـيون كرد بارزون، بينهم محمود عثمان الذي نشط في الحركة الكردية طوال نحو 60 عاما، ان الهـدف التركـي من تلك العمليـات لا يمكن ان ينحصر بالقضاء على حزب العمال الكردسـتاني كما تعلن انقرة، فهناك أهداف اكبر وراء ذلك تشي بها حتى الأحاديـث المتكررة للقادة الاتـراك بالعائدية التاريخية لتلك المناطق الى تركيا وبارتباطها بالامن القومي التركي والحدود المفترضة لتركيا الجديدة.

ووصـف القيـادي فـي الحـزب الديمقراطـي الكردسـتاني هوشـيار زيبـاري التوغـل العسـكري الأخير في المنطقة بأنه «تطور جيوسياسـي خطير للغايـة». وأضـاف ان «شـدة الهجـوم مقلقـة.. ودعـوات القادة الأتـراك لإحياء المزاعـم التاريخية للموصل هي أكثر إثارة للقلق».

الأيام التي نذهب فيها إلى العراق وسوريا سيراً على الأقدام من هنا ليست بعيدة، فهي قريبة بإذن الله

وزير الداخلية التركي سليمان صويلو

ولا يخفي القوميون الأتراك، الذين يشاركون قيادة الحكومة مع حزب العدالة والتنمية بعد ان عجز الأخير في الحصول على اغلبية برلمانية تمكنه من الحكم منفردا كما كان الحال في الدورات الانتخابية السابقة، مطامحهم في الشمال العراقي ويتحدثون عن حقوق وامتدادات في المناطق التي عرفت تاريخيا بولايتي الموصل وكركوك.

وسبق ان دعا أردوغان نفسه الى تعديل اتفاقية «لوزان» الموقعة في عام 1923 التي على أثرها تمت تسوية حدود تركيا، وكرر مرارا «يجب فهم أن كركوك كانت لنا، وأن الموصل كانت لنا».

وفي السنوات الأخيرة نشرت صحف تركية مقربة من اردوغان تقارير زعمت فيها أن كلا من الموصل وكركوك ملكية للسلطان العثماني عبد الحميد الثاني (1876 و1909)، مبينة ان الاخير قام بامتلاك العديد من المناطق الحساسة في العراق وانه يملك اوراق طابو بها.

وفي آخر المواقف التي تكشف عن المطامع التركية، قال وزير الداخلية التركي سليمان صويلو في 21 تموز 2021 بأنهم سيذهبون قريبا الى العراق وسوريا، سيراً على الاقدام. وذكر في كلمة بمهرجان حضره في مدينة شرناخ جنوب شرقي البلاد إن «الأيام التي نذهب فيها إلى العراق وسوريا سيراً على الأقدام من هنا ليست بعيدة، فهي قريبة بإذن الله..سنكون جميعاً أبناء أقوى وأغنى بلد.. السلام في سوريا والعراق وليبيا وأفغانستان والجغرافية الإسلامية والإنسانية والشرق الأوسط هو أيضا مسؤوليتنا».

ما الذي يحدث على الأرض

على طول الحدود تتوغل القوات التركية عبر مد مزيد من الطرق العسكرية في العمق العراقي، ويواصل الجنود الأتراك بسط سيطرتهم على مساحات واسعة من الأراضي واقامة قواعد عسكرية وامنية فيها، حتى بلغت عدد القواعد التي تم انشاؤها بحسب مصادر شبه رسمية 70 قاعدة محصنة في مواقع جبلية وسهلية استراتيجية. فيما تؤكد المصادر التركية ذاتها بوجود أكثر من 40 قاعدة.

وتتباين القواعد التركية التي يتم انشاؤها بين متوسطة الحجم تضم اسلحة ثقيلة ودبابات، واخرى صغيرة تمثل مراكز تجمع للمقاتلين ونقاط مراقبة تضم اسلحة متوسطة وخفيفة.

ويتواصل سقوط اصابات بين المدنيين العراقيين في هجمات المدفعية وطائرات الدرون التي لها حضور بارز في العمليات التي تخلف خسائر مادية كبيرة بالمنازل والحقول الزراعية والمواشي وشبكات الخدمات واشجار الغابات باقليم كردستان، الى جانب الخسائر في أرواح المدنيين حتى وصلت ارقام القتلى الى 34 شخصا في العمادية، فيما تَدخُل كل فترة قرى ومواقع جديدة قائمة المناطق التي

ينزح عنها سكانها تاركين خلفهم حقولهم الزراعية ومناحل انتاج العسل وباقي مصادر رزقهم.

معادلة أمنية جديدة

وبحسب سياسيين ومراقبين كرد، فان العمليات التركية تسير بنسق متصاعد لتشمل في كل مرة مواقع جديدة وتقترب من بلدات رئيسية في المنطقة طال القصف أطرافها واقترب الجيش التركي منها الى حدود غير مسبوقة، وهو ما يعني صياغة معادلة امنية جديدة هناك يلعب فيها الاتراك الدور الأساسي في حين يخسر حزب العمال الكردستاني مواقع كانت تشكل محطات تمركز استراتيجية او نقاط انطلاق وعبور رئيسية، بينما يتحول الحزب الديمقراطي الكردستاني الى متفرج في ظل غياب الحكومة الاتحادية.

مع ذلك التقدم التركي في مناطق شكلت طوال عقود معقلا للحزب الديمقراطي الكردستاني ومنبعا لمقاتليه ومؤيديه، بدأ جمهور الأخير يشعر بالانزعاج، فالحزب الذي يسيطر على القرار في الاقليم، من جهة لا يستطيع منع تقدم القوات التركية ولا التوصل الى تفاهمات بشأن شكل التوغل وطبيعته وحجمه، ومن جهة اخرى لا يستطيع تولي مهمة «ابطال الحجة التركية المعلنة» عبر تنفيذ عمليات عسكرية لابعاد حزب العمال الكردستاني من المنطقة فذلك قد يؤدي الى حرب كردية كردية تكون نتائجها أكثر ضررا.

ويكرر الديمقراطي منذ سنوات مطالبه لحزب العمال الكردستاني بالانسحاب وترك اقليم كردستان لأن وجوده يضر بالاقليم ويجر على سكان القرى ويلات الحرب، لكن العمال الكردستاني يرد بالقول ان الشيء الوحيد الذي يمنع تركيا من بسط نفوذها على الاقليم هو المقاومة التي يبديها، وان تركيا لم تتعامل مع الحزب الديمقراطي تاريخيا ولم تدعمه الا حين ظهر حزب العمال في ثمانينات القرن الماضي، لافتا الى ان «غياب مقاومتنا سيعني انتفاء الحاجة لتلك العلاقة وذلك الدعم للديمقراطي وربما تكرر مشهد 1975 هذه المرة من قبل تركيا وليس ايران».

بالمحصلة مع اكمال تركيا لخط مد الطرق والجسور وتثبيت مواقع تمركز محصنة لقواتها وبعمق يصل احيانا الى 40 كلم، سيتولد وضع شائك جدا سيصعب التخلص منه مستقبلا، سيتمثل عمليا بسيطرة تركية فعلية على المنطقة وشكلية للحزب الديمقراطي في مناطق يشكل ابناؤها العماد الأساسي لقوة الحزب الديمقراطي.

ومع مرحلة ثانية من المشروع التركي الطموح ستكون العديد من البلدات وربما حتى بعض مدن منطقة بادينان محاصرة بالقواعد التركية وتخضع لارادتها.

وفق تلك المعادلة يخسر الحزب اليدمقراطي مناطق نفوذ رئيسية له لصالح سيطرة امنية تركية قد تتحول الى سلطة امر واقع، وهذا يوضح حجم المشكلة بالنسبة للديمقراطي، وربما هذا ما دفع بعض قادة الحزب الى التصريح مؤخرا بأن «العمال الكردستاني» مجرد حجة وان تركيا بقادتها من القوميين المتعصبين يريدون السيطرة على كل المنطقة.

تلعفر وكركوك

يؤكد ذلك سياسيون من مختلف القوى الكردية، مشيرين الى ان للأتراك قاعدة في بعشيقة حيث لا يوجد عمال كردستاني، والحجة هناك قتال داعش وهذا لم يحدث أبدا، وان الأتراك يأملون انشاء قواعد جديدة في العمق العراقي وبشكل خاص في تلعفر وكركوك وهذه المرة بحجة حماية التركمان من الاضطهاد او ضمان حقوقهم، وهم يأملون استغلال اي حدث يمهد لذلك.

وبالرغم من استنكارات الحكومة العراقية ومطالباتها المتكررة بسحب قواتها من الاراضي العراقية، فان تركيا ترفض اخلاء القاعدة التي تبعد عن الحدود العراقية ـ التركية نحو 100 كم، وهي تقع حاليا في الخط الفاصل بين قوات البيشمركة

باقليم كردستان والقوات العراقية.

ولا يملك الحزب الديمقراطي الا القبول بالمعادلة الجديدة وان كان على مضض مع عجزه عن اتخاذ اي موقف تجاه التوغل التركي، حتى لو كان على الصعيد الشعبي او الاعلامي رغم معاناة سكان تلك المناطق الذين جلهم من المؤيدين الرئيسيين له. ومرد العجز عن اتخذا موقف حتى في الاطار السياسي او الشعبي يرجع الى ان الديمقراطي لم يسمح بظهور اي حزب سياسي ذو بنية قومية في بهدينان حتى لو كان صغيرا، واستغل كل مفاصل السلطة والمال لاحتكار تلك المناطق لنفسه، وواجه طوال سنوات بكل قوة اي تحركات مدنية تناهض الوجود التركي، ولم يتردد في اعتقال

للأتراك قاعدة في بعشيقة والحجة هناك قتال داعش وهذا لم يحدث أبدا، وان الأتراك يأملون انشاء قواعد جديدة في العمق العراقي وبشكل خاص في تلعفر وكركوك بحجة حماية التركمان من الاضطهاد ...!

العشرات من الناشطين الذين كانوا يظهرون مواقفا ضد سياسات الديمقراطي وحكومة الاقليم سواء المتعلقة بالرواتب او العمل السياسي او الحريات، وهؤلاء هم من كانوا ينظمون في السابق تظاهرات ضد الوجود التركي.

كان من شأن وجود حزب سياسي ذو بنية قومية، او السماح للناشطين المدنيين بالتحرك في اطار حرية التعبير، ان يبلور مواقف شعبية وسياسية وحراكا مدنيا في بادينان ضد التدخل التركي، ولم يكن ذلك الحراك سيحسب على الديمقراطي. لكن اليوم ومع التغييب الممنهج للحراك المدني واحتكار العمل السياسي ومفاصل الاقتصاد وتسليمها لتركيا طوال عقدين من الزمن فان اي حراك شعبي او سياسي ضد الوجود التركي سيرجع الأتراك مصدره الى الحزب الديمقراطي مباشرة.

ذلك الواقع جعل سيطرة الاتراك على المنطقة وبناء قواعد دائمية يستحيل اخراجهم منها لاحقا، أمرا يسيرا يجري بدون اي معارضة، ولم تعد تركيا حتى في حاجة الى الديمقراطي لمحاربة حزب العمال في العمق الكردي، وهو كان مطلبا تركيا ملحا في الماضي، رغم ان الأتراك سيكونون

يسهل على تركيا تنفيذ أجندتها، طالما ان الطرفين المعنيين بسيادة وأمن العراق (حكومة الاقليم والحكومة الاتحادية) لم يُقدما على أي تحرك فعلي لمواجهة الخطط التركية

مسـرورين بحصول اشـتباكات بين الطرفين وهو ما كاد يحصل في ايار الماضي حين قتل وجرح عدد من قوات البيشـمركة عند تقدمهم في عمق منطقة جبلية تخضع لسيطرة العمال الكردستاني.

يومهـا اتهـم الديمقراطي مقاتلـي العمال بالتورط بالهجـوم علـى البيشـمركة ووصـل الامـر الـى حد التهديـد بالثأر لمقتلهم، في حين رفض العمال تلك التهمة وذكر ان مقاتليه «اطلقوا نيران تحذيرية في الهـواء حيـن اقتربت قوة مـن الديمقراطي ولاحقا وقـع انفجـار فـي العربـة المدرعة التـي كانت تقل القوة المتقدمة»، مشـيرين الى ان العربة المدرعة يبـدو انهـا اسـتهدفت من الجـو (بطائرات مسـيرة تركية) مؤكدين عدم امتلاكهم أسـلحة قادرة على ان تحدث كل ذلك الدمار.

تجارب القتال السابقة

لا يبـدو ان أي من الحزبيـن (الديمقراطي والعمال) يريد تكرار تجارب القتال التي حصلت في تسـعينات القرن الماضـي. وربما الديمقراطي بدأ يخشـى من اتسـاع دائـرة الخطط التركيـة ووصولهـا بخطوات تدريجية الى السيطرة على الاقليم امنيا بعد ان نجح في السـيطرة عليه اقتصاديا واخضاعه سياسيا عبر عقود النفط وشركات النفط والاستثمار التركية.

بنـاء علـى ذلك يسـتبعد تكرر حصـول حالـة اقتتال واسـعة بين الحزبيـن الكرديين، خاصـة انه لا منتصر ولا رابـح فـي مثـل تلـك المعـارك وفـق تجـارب التسـعينات. رغم ذلك وبسـبب التحركات واقتراب المقاتليـن مـن بعضهـم يمكـن ان تقع مناوشـات بيـن الطرفين، ويمكـن ان تتكرر حوادث مقتل بعض بيشمركة الديمقراطي او مقاتلي حزب العمال.

ولا يريد العمال الكردستاني التورط ايضا في اقتتال داخلي مع الديمقراطي الكردسـتاني، لأنه سـيهدر الكثيـر مـن قوتـه ولن يحقـق له اي مكسـب، رغم ذلـك لا يتوقع منه أن ينسـحب من تلـك المناطق بسـهولة باتجاه مواقع أكثر عمقا، وسـيحاول شـن هجمـات متقطعة لإلحاق خسـائر بالجيـش التركي وارباك وجوده، ولكي لا يخسر تلك المواقع الجبلية التي ظلت تشكل معاقل حصينة له ومواقع خلفية يتقدم منها لتنفيذ هجمات في الداخل التركي.

ويعود وجود العمال الكردستاني في المنطقة الى ثمانينـات القـرن الماضـي، فهو يتخذ مـن المواقع الجبليـة الحصينـة نقاط تمركـز وتدريـب حاله كحال اغلـب الاحزاب الكردية العراقيـة التي تواجدت في الجبـال الحدودية طوال عقود من الزمن حين كانت

تحارب الحكومات العراقية المتعاقبة.
ويركـز العمال على وجـوده العسـكري، مع توقف المفاوضـات بين الاحـزاب الكردية وحكومة العدالة والتنميـة اثـر تحالفها مـع الحركة القوميـة التركية وانتهاج سياسـة معادية للحقوق الكردية في تركيا حتـى بات حـزب (الشـعوب الديمقراطـي الكردي)، وهو ثالث اكبر حزب ممثلة برلمانيا في تركيا، مهددا بالاغـلاق بعـد ان زج رئيسـه وقادته ونحو خمسـة آلاف من كوادره في السجون.

القتال كورقة سياسية

ويـدرك العمـال الكردسـتاني ان خسـارته لمواقعه الجبليـة المحصنـة علـى الحدود التركية سـتضعف قوتـه العسـكرية وبالتالـي تأثيـره السياسـي فـي الداخـل التركـي وذلـك سيشـكل انتصـارا معنويـا للرئيـس التركي وحزب العدالة سـيصب باتجاه تعزيز وضعه السياسـي فـي اي انتخابـات مقبلة حتى لو كان الثمـن تدميـر اي فرصة لحوار سياسـي داخلي يسـاهم في حـل القضيـة الكرديـة في تركيـا التي اثبتـت تجارب 35 سـنة مـن الحرب بيـن الحكومات التركيـة المتعاقبة والعمال الكردسـتاني ان اي من الطرفين لا يمكنه الانتصار فيها.
فقـد حـاول غالبية قـادة الحكومـات التركيـة منذ منتصف ثمانيات القرن الماضي القضاء على العمال الكردسـتاني واطلقـوا سلسـلة عمليـات لكن دون تحقيق هدفها المعلن حتى بعد اعتقال زعيم الحزب عبداللـه اوجلان في 1998 بمخطط سـاهمت فيه عـدة دول في المنطقة، فلـم يتعرض حزب العمال بعدها للانهيار بل شـكل قيادة مشـتركة وموسعة لادارة الحـزب تمكنـت من ادامة القتال مسـتفيدة من الدعم الداخلي للقضية الكردية.
لكن حزب العدالة والتنمية يرى ان هناك فرصة اكبر فـي ظل مد طرق عسـكرية عبر الحـدود الى جانب تطور القـدرات التركية الهجومية وامتلاكه لسـلاح جديد وقوي هو الطائرات المسـيرة التي سـاعدت الأتراك في خوض معارك معقدة وبسط سيطرتها علـى مواقع اسـتراتيجية دون خسـارة مقاتلين كما كان الحال في السـابق، فضلا عن مراقبة مساحات واسعة من الاقليم.
لكن ذلك التفوق التقني التركي وسيطرته المطلقة علـى الفضاء واسـتهدافه المتكـرر لعجلات العمال ومراكز تمركزه، لا يبدو حاسما تماما، وهناك خشية ان تتبـدل الأمـور مجـددا اذا امتلك العمـال بدوره طائرات مسـيرة او ظهرت فجأة سـلاح رخيص قادر على مواجهتها وابطال فاعليتها.

مع انتهاء المرحلة الحالية للخطط التركية واكمال انشاء الحزام الأمني فان تركيا ستركز أكثر على ملف سنجار على أمل اقامة قواعد فيها

سنجار عقدة أخرى

ويعتقـد سياسـيون وباحثـون كـرد انـه مـع انتهاء المرحلة الحالية للخطط التركية واكمال انشاء الحزام الأمني فان تركيا ستركز أكثر على ملف سنجار على أمل اقامة قواعد فيها وبذات الحجة (وجود العمال الكردسـتاني)، لكن ذلك الهدف مـازال بعيد المنال بسـبب وجود الحشد الشـعبي المدعوم ايرانيا في المنطقة، والذي ينظر الى سنجار كأحد ابرز محطات طريـق «الهلال الشـيعي» الذي يربط ايران بسـوريا ومن ثم لبنان. وهذا الهلال هو بمثابة حزام بشـري يضم غالبية شـيعية ويخضع للسـيطرة الايرانية غير المباشرة.

وللعمال الكردستاني حضور قوي في سنجار، لكن عبر وحدات قتالية عراقية تضم آلاف المقاتلين الايزيديين المتأثرين فكريا وايديولوجيا بحزب العمال، فقد تلقوا الدعم المالي والتدريبي منه طوال السنوات الممتدة بين 2014 و2019 لقتال داعش. وتنسق تلك الوحدات مع قوات الحشد الشعبي وصارت فعليا جزءا منها في السنوات الأخيرة، وهي تسيطر فعليا على اجزاء واسعة من سنجار وجبلها غربا باتجاه سوريا.

وبالتالي فان اي محاولة تركية لبسط نفوذها هناك على الطريق الى مدينة تلعفر التركمانية القريبة، ستواجه بخط نفوذ ايراني قوي من خلال وجود الحشد الشعبي وحتى القوات الايزيدية الموالية فكريا للعمال لكنها في ذات الوقت جزء من المنظمة الامنية العراقية. ولعل عمليات التحشيد العسكري التي جرت نهاية العام 2020 وبداية العام 2021 في سنجار من قبل الحشد الشعبي بعد التهديدات التركية بشن عملية في سنجار تفسر حجم التعقيدات التي قد تواجهها تركيا في المنطقة التي تعتبرها ايران اليوم جزء من مناطق نفوذها الرئيسية وطريق امداد مهم الى سوريا، الا اذا تغير الموقع الايراني وجرت تسويات بين البلدين.

المخرج وموقف الحكومة الاتحادية

مع التمدد التركي الواسع بدأت مخاوف القوى الكردية تكبر، وان كانت اعتبارات المصالح الاقتصادية والسياسية تحديدا للحزب الديمقراطي الذي يقود فعليا حكومة الاقليم، مازالت تمنعه من البحث عن مخرج للتوغل التركي الذي يتركز بمناطق جغرافية مؤيديه وسينعكس في حال اكمال الخطط التركية على شكل وطبيعة سلطته. كما لا تنظر الحكومة الاتحادية وسط دوامة مشاكلها الداخلية، بجدية الى نتائج التوغل واقامة قواعد تركية دائمة في العراق، وتكتفي ببيانات التعبير عن القلق او الشجب والادانة، مع وجود من يشير الى ان الحكومة الاتحادية ربما مستفيدة سياسيا من التمدد التركي لأنه بالنتيجة يضعف حكومة الاقليم ويظهر حاجتها للحكومة الاتحادية. وفي ظل ضعف الدولة الاتحادية وعدم قيامها بواجباتها يسهل على تركيا تنفيذ أجندتها، طالما ان الطرفين المعنيين بسيادة وأمن العراق (حكومة الاقليم والحكومة الاتحادية) لم يُقدما على أي تحرك فعلي لمواجهة الخطط التركية، رغم امتلاكهما بعض مساحات ومفاتيح التحرك.

فيمكن لحكومة الاقليم والحكومة الاتحادية الاسراع في بناء تفاهمات امنية عسكرية تكون من نتائجها تشكيل وحدات عسكرية مشتركة يتم نشرها في كل المناطق الحدودية مع تركيا وتتكفل هي بابعاد مقاتلي حزب العمال الكردستاني عنها، وبالتالي وضع حد للحجج التركية. وهو امر لم تناقشه حكومة الاقليم بجدية ربما لأنها ترى ان ذلك ينقص من حجم سلطتها الامنية في المناطق الحدودية لصالح وحدات امنية عراقية مشتركة، رغم ان تلك السلطة بالنتيجة تتآكل تدريجيا مع استمرار التوغل التركي.

كما ان العراق اذا نجح في معالجة مشاكله الداخلية يمكنه لعب ورقة الاقتصاد للضغط على تركيا، فحجم التجارة التركية (متضمنة الخدمات والاستثمارات) مع العراق تجاوز في العام 2020 الـ 20 مليار دولار، ويعتبر العراق ثاني أكبر مستورد من تركيا بعد المانيا وبنحو 10 مليارات دولار سنويا. ويتفق مراقبون ان معالجة قضية التوغل التركي، تكمن على المدى البعيد في تقوية الدولة الاتحادية عبر معالجة مشاكل البلاد الداخلية، لكنها في المدى القريب تتطلب تفاهمات سريعة تفضي لبناء تشكيلات عسكرية لمواجهة التمدد التركي، ودون ذلك ستصبح هذه المناطق خاضعة لسيطرة تركيا وسيصبح التواجد التركي واقعا لا يمكن تغييره بكل ما يحمله من انعكاسات سلبية على حكومة الاقليم والحكومة الاتحادية والدولة العراقية عموما.

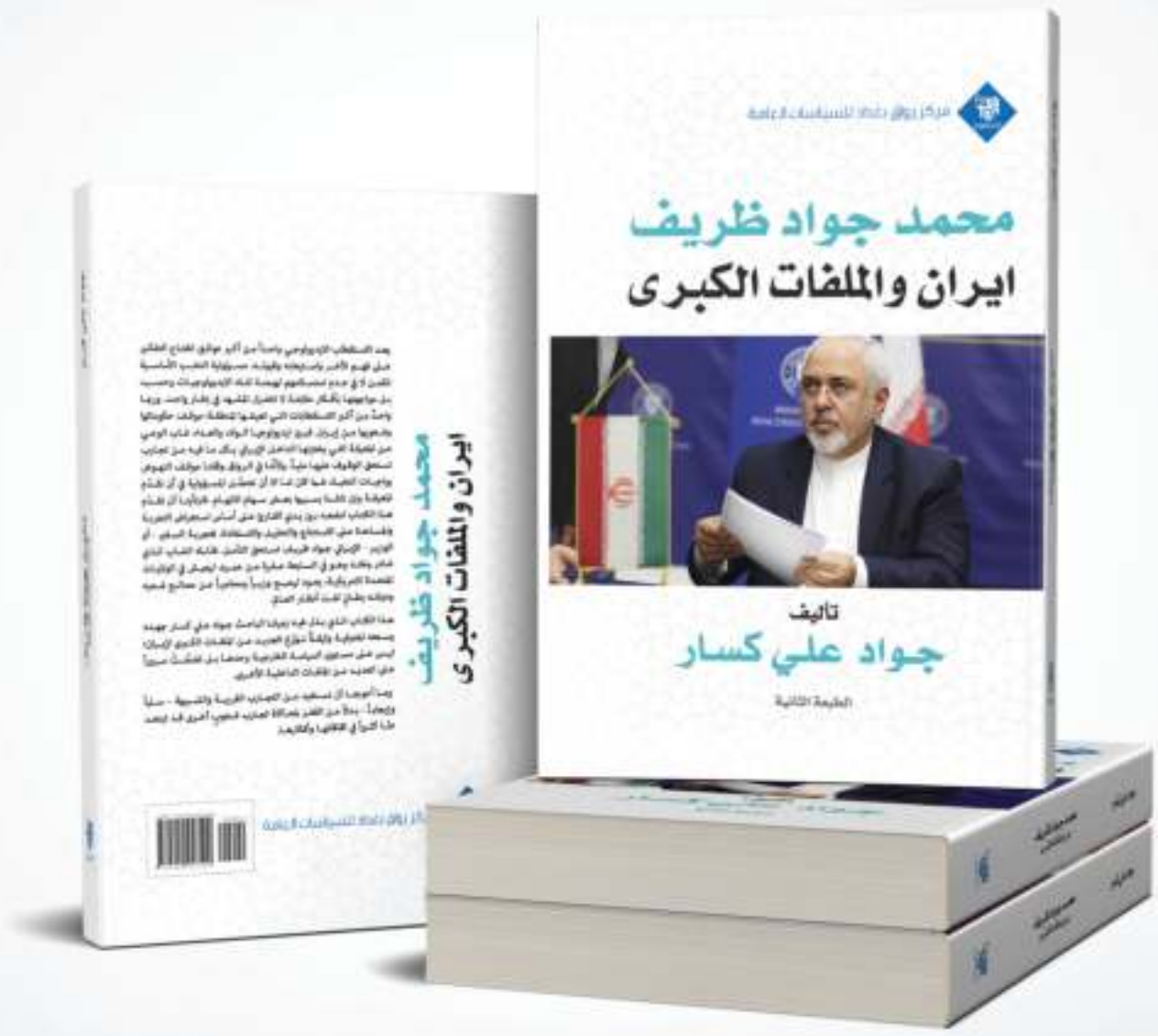

إصدارات مركز رواق بغداد

للتواصل عبر
Info@rewaqbaghdad.org
Sarah@rewaqbaghdad.org
0783 577 4081
07835774086

د.علاء حميد

صراع القديم والجديد في انتخابات 2021

تغيّـر الكثيـر فـي العـراق بعـد 2003، بـدءاً من شـكل النظام، وصولاً إلى القوى المتحكّمة فيه، وما جرى من تحوّلاتٍ في المجتمع أسـهم في ظهور فئةٍ سياسـيةٍ جديـدةٍ، عبّـرت عـن الكثير مـن القيـم الاجتماعية التي اكتسـبتها في مرحلة معارضة النظام السـابق. وعندما نتأمّل هذه القيم وما ترتّب عليها من سلوكٍ وممارسةٍ في إدارة النظام السياسـي، وكيف تعاملت هذه الفئة مع المجتمع، نجد أنّ تلك الممارسات محلّ تساؤلٍ عن أوجه الاختلاف بين القيم التي حكمت النظام السـابق وقيم النظام الجديد؟

لا يمكـن فهـم هـذه الاختـلاف دون الالتفـات إلـى مجريـات صـراع قائـم بيـن القديـم والجديـد بعـد تغيّر النظام، اقصد بالقديم ما ترسّب في سلوكنا وتصوّراتنا مـن قيمٍ ومعاييـرٍ تعلّمناها في زمن النظام السـابق، ومازالـت حاضرةً في أسـلوب تعاملنا في المجال العام والخـاص. ومـن مظاهر القديـم: اللاموقـف، الخضوع والتبعيـة، التناقـض. أمّـا الجديـد فهو ما أخذ يتشـكّل بعد تغيّـر النظام بعد 2003، ولكنّه لم يتحوّل إلى قيمٍ مؤثّـرةٍ وفاعلـةٍ فـي سـلوك أفـراد المجتمـع، إلّا بعد 2010 و2011، حيث أمسـت شـرائح اجتماعية تنفصل تدريجياً عن الميراث الاجتماعي «قيم، سلوك، معايير»، والـذي امتـدّ منذ 1979 وإلـى 2003، ولقد تجلّى هذا الانفصال في شريحة الشباب، ونستطيع أن نطلق على هذا الانفصال " الفجوة الجيلية " Generation Gap.

حينمـا نقـارن بين القديم والجديد، فيما يخص التنشـئة والتربيـة، نلمـس أنّ أغلـب قيـم الجديـد باتـت تكوّنها وسائل التواصل الاجتماعي والميديا وتوجّه بها سلوك أفـراد المجتمع، كما أصبحت الصورة المرئية وأسـلوب الـكلام في الإعـلام هما من يحفّزان خيـارات المجتمع باتجـاه الحفـاظ على القديـم أو تقبـل الجديـد.

ومع وجود الصراع بين القديم والجديد، علينا أن نتساءل: كيف انعكسـت مجرياته على السياسـة والنظام؟ منذ 2003 حكمـت القوى القديمة التي نشـأت في مرحلة النظـام السـابق وعارضته سياسـياً، وكانت تلك القوى تحمـل قيم وممارسـات مرحلـة المعارضـة، التي تقوم على الإزاحة والتشـكيك بعمل النظام السياسي، وفي الوقت نفسه هي من يتحكّم بهذا النظام، وهنا تكوّنت المفارقـة التي صاغت طريقـة الحكم بعد 2003 ، التي هـي العمـل بالشـيء ونقيضـه أي «التصدي للفسـاد وممارسـته"! كمـا أسـهم عجز القـوى السياسـية عن إنتـاج منجـزٍ فـي الجانـب السياسـي والاجتماعـي إلى إفـراغ الحكم من قدرته على امتلاك النفوذ والفاعلية، وقـد عطّل ذلك قدرات هذه القوى على تكوين طبقةٍ سياسـيةٍ تمتلـك سـماتٍ وقيمـاً تميّزهـا فـي النظام السياسي بعد 2003، لقد دفع هذا العائق القوى إلى الاعتمـاد على الطـارئ والمتغيّر الـذي يؤمّن وجودها

في النظام ومؤسّساته.

إنّ مراجعة خطّ نشوء الاحتجاجات في العراق بعد 2003، يكشف لنا عن وقوع هذه القوى في اتجاه نفاذ صلاحيتها، وفقدانها التدريجي لعامل القبول والرضى من قبل المجتمع. وهذا ما حفّز على بدء تنامي الجديد وقواه، حيث مثّل عاما 2010 و2011 مرحلة البناء والتكوّن للقوى الجديدة، وتبلورت شرعية القوى الجديدة من فشل القوى القديمة وعجزها عن تحقيق منجزٍ ملموسٍ يُثبت قناعة المجتمع بها، ولذلك عمدت القوى القديمة على ربط شرعيتها بالجانب الدستوري، والذي منحها هذا الجانب؛ لأنّها جاءت إلى الحكم ضمن سياقات الدستور وقوانينه، على الرغم من أنّ هذه القوى القديمة لم تصل إلى الحكم ضمن السياق الطبيعي بالانتقال من الشرعية الاجتماعية إلى الشرعية الدستورية، وإنّما كان وصولها إلى الحكم عبر تحوّلٍ من الشرعية التاريخية Historical legitimacy التي اكتسبتها من معارضة النظام السابق، إلى الشرعية الدستورية constitutional legitimacy التي أعطتها الحكم وإدارته؛ ولذلك يعبّر الصراع بين القديم والجديد عن صراع بين شرعيّتين "الدستورية والاجتماعية"، فكانت الاحتجاجات ممثّلة للإطار العام (الاجتماعي) الذي تتشكّل فيها شرعية القوى الجديدة، في مقابل الدستور الذي منح قوى القديم شرعيّتها وأحقّيتها في إدارة النظام. يضاف إلى هذه الشرعية، تمكّنها من صناعة جمهورٍ ثابتٍ يمثّل الرصيد الجاهز الذي سيصوّت لها في الانتخابات. وهذا التوصيف يكشف لنا عن مأزق القوى الجديدة، إزاء أهمّية نيل الشرعية الدستورية؛ كي تستطيع من خلالها الوصول إلى الحكم.

انتخابات العام 2018: نشوء شرعية جديدة:

ظلّ الصراع بين الشرعية الاجتماعية والدستورية مستمرّاً لغاية 2017، ولكنّ ما جرى في انتخابات العام 2018 كشف عن نشوء شرعيةٍ جديدةٍ قائمةٍ على حمل السلاح وقتال داعش، يمكن أن نطلق عليها "شرعية السلاح" legality of arms ". عبّرت هذه الشرعية عن ظهور قوى كانت كامنةً وغير فاعلةٍ في النظام السياسي لغاية 2014. ما يلفت الانتباه أنّ هذه القوى تُقارب في بنيتها وتكوينها القوى القديمة، ولكنّها أخذت تزاحمها على دورها في النظام، مستثمرةً الشرعية التاريخية التي جاءت بها القوى القديمة، والتي يعتقد أنّ صلاحيتها انتهت مع تغيّر النظام في 2003. وبذلك فإنّ القوى المشكَّلة بعد 2014 سارت في تحقيق شرعيتها على الطريق نفسه الذي سلكته القوى القديمة، متميزةً عنها بالجمع بين شرعية السلاح والشرعية التاريخية، وفي الوقت ذاته انتقل الصراع بين القوى الجديدة الناشئة عن الاحتجاجات والقوى القديمة (أحزاب، حركات، قوى) التي تأسّست قبل 2003 وحكمت على أساس الشرعية الدستورية، إلى الصراع بين القوى الجديدة الاحتجاجية والقوى الجديدة الحاملة لشرعية السلاح.

كان مجال الصراع بين الطرفين الإعلام والانتخابات؛ ولهذا اهتمّت القوى الجديدة القائمة على شرعية السلاح - ومن أجل تحصين دورها ودعم قدراتها في الصراع مع القوى الجديدة الناتجة عن الاحتجاجات – بالحصول على الشرعية الدستورية، (طريق القوى القديمة)، وهذا ما تحقّق لها في انتخابات العام 2018. لقد أكّد ما جرى في الانتخابات السابقة على أهمّية العملية الانتخابية؛ لأنّها ممارسةٌ تسهم في الوصول إلى مؤسّسات النظام، وعلى الرغم من ترابط مجريات الصراع بين القوّتين في الإعلام والانتخابات، إلّا أنّ الانتخابات امتلكت أهمّيةً خاصّةً بسبب نتائجها وما يترتّب عليها من نيل الدخول إلى النظام أو الفشل في ذلك؛ ولهذا باتت انتخابات 2021 محطّةً حاسمةً ومؤثّرةً في تشخيص الطرف الغالب؛ إذ أنّنا أمام صعوبة التكهّن بما سيحصل فيها، ولكن هناك مؤشراتٍ تعطي بعض التصورات، تشير إلى فتور المشاركة من الجمهور العام، وقوّة مشاركة الجمهور الحزبي والمناطقي.

من هنا، فإنّ هذه الانتخابات تواجه خطورة منح شرعية أكبر للقوى الحاملة للسلاح المشاركة فيها. إنّ تحدّي انتخابات 2005 و2010 و2014 كان في إكمال مراحل بناء النظام، أمّا تحدّي انتخابات 2021 فهو في من سيمتلك شرعية الحكم وليس البناء.

حتى تقرر مستقبل افضـــل

لازم تختار صح.

آنا البرلمان

التطبيق بدعم من مركز رواق بغداد للسياسات العامة
و بتمويل من مؤسسة كونراد ادناور

KONRAD ADENAUER STIFTUNG

info@rewaqbaghdad.org

0783 577 4084

آنا البرلمان

تطبيق الكتروني متطور تم استحداثه بدعم من مؤسسة كونراد اديناور الالمانية، لخلق حلقة وصل فعالة بين الناخب والمرشح بالشكل الذي يضمن اختيار المرشح الاكفأ و تحقيق عملية انتخابية نزيهة و شفافة.

يتيح التطبيق للناخب امكانية الاطلاع الدقيق على البيانات الخاصة بكل مرشح ضمن دائرته الانتخابية، بهدف التعرف على السيرة الذاتية و البرنامج الانتخابي للمرشح، بالشكل الذي يسهل على الناخب عملية المفاضلة و الاختيار، كما ويكفل للناخب حق ابداء الرأي بالمرشح عبر الرفض، القبول، او الحياد.

يعمل التطبيق على تأسيس قاعدة بيانات متكاملة لكل من الناخبين والمرشحين بتوفير خاصية التسجيل ضمن الدوائر التي سينتخبون او سيرشحون فيها. وهو متاح لجميع المواطنين بهدف ان يكون اداة التواصل الدائمة بين الناخب و المرشح.

حمل تطبيق (آنا البرلمان) الان من آبل ستور او جوجل بلاي

او استخدم كاميرة موبايلك
و التقط صورة لمربع الرمز
ثم اضغط على رابط التطبيق

مركز رواق بغداد للسياسات العامة

استطلاع الرواق

تقييم اداء حكومة السيد الكاظمي

٢٠١٩-٢٠٢٠ م

اعداد

قسم الاستطلاعات

إصدارات مركز رواق بغداد

للتواصل عبر
Info@rewaqbaghdad.org
Sarah@rewaqbaghdad.org
0783 577 4081
07835774086